الحدود السياسية السعودية
البحث عن الاستقرار
مشاري عبد الرحمن العيم

الحدود السياسية السعودية

البحث عن الاستقرار

مقدمة

قليلة هي الدراسات العربية التي تعالج الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية وجاراتها بطريقة منهجية، وكانت بعض الدراسات الحدودية العربية السابقة قد كتبها في فترة زمنية مبكرة نسبيًا، اعتمادًا على مصادر محلية وغالبًا أحادية الجانب — وهو ما جعل بعضها أقرب إلى أن يكون أعمالًا تاريخية رسمية(1). كما أن معظم تلك الدراسات قديمة العهد، لذلك لم يتسع أصحابها الاعتماد على كثير من الوثائق والمصادر الأولية التي كشف النقاب عنها حديثاً(2). وقد ظهرت أخيراً بعض الدراسات التي سدت جزءًا من نقص ظلت المكتبة العربية تعاني فترة طويلة بخصوص هذا الموضوع المثير(3). غير أن الحاجة تظل قائمة نحو مزيد من الدراسات المتوازنة. والدراسة الحالية مساهمة متواضعة في إعادة تأطير موضوع النزاعات الحدودية البارزة بين السعودية وجاراتها. وقد روعي فيها اتباع أساليب جديد يبرز الاقترارات المتوالية التي تقدمت بها أو بحث فيها أطراف النزاعات المختلفة. ويتضمن بعض هذه الاقترادات معلومات أغلب ذكرها في كثير من أديب الثوابت الحدودية العربية، أو لم تتعد نصيبها من التركيز.

وموضوع الحدود العربية — على قدمه — لا يفقد الزمن أهميته؛ فكثر من النزاعات المرتبطة بها لا تفت نخض التضارب العربي. وغني عن الذكر أن الخلافات الحدودية، التي لا تزال تطل برأسها بين الحين والآخر، تعكر صفو العلاقات الثنائية بين أطرافها، كما تعيق العمل العربي المشترك. وهي أحياناً تمس الأمن القومي العربي في الصميم.

يعالج المبحث الأول النزاع السعودي — الكويتي، الذي ثار خلال الحرب العالمية الأولى، وتولى مؤتمراً عقيراً حله، وإن كان الكثير من ذبائحه كيم على علاقات الطرفين لفترة لاحقة. ويتناول المبحث الثاني النزاع السعودي — العراقي، وعلى الرغم من تداعي أطراف النزاع لحله على الورق في أثناء المؤتمر نفسه، فإن الأوضاع القلبية المضطربة لتلك التخوف استلزم العودة إلى طاولة المفاوضات عدة مرات لسد بعض الثغرات القائمة، أو لتعامل مع أوضاع مستجدة. ثم تقييم النزاع السعودي — الأردني إلى قسمين، انسجامًا مع مراحل حله ضمن
تعاريب نشأة نظام الدولة العربية الحالية. فقاعدت تأسيس قضية وادي السرحان بعد نشوء شرق الأردن واستياء نجد على إمارة حائل، الأمر الذي خلق احتلال مواجهة عسكرية بين الجارين العربيين جديدين. وحتم ذلك رسم خط حدودي في تلك الأصقاع، وهو ما تم عشب وصول السعوديين إلى شواطئ جدة. وبعد تولى العاهل السعودي胪 حازم في مواجهة شرق الأردن، قد اعتمد لموقف لندن من تلك التخوم بالتشدد، نظراً إلى الاهتمام الذي أبدته لحصول مناطقها الإستنادية على منفذ بحري ومرتكز دفاعي في تلك التخوم. هذا ما عني المبحث الرابع بعرضه.

يعالج المبحث الخامس والسادس النزاع السعودي – اليمني على جبهتين مختلفتين، جنوبية عبر عسير غداً خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن موج تباع بين الرياض وصنعاء، بعد أن تنازلت الإمارات العربية في جنوب غرب الجزيرة العربية. وأرست اتفاقية الطائف خطأً جديداً أقرته مذكرة تفاهم وقعاً الطرفان بعد ما يقرب من ستين سنة. أما الخروج الجنوبية للربع الخالي، التي تحيت محل نزاع وترقب بين الرياض وسلطات عن البريطانية لفترة طويلة. فهي ما عني المبحث السابع بسعي تقصياتها. وكانت الاعترافات النقطية وراء محاولات بريطانية دؤوبة لتوسيع مجال عمل الشركات البريطانية. والجدير بالذكر أن الكتبة العربية كتبت تأهيل من دراسة منهجية لهذا النزاع، الذي ظل خارج دائرة الضوء فترة طويلة، باستثناء إشارات صحية مقتضية إلى المفاوضات الحدودية الصعبة والجماعية حاليًاً بين الرياض وصنعاء.

خصص المبحث السابع للبحث في تقديمات النزاع السعودي – البريطاني بشأن الخروج السعودية الشرقية والحدودية الشرقية. ولم يكن لهذا النزاع أن ينمو من رائحة النفط التي بدأت تفوق عبر الصحاري العربية بعد ذلك الأثناء، في خضم سعي أطراف النزاع وشركات نفطية متناقضة للتسامح على مد السياسات الوطنية ومناطق الامتياز إلى أوسى مدى ممكن عبر قبار داخليه ظلت مجهولة أو منسية قروناً طويلة. ويعالج المبحث الثامن النزاع السعودي – العماني، الذي تمحور حول واحة البريمي شمالاً والأجزاء الداخلية من ظفار جنوباً.

يعرض المبحث التاسع تصنيفاً أثري عشرياً أولياً للنزاعات السابقة، وصولاً إلى فهم أعمق لمساراتها، وخصائصها. وبينما أن البحث العاجل اقتراحات لتطوير التعامل مع الملفات الحدودية العربية، كما يوجد في آخر الكتاب ملحق بخراطيم توضيحية.

تتبع أهمية الدراسات المنهجية من كونها أحد عوامل بناء الوعي السياسي العربي الحديث. ومن المأمول أن تسهم هذه الدراسة في تمييز فهم النخب والجمهور العربي الواسع في صوغ
تعامل واع مع النزاعات الحدودية العربية بصورة عامة – المرتبطة بترسيخ نظام الدول العربية الحديثة – بما يتوافق مع المصالح الوطنية لأطرافها والمصالح العربية العليا. ولا تخلو معظم النزاعات السابقة من ميراث استعماري هو جزء من التكوين السياسي العربي الحديث. فالملحة الملقاة على العمل الدبلوماسي البناء لا تكمن في نفي هذا الميراث أو الفنف فوقه، وإنما في تطوير الاتفاقيات الحدودية القائمة بما يتوافق مع المصالح المتجددة لأطرافها والأوضاع الإقليمية والعالمية المتغيرة باستمرار.

ويبعد أن هناك وعيًا متزايدًا لدى النخب السياسية العربية بتصفيه القضايا الحدودية العربية ومترافقةً مع تزايد القدرات الوظيفية للأجهزة الإدارية العربية. وفي حين أن التجربة السعودية في التعامل مع الملفات الحدودية متماشية مع هذا الاتجاه، فإنها تتسم عمومًا بسعي للبحث عن الاستقرار الوطني والإقليمي.

لقد استلزم إعداد هذه الدراسة وقتًا وجهدًا أكبر مما أريد الاعتراف به، نتيجة لضخامة المصادر الوثائقية البريطانية ذات الصلة. وإني أود تقديم الشكر لكل من تكرم بتقديم نقد هادف للمخطوطة الأولية، ولعدد من العاملين في مكتبة المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية السعودية ومكتبة مؤسسة الملك فيصل الخيرية في الرياض، على ما وفروه من تعاون كريم.

مشاري عبد الرحمن النعيم
الرياض، تشرين الأول / أكتوبر 1998
المبحث الأول

الحدود السعودية - الكويت

انحصرت سلطة شيوخ الكويت خلال معظم مراحل تاريخها السياسي في مدينة الكويت نفسها. إلا أن الدبلوماسية الكويتية، مرتكزة على دعم بريطاني نشط، نجحت خلال العقد الأول من هذا القرن في توسيع المدى الإقليمي للسيادة الكويتية. وقد أدى عقد الاتفاقية الأنجلو - الكويتية 1899، إلى تدويل الاهتمام البريطاني بإجراءات الكويت من القبضة التركية فعلاً، عبر أن السلطات البريطانية المعنية قلبت النظر في المدى الإقليمي لسلطة شيوخ الكويت تبعاً لتقلبات ميزان القوى المحلي العربي من جهة، والعلاقات الأنجلو – تركية من جهة أخرى.

اقترحات التسوية وإجراءات

اقترح البريطاني الأول "1902"

في 1902، تبلور موقف بريطاني رسمي يقضي باعتبار سلطة شيخ الكويت مقتصرة على مدينة الكويت نفسها والمنطقة المحيطة بها مباشرة.

اقترح لوريمير "1908"

في 1908، وسع لوريمير (lorimer) وهو يمثل وجهة نظر بريطانية شبه رسمية – المدى الإقليمي للكويت ليصل غرباً إلى حفر الباطن وجنوباً إلى جبل مينفا. فعلى الرغم من إقرار لوريمير نفسه بعدم ثبات نفوذ شيوخ الكويت خارج أسوار مدينتهم، كانت السلطات
البريطانية المعنية تمثل، على ما يبدو، نحو تدعيم سلطة شيخها ونفوذه ضمن نطاق إقليمي وسكاني في ضفاف حول مدينة الكويت نفسها.

اقتراح شكسبير "1912"

في عام 1912، اقترح شكسبير (Shakespeare)، الوكيل البريطاني في الكويت آنذاك، مد الحد الجنوبي للكويت إلى السعودية، التي تقع إلى الجنوب من جبل منيفة، غير أن برسي كوكس (Percy Cox)، المقيم البريطاني في الخليج حينذاك، فضل الأخذ بإقتراح لوريم.

اقترح كوكس (1912)

في تموز/يوليو 1912، تساءلت وزارة الهند في لندن عن مدى ملاءمة العودة إلى الموقف البريطاني في 1902 والاعتراف باستقلال الكويت الذاتي ضمن تلك الحدود، فرد كوكس بحل وسط إقتراح فيه أن يعزف سلطنة كويتية كاملة ضمن اقتراح 1902، ونونزو إداري لشيخ الكويت ضمن باقي المنطقة التي يشملها اقتراح لوريم. وهكذا وُلد فكرة الخطين الأحمر والأخضر التي تبناها إتفاق تموز/يوليو 1913.

الاتفاقية الأفغانية - تركية (تموز/يوليو 1913)

في محاولة لتفعيل التنافس الأفغاني - تركي، أقر الطرفان اتفاقية قسمت مناطق النفوذ بينهما في منطقة الخليج وشرق شبه الجزيرة العربية. وقد احتلت قضية الكويت ضمنه مكاناً بارزاً، وإن كان ذلك قد تم بطريقة لم تخل من اللمعوض. في غمرة الاهتمام البريطاني بتوسيع المدى السكاني والإقليمي لنفوذ شيخ الكويت في مواجهة الأتراك، أحدثت اتفاقية 1913 سبباً في قضية التخوم الكويتية؛ فقد رسم على خريطة مرتفعة خطان حول مدينة الكويت، أحمر - على شكل نصف دائرة - يبلغ قطره ثمانية ميلاً، وأخر مماثل له يبلغ قطره متي ميل، وكان من المفروض - بحسب الاتفاقية - أن يمارس شيخ الكويت سلطة مباشرة وكمالة ضمن الخط الأحمر من جهة، ونفوذاً شخصياً على السكان - من دون الأرض - ضمن الخط الأخضر، من جهة أخرى.

بانتظار أن شكسبير اعتبر فكرة الخطين مجرد إجراء على الورق سوف لن يصمد طويلاً أمام تقلبات السياسة العربية في تلك الفترة، ومن ناحية أخرى، قام الأتراك مفهوم "الكويت الكبرى"، الذي تبناء البريطانيون نكبة بهم، مصرين على أن نفوذ شيخ الكويت لا يمتد بأي حال أكثر من اثني عشر ميلاً جنوبًا، بحيث يوقف عند ديرة قبيلة العجمان(4)، وعلى أي
حال، فإن اتفاقية 1913 لم تحظ تصديق السلطات الرسمية المخولة في كلا البلدين، ففقدت بالتالي إرانتها القانونية.

الاتفاقية الأجلاء - ندبة (قانون الأول / ديسمبر 1915)

لقد تحرك ما توقعه شكسبير بعد وقت قصير نسبياً، على إثر ضم الأمير السعودي للأحساء "ربع 1913" وصوله إلى سواحل الخليج، الأمر الذي أدى إلى اكتشاف جميع مشيخات الخليجية العربية الضعيفة أمام نفوذه المتناهي. وقد راقب الكويتون منذ 1914 تاركاً، وبقلق شديد، انسحاب نفوذهم عن الخط الأخضر والقبائل لقاطنة ضمته، إذ غدت قبائل العجمان ومطير والعوارزم موضوعاً لنزاع مرير غير متكافئ مع جارهم الجنوبي، يمكن الأخبار خلاله من تأكيد سلطته على منطقة النزاع المتنازعة وقبائلها، فأرسلوا "عربية" صغيرة من الناحية العملية. ولذا كان من المتوقع إلا تعرف الرياض بسياحة الكويتية إلا على مدينة الكويت نفسها، نافية أي علاقة لشبكة الكويت بالداخل الصحراوي وقبائله. واكتسب ذلك الواقع المستجد أهمية بالغة في مرحلة شهدت بواكير ولاية نظام الدول الوطنية العربية الحديثة. ففي خطوة ذات دلاله، خلت الاتفاقية الأجلاء - ندبة (قانون الأول / ديسمبر 1915 من الإشارة إلى الخطين الأخضر و الأخضر، معبرة أن حدود البلاد السعودية ستكون موضوعاً لمفاوضات لاحقة. وكان ذلك يعني عملياً، أن بريطانيا لم تكن تكثر في الخط الأخضر.

العودة إلى اقتراح 1902

في تلك الأثناء، كان نزاع بين الرياض والكويت حول اقتصاد العائد الجمركي على البضائع الموردة إلى داخل الجزيرة عبر ميناء الكويت. فقد اجتاح الرياض على استثمار الكويت بفرض رسوم جمركية على البضائع المتجهة إلى نجد، وطالبت بأسلوب يكفل لها جباية مواردها الجمركية. وكانت إشكالية النزاع تكمن في عدم وجود تحديد متفق عليه للسياحي للمجات للطرفين في مواجهة بعضهما، سواء فيما يتعلق بالأراضي أو بالقبائل. ولمما لم يكن في الإمكان الاتفاق على موقع تستطيع الرياض عنه ممارسة سلطتها التجردية، حاول الطرفان الاتفاق حول القضية بأن اقترح كل منهما أن أتم عملية استيفاء الرسوم السعودية الجمركية داخل مدن الطرف الآخر. وكان من جراء احتدام النزاع العربي بين البلدين أن تزامن السعودية مقاطعة اقتصادية ضد الكويت منعوا بموجبها استيراد البضائع عن طريق الكويت أو المقابلة معها.

كان النزاع بين الرياض والكويت الذي يدور حول مساحة الأرض الواقع بين خطين الأخضر والأحمر يتجه بهما نحو صدام عسكري وشيك. ففي محاولة يائسة لصدية بلاده إلى
أقصى الطرف الجنوبي للخط الأخضر، اخترت الشيخ سالم موقعًا يدعى دوحة بلبل، عند النقاء الخط الأخضر بساحل البحر على بعد مثلي ميل جنوب الكويت، لبناء قلعة أرادها رمزاً للمجال السيادي لبلاده. وأعادت الرياض المحاولة الكويتية بحجة أن ذلك الموقع تابع قبيلة مطير التي اخترت هوية سعودية، وعزمت على تأكيد سلطتها داخل الخط الأخضر. ففي حركة لم تخل من مضمون سياسي واضح، شرع تطبيق إعدام اعمال موقع بدعى قرية في عمق ديرتها القبلية ضمن الخط الأخضر. ولم تثبت فرصة من الآخرين أن هاجمت قوات الكويت وألحقت بها خسائر سميحة "معركة حمص، أيار/مايو 1920". كما حاصر الأخوان ضاحية الجهراء، على أطراف مدينة الكويت نفسها "خريف 1920".

كان ذلك يعني أن السعوديين نجحوا في نقل النزاع إلى داخل الخط الأحمر، بل أن الرياح إلى مدينة الكويت نفسها بات متفتحًا، لولا أن تندم أظهرت التزامًا صارماً بالدفاع عنها (9). فقد هدد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت زعيم قوات الإخوان السعودية في بيان شديد اللهجة بأن الحكومة البريطانية لن تقف مكتوبة الأيدي في وضع ترى أن مصالحها هي - لا مصالح الكويت فقط - تتعرض للتهديد. وقد أشار كوكس في رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، إلى أنه ما دامت المواجهات العسكرية السعودية - الكويتية تحت في الصحراء، فليس في نية حكومته أكثر من توظيف مساعيها الودية لتحقيق السلام بين الجارين العربيين؛ "إذا هددت الكويت نفسها فإن مصالحنا وسلامة رعاينا وتعهداتنا لشيخ الكويت تصبح ذات أثر ولا يمكن لنا أن نظل متفرجين" (10) كان ذلك يعني أن البريطانيين حرصوا التزامهم الدفاعي لل الكويت ضمن الخط الأحمر. وقلب البريطانيون النظر بشأن الدور المستقبلي لل الكويت ضمن عملية التوازن السياسي بين العراق ونجد، فاستمروا في نهاية المطاف على العودة إلى اقتراح 1902 (11).

اقترح رسم خط مؤقت
فكر كوكس ملياً في فرض خط حدودي مؤقت بحيث ينتمي الطرفان به انتظاراً لتسوية لاحقة، غير أن ذلك المشروع لم يبر النور بسبب - فيما يبدو - التحسن النسبي في علاقاتهما وتراع خطر الصدام العسكري (12).

اتفاق العقير (كانون الأول/ديسمبر 1922)
ابتدأت مساعي السلطات البريطانية المعنية والحصول على تعهدات كتابية من الطرفين بالموافقة المسبقة على الحل المقبل الذي سوف ترتليه، الأمر الذي شكّل سابقة سياسية مهمة
توّلّت بريطانيا بموجبها - وبموافقة الأطراف المعنية - رسم حدود سياسية على الأراضي العربية. ولم يتلك البريطانيون في عُيّنة من أمرهم لرسم الحدود الكويتية - السعودية، بعد أن تراجع خطر الصدام العسكري مجددًا، ويدو أن النسب يعود - كما يبدو - إلى انشغالهم بالعمل مع نزاعات سياسية قبلية متعددة نشب بين نجد من جهة، وعدد من جيرانها في الشمال "العراق، الأردن "والغرب" الحجاز"، من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنهم رغبوا في التربت بهدف إعداد لصفقة حدودية ثلاثية بين العراق ونجد والكويت تقوم على مبدأ الانتزارات المتبادلة.

ISHAK - مؤتمر العِقر - وما نجم عنه من بروتوكولات تم التوصل إليها بعد مفاوضات شاقة بين الجانبين السعودي والبريطاني - أول سابقة لرسم حدود سياسية في شبه الجزيرة العربية - فصلت بين نجد وملحقاته من جهة، والكويت والعراق من جهة أخرى. وعلى الجبهة السعودية - الكويتية، رسم اتفاق سعودي - كويتي حدا سياسياً مشتركاً - تطابق على وجه التقارب مع الخط الأحمر - والاستشاد بنمط غرافة محددة والاستعانة بخطوط الطول ودوائر العرض. فلقد نصّ على أن "تبدأ حدود نجد والكويت غرباً من ملقفي وادي العوجة بالباطن وتكون الرصعي لنجده. ومن هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقي بالخط التاسع والعشرين عرضًا من الأرض ونصف الدائرة الحمراء المشار إليها في المادة الخامسة من الاتفاق الإنجليزي - التركي المؤرخ 29 تموز/يوليو سنة 1913، وهذا الخط يستمر إلى جانب نصف الدائرة الحمراء حتى يصل إلى النقطة التي تتهي عند ساحل جنوني رأس القليعة وهو الحد الجنوبي الذي لا تزاع فيه لأراضي الكويت.(13).

منطقة السيادة المشتركة

في سابقة مميزة، رسمت اتفاقية العِقر منطقة "محايدة" - إلى الجنوب من الخط الأحمر - تبلغ مساحتها ثلاثة آلاف فدان وبضعة ميلين كيلومترًا مربعًا "أو ما يقرب من ألف ميل مربع". ونصت الاتفاقية على "أن بقعة الأرض المحدودة شرقياً بهذا الخط " أي الخط الحدودي الجنوبي للكويت السابق الإشارة إليه في الاتفاقية نفسها " والتي يجدها غرباً ضلع من الأرض يسمى الشق وشرقًا البحر وجنوباً خط يمر عبر أبخور من الشق إلى عين العبد ومها إلى الساحل شمال رأس المشاع، هذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومتي نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاق آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصداقتها الحكومة البريطانية.(14). وهكذا قضت الاتفاقية بممارسة الطرفين سيادة مشتركة على الأرض وما يحويه باتنها من ثروات طبيعية - وخصوصاً النفط، حيث سرت شائعات عن وجود مكائن نفطية.
هناك(10); كما أعطيت قبائل الطرفين الحق في الاستفادة من موارد الماء وأماكن الرعي في تلك المنطقة.

ظلت علاقة الطرفين متوترة لبعض الوقت بسبب امتعاض الكويت من اتفاقية حبيبة حربما(16) وكان من أبرز تلك المظاهر تلقى ثور الحزام.

1929 - 1930 مساعدة كويتية ذات شأن، الأمر الذي أدى إلى استمرار المقاومة الاقتصادية السعودية لل الكويت لفترة ليست قصيرة (17). وخلال الثلاثينيات والأربعينيات، شهد الكويت شيئاً من الاضطراب في ظل مطالب عراقية حثيثة بالسياحة عليها. ولذلك، اختارت تطبيع علاقتها مع جارتها الجنوبية، كان من ثورة ذلك أن عقد الطرفان خلال الأربعينيات اتفاقيات متعددة تعالج قضايا حدودية شتى، ومنها تنظيم إدارة منطقة السلطة المشتركة (18). وعلى الرغم من ذلك، لم يحل الأمر من بعض الصعوبات، ففي حزيران/يونيو 1948، انخرطت الكويت بتوفيق امتياز للتنقيب عن النفط واستغلاله في تلك المنطقة مع شركة النفط الأمريكية المستقلة. وتلا ذلك توقيع الاملاك المشتركة، ممثلاً بشركة المحيط الهادئ الغربية في شباط/فبراير من السنة اللاحقة. وفي 1957 و 1958، منحت الحكومتان كل على حدة، شركة النفط العربية _ اليابانية امتيازات في الجزء الغربي من المنطقة.

اقسام منطقة السياحة المشتركة

نظراً إلى أن إنشاء منطقة السياحة المشتركة كان إجراءً مؤقناً، فقد باشر البلدان في 1960 مفاوضات أولية اتفاق خلالها على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتقوم بتصور لتقسيم المنطقة إلى قسمين. وبعد أخذ ورد، وصول الطرفان إلى اتفاقية بالأحرف الأولى في آذار/مارس 1964 تكربت في تموز/يوليو 1965 لتكون الجزء البري من المنطقة إدارياً إلى قسمين متساويين، من دون المساس بمبدأ الاستقلال المتكافئ، الذي قرره بروتوكول العقير. ورسمت الاتفاقية الأخيرة خطأ حدودياً دولياً حديثاً. بدأ من منتصف الخمسة السالمي على الخليج تقريباً، ثم امتد غرباً باستقامة إلى الحد الغربي من منطقة السياحة المشتركة السابقة، وفي الوقت الذي أعلنت الاتفاقية 1965 اتفاقية السنة السابعة، قررت الاتفاقية الجديدة حق كل طرف في ممارسة الإدارة والتشريعت والدفاع في الجزء المخصص له على البر. غير أن الاتفاقية الجديدة أبدت على مظاهر من مخمور الهوية المشتركة وماه: الاستقلال المشترك وال📊وكنم، وحرية العمل لمواطني الطرفين في المنطقة بجزءها. وجد بذكر أنه مع أن الاتفاقية 1965 أعطت كل طرف اليد العليا إلى المياه الإقليمية المقابلة للجزء البري التابع له في حدود سنة أميال، فقد ظل مصير الجزر التي تقع ضمن المياه الإقليمية " مثل جزيرتي قارو وأم المرادم"
المبحث الثاني
الحدود السعودية – العراقية

دشن سقوط إمارة جالس نزاعات مريرة بين نجد والحكومتين الخليجتين في العراق والأردن حول تخومها المشتركة في شمال شبه الجزيرة العربية. كانت سلطات الاحتلال البريطانية حريصة على إنشاء دول وطنية مستقلة، الأمر الذي اضطر تثبيت وضعها الجيوسياسية وتوفر أساس اقتصادي ملائم لها وما يعده المصالح الإمبراطورية البريطانية. وغني عن الذكر أن استراتيجية بناء الدولة الوطنية بمسمياتها الحديثة "فوق شاء اجتماع" قدم كانت تستمر وتستمر طويلاً، نسبأ، غير أن قضية الحدود السياسية في المناطق الصحراوية وغيرها كانت قد فرضت نفسها على السلطات المنتسبة بوصفها قضية لا تحتمل التأجيل، نظرًا إلى الطابع العسكري الدموي والمحرّج الذي بذل به. في التخوم العراقية – النجدية، وسنوات طوال، كانت عدة تشكيكات قليلة تتعابش مع بعضها من جهة، ومع الزعامات السياسية المجاورة من جهة أخرى. في علاقة أنتمت بشيء من الوذ وتشاور وشاعها كثير من الخلاف والصراع. وقد اشتد أواور الغارات والتصادمات العسكرية بين القبائل في تلك المنطقة إلى درجة أن بريطانيا وجدت نفسها بعد حين وقد خصصت نحواً من ثلث قوتها الجوية للدفاع عن العراق ومصالحها الإستراتيجية فيه.

وبخصوص موضوع الحدود السياسية بين العراق وسلطنة نجد وملحقاته، كانت السلطات البريطانية مهتمة بأن تبقى الخط الحدودي المستهدف بعيدًاً نسبيًاً "منة وخمسون إلى ميل" عن حرب الأفغانستان - الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية للمجموعات السكانية الحضرية العراقية - بهدف خلق خاصرة صحراوية ماصة للتصادمات لتسهيل الدفاع ضد هجمات قليلة متوقعة، وذلك بالتعامل معها قبل وصولها إلى الأراضي العراقية. وعلى صعيد الاهتمامات الإمبراطورية البريطانية، كان البريطانيون حريصين على استغلال هذه الخصائص الصحراوية لإنشاء سلسلة مهبط لطائراتهم لربط منطقة انتقالهم - الممتدة من حروب الخليج الشمالي إلى شرق البحر الأبيض المتوسط - استراتيجيًاً. ومن جهة أخرى، كان هناك تأثير بالانفتاح بتلك الخصائص الصحراوية لمد خط أنابيب النفط يصل العراق بشرقي المتوسط عبر الأردن وفلسطين.
اقترحات التسوية وإجراءات

اقترح كوكس (نيسان/أبريل 1922)

استبق المنذوب السامي البريطاني في العراق ‏"برسي كوكس"‏ المفاوضات مع الجانب السعودي برسم خط حودي مؤقتاً اعتماداً على تقييمه المنفرد لأبعاد الوضع والظروف السياسي لحكومتي الامبراطورية واستخدامه لصنع النخوم المشتركة. فقد اقترح كوكس في برقية له إلى السلطان السعودي "نيسان/أبريل 1922" خطأً مؤقتاً "تحريمه الطرفة" يندرده من خرجة الواقعة على البطن وعلى مسافة نحو أربعين ميلاً شرقياً شمالي الحفر ومن هناك يسير غرباً تاركاً الحفر للكم والدلبية والوقية للعراق، ومن هناك يسير إلى الشمال الغربي إلى جهة جبل البطن تاركاً الرخوة وربابة لكر الحجية للعراق، والحدود حينئذ تتصل من هناك بجبال البطن في نقطة لم تكن هناك قبل في جنوبى لفة وينير في فيجان البويبة وختام الرعن وقريب منč

الضمان ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى جهة سكانا. ومع أن كوكس أكد أن اقتراحه برسم خط حودي مؤقت لا يجب أن يؤثر على المفاوضات المقبلة بين الطرفين بهدف الوصول إلى تسوية نهائية، رفضت الامبراطورية الإلزام بالاقتراع المذكور. فقد رد السلطان السعودي مطالباً بضرورة تجنب أي عمل من شأنه أن يحدث أمراً "مستجدة" في الظروف الخطيرة "أنذاك". ونشد كوكس "تأجيل تشييد المحاجر على الحدود حتى يتم الاتفاق بهذا الشأن".(22)

تو分布 القبائل بين الطرفين (أيار/مايو 1922)

على غرار ما حدث في التخوم السعودية – الكويتية، شرع كل طرف في اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض سيادته على قبائل الخصيرة الصحراءوية. وقد تفاوتت مواقف القبائل والعشائر حيال ذلك الوضع السياسي المستجدة. فعلى سبيل المثال، كانت العمات "من عنزة" راغبة في الانضواء ضمن العراق الحديث وتحت الحماية البريطانية، وفي حين اختارت الولاة الخضراء للرياض ((23). وعلى الرغم من ذلك، قصرت الامبراطورية الحضرية "أيار/مايو 1922"التباعية السعودية على شمر نجد بينما أعطت العراق قبائل الظفر والمنتفق والعمرات "من عنزة" اعتبارات. اعتبرت الرياض ذلك التوزيع مجزفاً، فأحتجت على التصديق عليه حتى حين. وعلى الجانب العراقي، أبدت الصحافة العراقية تأييداً عاماً لبعض مواجات تلك الامبراطورية، وكان ذلك منسجماً مع التعليمات التي أصدرها مجلس الوزراء العراقي لوقفه إلى ذلك المؤتمر، والتي نصت على المطالبة بالقيصومة وسكاكا(24). ولم تكن تلك التعليمات – فيما يبدو – أكثر من مناورات
تفاوضية للحصول على خط حدوبي منسجم مع التصورات البريطانية السابقة الإشارة إليها، بالنظر إلى أن البريطانيين لم يكونوا مهتمين بإدخال هائن عربي بين العراق الحديث، وعلى كل، كانت اتفاقية الحمراء مهمة، إذ إنها وضعت الأساس الحقيقي للخط الحودي المقابل.

اتفاقية العمير (كانون الأول / ديسمبر 1922)

على الرغم من الاعترافات السعودية، كانت اتفاقية الحمراء حاسمة في تقرير شكل الخط الحدودي النهائي بين البلدين؛ إذ إن اتفاقية العمير لم تكن - بحسب نص ديباجتها - إلاّ حلماً لاتفاقية الحمراء. ولما كانت هذه الأخيرة قد أعطت الطرفين والطرفان والȚجيب والعمارات للعراق، فقد ترجمت تسوية العمير ذلك بمنح العراق معظم الأبار والمواد التابعة لهذه القبائل. وقد انطلق الوضع نفسه بالنسبة إلى القبائل التي دخلت تحت السيادة السعودية. وكان ذلك يعني من الناحية العملية أن كثيراً من الأبار قد دخلت داخل الحدود العراقية وقيمت الجهود الربحية محرومة منها.

على سبيل المثال، تكنت تسوية العمير الحدودية الدبلوماسية والقوية، بينما بقيت الرقعي وأنصاب الجموعة للسعودية. وأقرت بروتوكولات العمير تسوية نهاية للخط الحدودي المشترك ضمن صفقة شملت كذلك الحدود السعودية – الكويتية. وقد أدى ذلك الخط بالاعتماد أساساً على بعض المواقع والمعالم الصحراوية مثل الأبار، والأودية، والجبال، وهكذا فصل خط سياسي لأول مرة بين العراق ونجد من نقطة التقاء الحدود العراقية – الكويتية، النجدة حتى جبل عمانة في بادية الشام.

منطقة السيادة المشتركة

وعلّى غرار منطقة السيادة المشتركة السعودية – الكويتية، تكنت اتفاقية العمير منطقة مماثلة لضرورة اقتصادية تتمثل في وجود بعض المواقع الجيدة وأبار المياه، مثل آبار الأعرم، والأنهار، والرياح، والرياح، التي تزدادها عشائر الطفرين، مثل شمر، والطفرين، ومطر، وكان تحت هائن المنطقة ضرورياً إلى درجة أن أحد البحوثات اعتبر أن الاتفاق على تسوية العمير الحدودية بين الأطراف الثلاثة كان مستحلاً لولا فكرة المناطق المحزمة. فلقد نصت المادة الأولى على خلق منطقة "محاديد" بين "الحكومات العراقية والندوية اللتين تحرزان جميع الحقوق المتساوية والحقوق". داخلها، وتلغي ساحة منطقة السيادة المشتركة "التي رسمت على شكل معين، وذلك سميت بـ "الوقع" حوالي سبعة آلاف وأربعين كيلومتر مربع" أو ما يقارب ألفين وخمسون ميل مربع.
آدى ترك معظم الآبار والمراعي الجيدة ضمن الجانب العراقي إلى استناد القبائل السعودية، التي اعتبرت ذلك حرماناً لها من "حقوق" أو طرق عيش اعتدات عليها فترات طويلة. فعلى سبيل المثال، أنشكت فيصل الدوشي، أبرز زعماء الإخوان، في الملك العراقي، في إحدى أهم رسائله، على جدب الأراضي السعودية وقلة مصادرها المائية، في إشارة واضحة إلى أن ذلك كان من أهم أسباب تمثل قبيلته. والحق أن ذلك كله كان أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم ظاهرة الغارات القبلية عبر حدود جديدة غير مرئية، الأمر الذي أضاف أبعاداً خطيرة إلى مجمل القضية الحدودية الشائكة.

مؤتمر الكويت الثاني (1923-1924)

خلقت بروتوكولات العسير من آلية للتعامل مع ذلك الوضع المتفرج، فبرزت حاجة إلى اتفاق تكميلي لسد بعض الثغرات القائمة من الناحية الأمنية، ولخلق آلية تنظيمية للتعامل مع الخروقات المتكررة للخط السياسي المستحث.

تران اشتعال الخلافات حول هذه القضايا مع استمرار التوتر بشأن قضايا حدودية وسياسية بين نجد من جهة، وكل من العراق والبحرين من جهة أخرى؛ وذلك قدر البريطانيون أن من شأن تعدد مؤتمرات الجدع الأطراف العرب الأربعة أن يوفر إطاراً يبحث في جميع قضاياهم الخلافية. توجست الرياض خفيفاً - وهي التي كانت تتراقب بحذر إلى ما استغلاله تطويرياً لها من الشمال والغرب بسلسلة متممة من دول هامشية - من أن تعهد هذه الدول إلى تنسيق مواقفها ودعم مطالب بعضها ببعض، الأمر الذي من شأنه إضعاف مواقف الرياض السياسية بصورة عامة، وتحجيم مطالبها الحدودية في مواجهة كل من غنمها بصورة خاصة. ومن ناحية أخرى، لم تكن الرياض لتحتفل عن حضور مثل ذلك المؤتمر، فقد عبرت عن حريصة على تنسيق خلافاتها الحدودية ضمن إطار علاقة ممتازة بلندن لا نواجهتها؛ ولذا قررت الرياض حضور مؤتمر الكويت الثاني 1923-1924، غير أنها اشترطت أن يتم البحث في الخلافات الحدودية بينها من جهة، وبين كل من غنمها من جهة أخرى بصورة منفردة، من دون تدخل من الوقوف الباشمية الأخرى.

وكان مؤتمر الكويت الثاني، الذي جمع وفد جدع، والبحرين والأرب، أول مؤتمر يعقد بين دول وطنية عربية في التاريخ الحديث لبحث قضاياها المشتركة.

سارت المفاوضات العراقية - المجيدة سريراً حسناً خلال معظم حلقات المؤتمر، وبدا أن الطرفين أوصكا على التوصل إلى اتفاق على معظم قضاياهم العالقة. فقد أقطع العراقيون شرطاً تسكونها له فترة، إلا وهو ربط اتفاقهم مع السعوديين بتسوية سعودية - حجازية. غير أن تسليم
اللاجئين السياسيين ظل حجر عثرة أمام خروج الطرفين باتفاق يدعم تسوية العسير الحدودية. وعلى كل حال، أدت غارة قبالة عنيفة تعرضت لها بعض العشائر العراقية إلى تخلف الوفد العراقي عن حضور الجلسات الأخيرة للمؤتمر، ففي الاتفاق شبه النهائي بين الطرفين معلقاً.30

اتفاقية بروتين التاريخ (1925)

لعبت الصراعات العسكرية المستمرة بين نجد وتجارته الهاشمية الثلاث دوراً واضحاً في إعاقة الوصول إلى تسويات مرضية للفضايا الحدودية العائلة بينها. ولنها، رأت بريطانياً بوصفها الدولة المنتدبة على العراق والأردن، في أثناء الحصار السعودي لوجهة، أن الفرصة سانحة للتوصيل إلى تفاهم مع الرياض بشأن بعض ما كان مؤتمر الكويت قد أخفق في تحقيقه.

تمكنت المفاوضات التي أجراها الوفد البريطاني مع السعوديين من مخيمات ضرورها على الطريق بين مكة وحدة عن توقيع اتفاقية بحرة لم تكن تلك الاتفاقية أكثر من إضاءة صغيرة رسمية على مشروع الاتفاق العراقي – البحري المتفق عليه من مؤتمر الكويت، بالإضافة إلى عناصر جديدة ذات طابع فني، دشنت اتفاقية بحرة سيادة كل طرف على إقليمه وعشيره، وفرضت إطاراً تنظيمياً – وإن كان بصورة مبسطة – للتعامل مع التنقلات والغزوات القبلية وتداعياتها.31

التعديل الأول خط العسير (1937)

في 1937، اكتشف البريطانيون، والسعوديون لاحقاً، تعارضاً بين بروتوكيولات العسير واتفاقية حداد تخرين الثاني (لومبردي 1925) بخصوص نقطة التقاء الحدود العراقية – البحري – الأردنية. وكانت بروتوكيولات 1922، المبنية على الخريطة السابقة نفسها، قد أشارت إلى أن الخط الحدودي العراقي – البحري يقف عند جبل عازة. أما اتفاقية حداد، فقد حددت خطوط طول 39 شرقاً مع دائرة عرض 32 شمالاً على أنها النقطة التي تلتقي فيها حدود العراق ونجد والأردن. غدا هذا الاختلاف في الوصف حاسماً عندما أظهرت خريطة بريطانية لاحقاً أن جبل عازة يبعد ثلاثة وعشرين ميلاً تقريباً إلى الشمال الشرقي من النقطة التي حددتها اتفاقية حداد.

ومما زاد الأمر تعقيداً أن فريقاً عراقياً – سعودياً – آردنياً، زار المنطقة في 1940 "الاستقصاء منطقة الحدود المشتركة وتمثيل الموقع الدقيق لمجرع عازة ونقطة التقاطع التي حددها اتفاقية حداد، وجد أن جبل عازة يتألف من قمتين تفصلهما ثمانية ميلاً. فضل الممثل السعودي أن تعتبر كلتا القمتين موقعهما للعلامة الحدودية الثلاثية، في حين رأى الآخرون أن تكون أقربهما إلى تقاطع خط طول 39 شرقاً مع دائرة عرض 32 شمالاً هي موقع العلامة الحدودية المعنية. في
ظل هذا الوضع المشوش. لم يشتر الاتفاقيات الحدودية العراقية - الأردنية إلى جيل عنازة على الإطلاق(32).

التعديل الثاني: خط العقير (1981)


المبحث الثالث

الحدود السعودية - الأردنية

(وادي السرحان)

تزامن التوسع السعودي في شمال شبه الجزيرة العربية غداة الحرب العالمية الأولى مع نشوء سلطتين عربيتين جديدتين في كل من بغداد وعمان، تحت إشراف سلطات انتدابية بريطانية. وقد أشعل النزاع الحدودي السعودي - الأردني قبل استيلاء السعوديين على الحجاز.
ولذلك، كان لهذا النزاع مساره الخاص على التخوم النجدية - الأردنية والذي تفرد عن مرحلة أخرى شهدت نزاعًا آخر بين البلدين بخصوص التخوم الحجازية - الأردنية.

كانت المنطقة الأكثر إثارة للخلاف بين الطرفين منطقة وادي السرحان ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، وكذلك القطار الواقعة إلى الشمال منها، والتي تشكل فيما بعد عقدة النقاء الحدود المستهدفة لكل من نجد والأردن والعراق وسوريا. وكانت الأطراف المعنية تعني الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لوداي السرحان باعتباره معبأً تجاريًّاً تجارياً محتملاً يصل بين شمال شبه الجزيرة العربية ونجدية الشام (33). بالإضافة إلى كونه منطقة رعي حيوية لكثير من القبائل المجاورة. ولذلك تهافت السعوديون واللبنانيون على السيطرة عليه كهدف في جذبهم وكتلتهما انطلاق للنفوذهم على القطار المحيط به. وقد دعم السعوديون موقفهم بالاستحواذ على الجوف وسكاكا. وفي مقابل ذلك، دخل الأردنيون قريات الملح، في قصبة شمال الوداي، وطيباً ببيته. ومن ناحية أخرى، كان السعوديون مهتمين بالاتصال بسوريا برأ، بينما شدد الأردنيون والبريطانيون على اتصال الأردن بالعراق مباشرة (30).

اقترحات التسوية وإجراءاتها

اقترح نجد بضم وادي السرحان إليه

أسر الوافد النجدي خلال المؤتمر على أن تتم من بلده من الاستيلاء على المجرى الرئيسي للوادي بكامله، ومن ضمنه قرار الأساسيات الثلاث: قريات الملح وسكاكا والجوف، مطالبًا بالسلطة الأردنية من قريات الملح "لأنها جزء حيوي للجوف". وكان للرياض اليد الطويل في الوادي من الناحية العسكرية، ولذلك لم يتم الوفد السعودي التمويه بالخبر العسكري لدعم مطلبه، الذي اعتبره مستندًا إلى حق تاريخي قديم لبلاده في ذلك الجزء من شمال شبه الجزيرة العربية. وفي المقابل، لم تكن السلطات الإمبراطورية البريطانية راغبة في التورط عسكريًا في تلك الأصول العثمانية الداخلية.

اقترح الأردن بالإمارة الحدود الإدارية العثمانية

كانت عمان تهدف في بداية المفاوضات إلى محاولة دفع السعوديين خلف صحراء النفود، في محاولة لتسليم نجد، ولذلك بنت تكتيكاتها في إحدى مراحل المؤتمر على التمسك بالإمارة الحدود الإدارية العثمانية القديمة. وكان ذلك يعني، بحسب وجهة نظر الوافد الأردني، ضم وادي
السرحان إلى بلاده، على أساس أن ذلك الوادي كان يتمتع ولاية دمشق العثمانية، لا ينقض نجد ولاية نجد لاحقاً.

اقترح الأردن باعتماد حدود طبيعية تماشى مع الأطراف الشمالية للنفوذ طالب الوفرة الأردنية بضرورة احترام نجد للاتفاقيات التي عقدها بريطانيا مع المشيخات العربية الخليجية، وأخرى مزوعة مع الملك حسين، والتي ت قضى - بحسب الفهم الأردني - بالعودة إلى الانتزام بالحدود السابقة، بين نجد وجيرانها. كان ذلك يعني انسحاب نجد من الأراضي التي استولت عليها مؤخرًا في شبه الجزيرة العربية، مثل تربة والخريمه وسراة عسير.

وفيما يتعلق بوضوي السرحان، كان على نجد أن تتخلى - بحسب هذا الاقتراح - عن الجوف وسكاتا وباقى الوادي للأردن، بحيث تكون الحواف الشمالية لصدراء النفوذ هي الحد الفاصل بين نجد من جهة، وكل من الحجاز والأردن من جهة أخرى.

اقترح الأردن باعتماد حدود طبيعية تماشى مع الأطراف الجنوبية للنفوذ كان الاقتراح الأردني البديل هو أن يسيطر الأردن نفسه على تلك المنطقة الواسعة، التي من المتزوج أن ينسحب منها السعوديون، والتي تشمل شمال شبه الجزيرة العربية، بما فيه وادي السرحان وشمال الحجاز، ومن ضمنه تبوك وطهاء ومدائين صالح. فقد طالب الوفد الأردني بحدود تبدأ من جنوب مديان صالح مباشرة، ثم تنتهي إلى الشمال الشرقي لتشمل تيماء، حتى تلتقي بخط الطول 40 شرقاً، ومن ثم تسير شمالاً لتدخل وادي السرحان ضمنها حتى تلتقي بالطرف الشمالي للخط الحدودي العراقي - السعودي في جبل عمانة. وكان ذلك يعني دفع السعوديين إلى ما وراء دائرة عرض 28، بل و 27 شماليًا في بعض المواقع. ولم تكن الاقتراحات الأردنية السابقة منسجة مع ميزان القوة بين عمان والرياض، ومن جهة أخرى، لم تكن بريطانيا راغبة فيما يبدو في توسيع سلطاتها الإدارية في شرق الأردن لتتشمل قفاراً عربية نائية. ولذلك قوى الاقتراح الأردني ليس فقط بمعارضة سعودية، وإنما بامتعاض بريطاني واضح.

اقترح إنشاء منطقة محايدة في وادي السرحان كانت مطالب الطرفين إذا معارضة بما لا يدع مجالاً للشك. لذلك، حاولت الرياض كسر الجمود بتقديم وفدها اقتراحاً يقضي بتحويل وادي السرحان كله إلى منطقة محايدة. وقد تجاهل رئيس المؤتمر البريطاني "لوكس" هذا الاقتراح بسبب تفضيله فيما يبدو الوصول إلى
ترتيبات سياسية واضحة ومستقرة لمناطق الانتداب البريطاني، ولتحاشي وصول المؤتمر إلى طريق مسدود، وطرح رئيسي اقتراحات أخرى.

اقتراح استفتاء سكان وادي السرحان

وقد قبل الوفد النجدي هذا الخيار البريطاني مشترطاً أن يطبق المبدأ نفسه لتسوية النزاع الحدودي النجدي – الحجازي بشأن ترعة والخمرية. ويبدو أن الوفد النجدي راهن على أحد احتمالين: فإذا لم يسفر الاستفتاء المقترح عن نتيجة موافقة لبلاده في كلتا المناطقين، فإن الشك لم يتطرق إليه بخصوص نتيجة استفتاء تربة والخمرية. ومن جهة أخرى، على أن العذر أن الأردن الحديث النشأة لم يكن متحماً للقبول بلم هذا الاقتراح.

اقتراح تقسيم وادي السرحان بين الطرفين المتنازعين

بأخذ الأردن، بحسب هذا الاقتراح البريطاني، القسم الشمالي من الوادي، بينما يؤول القسم الجنوبي منه إلى لجدران، وكان ذلك يعني في الواقع تثبيت الوضع الراهن آنذاك بإحالة حدود السيطرة العسكرية الفعلية عبر الوادي – تقريباً – إلى خط سياسي دولي دائم.

اقترح إنشاء دولة مستقلة في وادي السرحان

فبنى هذا الاقتراح البريطاني – الذي لم يكن فيما يبدو أكثر من مناورات لدفع الطرفين إلى الوصول إلى تسوية مرضية – أن يترأس الدولَة المقترحة نوري الشعلان زعيم الروضة، ووصفها القبلة الأكبر قوة في تلك الأرجاء، والتي دان لها ذلك الوداد بالولاء في فترة سابقة من تاريخه المضطرب. لم يتحمل أي من الطرفين لهذا الاقتراح نظراً إلى عدم تقبلهما بالزعم المقترح، والى عدم رغبة أي منهما في فضح المجال أمام منافس ثالث لهما في مثل تلك المنطقة الحيوية.

إعادة الاقتراح إنشاء منطقة محايدة في وادي السرحان

أعاد نوكس طرح اقتراح المنطقة المحاذية بصورة غير رسمية في آخر مراحل المؤتمر، في محاولة لكسر الجمود الذي شاب المفاوضات، ليجد الطرفين عازفين عنه.(41)

الاقتراح السعودي بإنشاء منطقة محايدة شمال دائرة عرض 32 شمالاً

سُبقت الإشارة إلى أن الخط الحدودي النجدي – العراقي توقف عند جبل عزازة، الذي يقع على نقطة تقاطع دائرة العرض 32 شمالاً. مع خط الطول 29 شرقاً، بذلك يكون المستطيل

19
الذي يقع بين خطى الطول 37°39' شرقاً ودائرتي العرض 32°33' شمالاً غير تابع لأحد أطراف طالب الوفد النجدي في إحدى مراحل المؤتمر بإبقاء تلك المنطقة محايدة، إلا أن ذلك الاقتراح قبول بمعارضة بريطانية وأردنية.

افراح اتصال نجد وسوريا

في مناسبة أخرى، أصرُ الوفد النجدي على أن يتبع المستطييل المذكور لبلاده كي تتصل سوريا مباشرة. وكان هذا الاقتراح يحقق عدة مصالح سعودية، فمن جهة، أرادت الرياض كسر الطوق الهاشمي الذي أوقله أن يكتمل حول شمال نجد. بالإضافة إلى ذلك، كان من شأن فصل الأردن عن العراق إضعاف إمكانات التنسيق والتعاون بينهما ضد نجد. وعلى صعيد آخر، تطلع السعوديون إلى تعزيز علاقاتهم بالسلطات الفرنسية في سوريا بغرض استخدامها كورقة ضغط في مواجهة تعاون النفوذ البريطاني عبر الحدود الشمالية للملكة، كما كانوا مهتمين بحماية خطوط مواصلاتهم التجارية مع سوريا "العقولات"، والتي حسبوا أنها سوف تتضرر من زيادة العواقب الحدودية والجمركية.

الاقتراح الأردني باتصال الأردن بالعراق

في المقابل، شدد الوفد الأردني على استحوز بلاده على ذلك المستطييل كي تتصل بالعراق مباشرة، وهو الأمر الذي يوفر للبلدين مكاسب استراتيجيكية واقتصادية واجتماعية متعددة. وقد دعمت بريطانيا ذلك الاقتراح بقوة لأغراضها الخاصة، وحرصت على أن يجد طريقه إلى التنفيذ.

الاقتراح السعودي بالموافقة على اتصال الأردن بالعراق

لما أتاح للرياض أن يعقلون أن البريطانيين عقدوا العزم على وصل الأردن بالعراق، سعت للتنقليج قدر الإمكان من النتائج السلبية لهذا الوضع على قبائلها ومصالحها التجارية. وكان مضمون الاقتراح السعودي الجديد أن يقضي اتفاق سعودي – بريطاني موقت، يصل الأردن بالعراق إلى ضمان أمن الأراضي والقبائل السعودية الشمالية، وكذلك المصالح السعودية التجارية مع سوريا ومصر. وكان على السلطات الإندونيسية البريطانية، بحسب هذا الاقتراح، أن تشرف مباشرة على القوافل السعودية التجارية المسالحة مع سوريا ومصر، وان تدعمها من أي رسوم جمركية.
أتفاقية حداء (تشرين الثاني / نوفمبر 1925)

انفصَل مؤتَمر الكويت في ربيع 1924 دون أن يقترب الطرفان من التوصل إلى تسوية لتزاعهما الحدودي. ولنَّد بذا الملف الحدودي التجريبي – الأردني قابلًا لشيء من الترتيب آنذاك، فقد أذَن هجوم السعوديين على حكومة الحجاز الشريفة، والذي أسفر عن تهابها "خريف 1925"، إلى اشتداد حاجة الرياض ولندن إلى إقفال ملفات القضايا الحدودية بين نجد من جهة، ومناطق الانتداب البريطاني في العراق والأردن من جهة أخرى، وهو أمر أخفَق مؤتَمر الكويت في تحقيقه(48). رسمت اتفاقية حداء خطًا حديديًا لأول مرة بين الأردن ونجد بناءً على صفقة متوارِنة. فمن ناحية، دخل وادي السرحان كلهما فيه قريتى الملح وكاف، عدا بعض الأودية الفرعية التي تتحده من الغرب باتجاه الحوض الرئيسي لوادي "ضمن الأراضي السعودية. وفي مقابل ذلك، رسم ممر وصل بين العراق والأردن، ولتتصل كذلك مناطق الانتداب البريطاني الممتدة من شمال الخليج العربي إلى شرق المتوسط. يبدأ الطرف الشرقي الأقصى للخط الحدودي الأردني - السعودي "بحسب اتفاقية حداء" من جبل عنازة ثم يسير غربًا حتى شمال كاف، تاركًا أياها ضمن الأراضي السعودية، ومن ثم ينحدر جنوبًا بحيث يظل المنخفض الرئيسي لوادي السرحان خارج الأراضي الأردنية(49).

المبحث الرابع

الحدود السعودية - الأردنية

(معان والعقبة)

تمحور الخلاف هنا حول تبعية قريتي العقبة ومعان، والقفار المحيطة بهما، والتي تشمل مناطق أخرى أقل شهرة، مثل جبل طليق وقرية المدورة الواقعة إلى الجنوب من معان، وهو خلاف لم يخل من خلفية تاريخية شابها شيء من الغموض. ففي أواخر القرن التاسع عشر، وفي عقفة اقتصاد الإدارة التركية، شهدت العقبة الواقعة على الطرف الشمالي الشرقي للخليج الذي يحمل اسمها، ولأول مرة، وجودًا إداريًا عثمانياً كجزء من سنجق المدينة التابع لولاية
الحجاز. واستمر ذلك الترتيب إلى 1905، حينما أعاد الأتراك "1910" إقامة الحقبة بولاية دمشق. أما معان، فقد كانت تدار من قبل السلطات العثمانية في دمشق منذ أواخر القرن التاسع عشر. أضاف قيام الثورة العربية ضد الأتراك "1916–1918" مزيدًا من الضغط على هذه الصورة المشوهة، ففي 1917 سيطرت القوات العربية على القرى في طريقها إلى دمشق، التي انتهت بها إلى دخول دمشق "خريف 1918". ولذلك ظلت الحقبة بعد الحرب العالمية الأولى تابعة من الناحية العملية لِـ"مملكة الحجاز"، والتي اعترف البريطانيون بها بعد إعلانها "خليفة" في "يونيو 1916". مملكة بالأتراك. وكان البريطانيون قلقين بالطبع على حيال مصير ذلك المرفأ، بينما لف الغموض موقفهم تجاه قضية معان. فقد ذكر مؤرخ عرب عم في الإدارة البريطانية في فلسطين آنذاك، أن صلوات القائد البريطاني اللنبي امتدت إلى مسافة مئة ميل جنوب البقية، وهو ما يعني أن بريطانيا اعتبرت العقبة ضمّ الأراضي العربية التي تقع تحت سيطرتها المباشرة. وفي حين أن هذا لا يفي وجوداً إدارياً حجازياً رمزياً على الأقل في تلك القرية، فقد أكّد باحث آخر أن العقبة ظلت خارج سلطة الهيئة البريطانية التي أنشئت لإدارة "المدن" العربية المحررة من الأتراك. كان ذلك يعني - فيما يبدو - أن الحلفاء ترقوا العقبة لِـ"مملكة الحجاز". ومعما زاد الأمر غموضاً، أنه على الرغم من أن القوات البريطانية انسحبت من شرق الأردن في 1919، فقد باشرت بريطانيا في إنشاء إدارات محلية هناك تحت إشرافها. كما أعلن المنذوب السامي البريطاني في القدس "1920" أن سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين تشمل الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن وشرقه، وضمن جنوب الأراضي الهشيمية الجديدة موظفاً تابعاً لها، بِـ"قائممقام، في معان، ومنطقة إحدى الفترات، عبر قائممقام آخر في العقبة لم يكن يتعين في الأردن - فيما يبدو - أنها تابعة لِـ"مملكة الحجاز". كما أنه لم يكن واضحًا أن تابع القدس أو إحدى الإدارات المدنية البريطانية في شرق الأردن".

اقترحات التسوية وإجراءاتها

خط البريطاني المنفرد "أبولو/سبتمبر 1925"

في أعقاب سقوط الحكومة السورية الهشيمية غداة الحرب العالمية الأولى، واجتاز الإدارة الحجازية، التي كانت لا تزال تسيطر على العقبة، سلطتها إلى معان، وفي تلك الأثناء، بدأ الكيان الأردني يبتكر ضمن النسق الإقليمي العربي الجديد تحت المظلة الإمبريالية البريطانية. وهكذا،
في الوقت الذي كان الكيان الأردني الجديد يظهر إلى الوجود، كانت معان والعقبة تابعتين من الناحية الفعلية للإدارة الحجازية. أدى ذلك، ببطيئة الحال، إلى تراز "السياد" الوطنية الجديدة في منطقة التخوم الأردنية – الحجازية، فقد أكبت العقبة ومعان أهمية اقتصادية واستراتيجية متزايدة في أعين البريطانيين، الذين قاروا أن دخولهما ضمن الأردن كفيل بتسهيل الدفاع عن هذا الكيان الجديد، فضلاً عن إعطائه منفاً بحرياً بالغ الأهمية. لذلك، أخذ الموقف البريطاني من العقبة ومعان يحمل طابع الجدية والتصميم.

في كانون الأول / ديسمبر 1924، انتقل الملك حسين بن علي، بعد تنازله عن عرش الحجاز، إلى العقبة متحذاً منها مركزاً لإرسال مساعدات مختلفة إلى جدة المحاصرة، وفي إثر ذلك، هددت الرياض "أيار / مايو 1925 باتخاذ عمل عسكري ضد العقبة، الأمر الذي أدى إلى مناقشة مجلس الوزراء البريطاني للقضية. اتخذ المجلس سلسلة إجراءات لتشديد القبضة البريطانية على معان والعقبة بهدف ضمها إلى الأردن، وهو الأمر الذي أعلنه وزير المستعمرات البريطاني في تموز / يوليو 1925. وحاولت لندن إضفاء شيء من "الشرعية" على إجرائها المنفرد بالإجهاض إلى الملك علي – كما يبدو – بالتنازل "وحكمته في جدة تختلف أنفسها الأخيرة" عن هاتين القربيتين للأردن (53). وهكذا فرضت بريطانيا أمرًا واقعاً على التخوم الأردنية – الحجازية، ما لبث أن أسبغت عليه صفة رسمية بأنها خطأ حدودياً سياحياً بصورة متفردة، معبرة إياها بمثابة تحديد إقليمي لسلطة انتدابها على شرق الأردن، وأعلنت عزمها الدفاع عنه بكل الوسائل "أيلول / سبتمبر 1925".

ابتدأ الخط الحدودي السياسي الذي فرضته بريطانيا على بعد ميلين تقريباً جنوب العقبة، ممتدًا على شكل خط مستقيم إلى الشرق، بحيث يمر على بعد ميلين جنوب قرية المدورة، تاركًا معان إلى الشمال منه، حتى يلتقي بالطرف الجنوبي للخط الحدودي النجدي – الأردني على دائرة عرض 35و29شمالًا (53). في تلك الأثناء، كانت الحكومة السعودية، التي ألغيت رسمياً بالخط الجديد، متشحكة بالفعل على تثبيت سلطتها في الحجاز، فأثارت ترك الوضع الحدودي بين الحجاز وإمارة الأردن على ما هو عليه.

اعتراف الرياح واقعاً باخت بريطيا المنفرد (أيار / مايو 1927)

اغفل الطرفان الإشارة في متن معاهدة جدة "أيار / مايو 1927 إلى خلافهما بشأن الحدود الأردنية – السعودية الحجازية، غير أن الإشارة إلى ذلك الخلاف وردت في رسالة متبادلة ملحقة بالمعاهدة. ففي رسالة إلى الملك عبد العزيز، أشار كليتون إلى أن حكومة بلاده مقررة على التمسك بموقفها من خطها الحدودي الذي أعلنها، مشدداً على أن العقبة
الحدود وتدخله. وبالتحديد، اعتبرت الحكومة البريطانية أن الخط الحدودي بين الحجاز والأردن بدأ من نقطة تقاطع دائر يصع عرض 35° و29 شمالًا حيث تنتهي الحدود بين نجد وشرقي الأردن، ثم يمتد على خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد الحجاز على بعد ميلين إلى الجنوب من محطة المدور، ومن ثم يمتد بانتظام إلى نقطة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الجنوب من العقبة.

وقد رادت الحكومة السعودية بأخذ الموقف البريطاني في الاعتبار، وبالإشارة إلى أنه نظرًا إلى تعر سلطة الموضوع بصورة نهائية في الظروف التي كانت قائمة آنذاك، فإنها تعبت عن استعدادها لإبقاء الوضع القائم في معان والعقبة على ما هو عليه، وعدم التدخل في إدارة تلك المناطق.

**تعديل بريطانيا واقعًا خط 1925**

بد أن ذلك لم يشكل نهاية للاضطراب السياسي في منطقة الخروج الأردنية — السعودية، والحجازية.

فقد تكشف للبريطانيين في أواسط الثلاثينيات أن هناك فارقاً في مصلحتهم بين الخط الذي أبلغوه إلى الحكومة السعودية رسمياً بحسب خريطة آسيا 1918... وبين حدود سيطرتهم الفعلية، والتي كانت أسرع منه فعلاً.

ما ظهرت السلطات البريطانية المعنية عدة رسائل وتفاوضت سريّة أُجريت فيها عن فلقتها من أن ذلك الخط يخرج كتلة جبل طبقي والسهل الواقع في جنوبه من الأردن، وقد توجّه البريطانيون خبيرة من احتمال معرفة السلطات السعودية ذلك الأمر، وهو ما حدث فعلاً وأدى إلى استمرار القلق البريطاني من جراء احتمال فقدان منطقة تعتبرها ضرورية للأغراض العسكرية. بلغ القلق البريطاني مداه بمدادة بعض المسؤولين البريطانيين المعينين بموجة السيطرة الفعلية على المنطقة المذكورة وإعادة التفاوض مع السعوديين على أساس نية المتقاتلين لا على أساس النص الأصلي للممارسات.

كانت ذلك راجعاً إلى إقرار الخصوصين بأنه في حالة قيام نزاع بين الطرفين على الموقع المذكور وإحلالة النزاع على التحكيم، فإن الموقف السعودي سيكون أكثر صلابة. في ظل هذا الوضع الغامض، عدل البريطانيون خطهم الحدودي المعلن بصورة منفردة أيضاً، بحيث تدخل كتلة جبل ذاتي ضمن الأردن.

اعترف الرياض بالتعديل الجديد من الناحية الواقعة

علمت السلطات السعودية بذلك الاختلاف الذي سبب حرجاً بريطانياً، وحاولت استغلاله لمصلحتها من دون نجاح يذكر، على ما يبدو. ولذلك بحلول تشرين الأول / أكتوبر 1936، وهو موعد تجديد معاهدة جدة بحسب نص المادة الثامنة، كان الوضع الحدودي الأردني — السعودي...
"الحاجزي" لا يزال على ما هو عليه بعد التغيير البريطاني، ولذلك كرّر الطرفان التمسك بموافقهما. استلم الأردن في 1946 وظل الوضع الحدودي بين الطرفين على ما هو عليه لعقود لاحقين.

التعديل الثاني لخط 1925

خلال الستينات، وضمن تداعيات الصراع العربي - الإسرائيلي، غبت عمان، التي تحسنت علاقتها بالرياض بصورة ملموسة، في توسع مساحة الأرض التابعة لها جنوب العقبة لتسهيل الدفاع عن مرفقها الوحيد. واستجابة لذلك، أدخلت إتفاقية 1965 تعديلًا مزدوجًا على خط 1925 الرسمي وخط 1925-1927-1936 الفاعلي. أصبح الحد الحدودي الجديد يبدأ على بعد خمسة وعشرين كيلومتراً إلى الجنوب من العقبة، الأمر الذي أدى إلى حصول الأردن على مساحة إضافية تبلغ ستة آلاف كيلومتر مربع على ساحل خليج العقبة، وفي مقابل ذلك، حصلت السعودية على بعض الأراضي الداخلية تبلغ مساحتها سبعة آلاف كيلومتر مربع - تقع إلى الغرب من الحوض الرئيسي لوادي السرحان. (57)

المبحث الخامس

الحدود السعودية - اليمنية

(جنوب عسير)

أسفرت هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وانحسابها من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية - عسير واليمن، عن وجود منطقة فراغ سياسي في عسير على وجه الخصوص. أدى ذلك إلى انتعاش أنظمة حكم محلية في كل من شعاعيه في الجنوب، وأيضاً في الشمال، وصياحي الممتد عبر السهل الساحلي بينها. كان وضع إماراتي أبها وصيحة حرجاً نظراً إلى عدم قدرة أي منهما على ملء فراغ القوة في منطقة وقعت بين فكي كمامة جيران أقوياء في الشمال والجنوب. فبالنسبة إلى إمارة صيحة، زاد موقعها الجغرافي من حراكة ووجودها، حيث كان جاراً الجنوبي، اليمن، لا يقل من التوسع شمالاً، الأمر الذي هدد وجود تلك الإمارة الإدراوسية. كان التهديد اليمني جاداً، بالنظرة إلى أن صنعاء اعتبرت عسير جزءاً من مفهومها لـ"اليمن الكبرى". وبالطبع شمالاً، عصت خلافات سابقة بعلاقات صيحة بجيرانها في مكة وأبها. (58)
في تلك الفترة العثمانية، تصلت بريطانيا، غداة الحرب العالمية الأولى، من انتزاعاتها التعاقدية مع صربيا، لم تمنع معاهدة نيسان /أبريل 1915 واتفاقية 1917 التكملية - اللتان عقدتهما بريطانيا مع تلك الإمارة لتطويق الأتراك في اليمن - من إعادة تقييم لندن لسيستتها في ذلك الجزء من شبه الجزيرة العربية بعد الحرب العالمية الأولى. كان تنفير لندن الجديد لارتباطاتها السياسية والعسكرية مع صربيا، في ضوء المعطيات السياسية المستجدة، يمثل في أن تعهدها بالدفاع عن إمارة الإدريسي ضد "قوة أجنبية" (حسب نص معاهدة 1915) كان ينصرف إلى تركيا، وفي ضوء انحسار النفوذ التركي عن شبه الجزيرة، اعتبت لندن نفسها غير ملزمة بذلك التعهد، بل وبحمل المعاهدة.

اقتراعات التسوية وإجراءاقا

اتفاقية 1920

في تلك الأثناء، عقدت اتفاقية 1920 بين الرياض وصربيا60، اعترفت الأولى بموجبها بسلطة الأخيرة على قبائل وأراضي جنوب غربي عسير، استنادًا إلى توزيع القبائل ذات العلاقة بينهما، كان يمكن للأمر أن يبدو عابراً لولا أن الرياض حرصت على الإشارة إلى وجود حقوق تاريخية لها في تلك المنطقة (61). شكلت اتفاقية 1920 الخطوة الأولى على طريق فتတت صربيا في نهاية وجودها السياسي.

معاهدة مكة (خريف 1926)

على الرغم من اهتمام الرياض بالوضع السياسي لإمارة صربيا، لم يكن من الصعب على صناعات تحقيق بعض المكاسب الإقليمية المهمة، على حساب صربيا، خلال النصف الأول من العشرينات، في وقت أن غنتت الرياض في نزاعات عسكرية وسياسية خطرة على تخومها الشمالية والغربية، وعلى الرغم من ذلك، واجهت الرياض - في غمرة اشغالها بصراعاتها العسكري ضد الحكومة الشريفية في مكة - إلى صناعات إدارياً للحد من نشاطاتها الموسعية على حساب صربيا (62). غير أنه بعد خروج الرياض منتصرة في صراعها مع الهاشميين في الحجاز والإخوان - بذكى، النفلت نحو تخومها الجنوبية الغربية، استهلالة لنزاع حدودي مع اليمن لم تنته قصولاً حتى كتابة هذه السطور.

بعد ضم السعوديين للحجاز، وقع السعوديون والأدارسة معاهدة مكة (1926)، التي أعطت الرياض إدارة الشؤون الخارجية والعسكرية والأمنية لصربيا، تأكيداً للاستقلال للدارسة.
وهكذا، أعلنت معاهدة مكة السيادة السعودية صراحة على مجمل إمارة صبيا، بحدودها السابقة، الأمر الذي وضع الرياض في مواجهة صناعة بصورة مباشرة (63). غني عن الذكر أنه لم تكن هناك إمارة صبيا حدوداً، بل المعنى العصري للكلمة؛ فقد تمثلت سلطة الإداري كـ هي الحال في عموم شبه الجزيرة العربية - في تعيين قبلي وإقليمي فضفاض لها. وكانت معاهدة مكة تعني - ضمناً - عدم اعتراف الرياض بالعقال الإقليمية اليمنية الأخرى في الجزء الجنوبي من إمارة صبيا، غير أنها كانت مستعدة - فيما يبدو - لغرض النظر عن ذلك الأمر لعدم رغبتها في مواجهة صناعة في ذلك الوقت الحرج. وعلى الرغم من ذلك، أدى التوسع اليمني شملًا إلى استياء صناع على جزء كبير من الأراضي التي خضعت لصبيا لبعض الوقت ومن ضمنها الحديدة "آذار/مارس 1925" التي سبق لبريطانيا أن سلمتها للإدارسة عشيرة الحرب العالمية الأولى - ويميدي وحرب "1926". بعد ذلك، وصل اليمنيون توسعهم شمالًا حتى شرعوا في قضية بعض الأطراف الجنوبية للكال الإمارة (64).

الاقتراح الإيطالي باقتسام إمارة صبيا بين الطرفين

تبت بريطانيا سياسة استرهاشية لصناعة لصهرها - فيما يبدو - عن الاهتمام بالتخطيط اليمنية الشمالية - العدنية، والتي كانت محل نزاع حربين بين الجانبين (65). على الرغم من ذلك، ظلت لندن مهتمة بالتزامن الدبلوماسي والعسكري السعودي - اليمني لأسباب عدة، منها اهتمامها بمصير جزر فرسان ذات الأهمية الاستراتيجية البارزة في حوض البحر الأحمر الجنوبي. وفي المقابل، كانت إيطاليا تبحث عن دور سياسي لها في جنوب غرب شبه الجزيرة، فوطدت علاقتها باليمن التي أتمت في توظيف الدعم السياسي والعسكري الإيطالي في مواجهة بريطانيا. وجدت بالذكر أن الإيطاليين اهتموا بالحصول على موطن قدم في جزر فرسان، ولذلك كانوا توافروا إلى رؤيتها في أيدي اليمنيين. وهذا، عقد الطرفان معاهدة في أيلول/ سبتمبر 1926 واتفاقية سرية في 1927 سرعان ما أكشوف أمرها.

أدى وقوع كل من إيطاليا وبريطانيا على خط المواجه للدبلوماسية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية إلى توتر علاقاتهما. ولما كانتا غير راغبتين في تحول تناضحهما إلى نزاع مكثوف. فقد دشنتا مفاوضات روما "شتاء 1927" التي نجحت في احتراء تناضحهما في تلك المنطقة من العالم. تعهدت الدولان بممارسة نفوذهما على حلفيهم العربين للحفاظ على الوضع الراهن والوصول إلى تسوية سلمية مرضية للأطراف المعنية؛ كما تعهدتا عدم التدخل في أي نزاع محلي مسلح (66). ضمن هذا الإطار، قدمت إيطاليا اقتراحًا ينص ihm إمارة الإداري بين الرياض وصنعاء، على أن تأخذ الأخيرة نصيب الأسد. ولهذا من نافذة القول أن ذلك الاقتراح -
الاقتراع الإيطالي بالإبقاء على صيّا كدويلة عزلة بين الطرفين
قدّمت إيطاليّا في أثناء مفاوضات روما أيضاً اقتراحاً آخر بالإبقاء على إمارة صيّا كدويلة حاجزة بين جاريها الطموجين (67)، غير أنّ مصيره لم يكن أفضل من سابقه. في تلك الأثناء، ذاع خبر معاهدة مكة، فأثار ذلك حفيظة الإيطاليين الذين حثوا بريطانيا على عدم الاعتراف بالواقع الجديد. لم يجد هذا الاقتراح الإيطالي آناً صاغية لدى البريطانيين، غير أنّ لندن - التزاماً منها بروح محاولات روما - وافق على عدم إظهار تأييده علنّيّاً للمعاهدة مكة، تحاشياً لاستجابة نزاع مصلحة الأطراف العربية المعنية؛ بل إنّ معاهدة جدة 1927، أعطت الإشرارة من قريب أو بعيد إلى الوضع السياسي المستجد في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية. على الرغم من هذا الانتظار البريطاني، استمرت العلاقات البريطانية - السعودية على وترتيا السابقة، ومع أنّ لندن دأبت على نصح الطرفين المحليين المتناقضين باللجوء إلى وسائل سلمية لحلّ نزاعهما، فقد نظّرت بعين الرضا إلى امتداد السيطرة السعودية على جزر فرسان (68).

وضع أراضي صيّا تحت الإدارة السعودية المباشرة
كان المناوش بين الجاريين الجديدين يتصاعد، في الوقت الذي لم تكن الإدارة الإدارية تتسم بالكفاءة، ولذلك تولّت الرياض إدارة أراضي تلك الإمارة المتجلة بصورة مباشرة 1930، ثم اتّبعت ذلك بغلابة معاهدة مكة وضعها رسمياً إليها 1932 (69)، في أعقاب ذلك، أضحت شريط عرضه أثناء عشر ميلاً يمتد من الساحل حتى منطقة نجران، ميدان التقارب على بسط السيطرة بينهما (70).

الاقتراع السعودي برسم حدود سياسية
لجأ الطرفان إلى مفاوضات مباشرة شملت أربع جولات عقدت في آب/أغسطس وتصعيد بالتناوب، لحل خلافهما بشأن ذلك الشريط (71). ظلت الرياض مصرةً خارج تلك المفاوضات على مبدأ رسم حدود دولية سياسية تعين المجال السيادي لكل البلدين. وعلى سبيل المثال، شددت التعليمات الملكية للوفد السعودي على رغبة الرياض في تثبيت الحدود مع اليمن في معاهدة جديدة "عصرية... كاتكي تسريع على الحكومات الأوروبية في عقد المعاهدات". وفي محاولة للجم التوسع اليمني المستمر فيما يُها خائمواً مشتركة، اقتربت الرياض تقسيم مناطق النزاع بين
الطريفين برسم خط حدودي يتطابق مع خطوط التماس العسكري القائمة آنذاك. وقد ذكر الملك
عبد العزيز أعضاء وفده أن بلاده لا تطالب بأن يتنازل الإمام "حما كان تابعاً للأدارسة قبل
دخول الإمام نجران "المدينة وغيرها بصورة خاصة" فالأناس هو بقاء كل جانب فيما تحت
يده من البلد (72). طبعاً، لم يقبل اليمنيون ذلك الاقتراع، وواصلوا سياسة التسويف بغية توسيع
نطاق سيطرتهم في منطقة الخوخة المشتركة.

الاقتراع اليمني يجعل نجران مبنية

حتى ذلك الوقت، كانت نجران، بحكم موقعها الداخلي وعزلتها الاجتماعية، خارج
نطاق اهتمام كل من صنعاء والرياض، غير أن هذا الوضع ما لبث أن تحول في غمرة تسابقهما
 نحو توسيع سلطاثهما وإغلاق الجيوس السياسية القليلة المتبقية على خطوط التماس العسكرية.
في هذا الإطار، دخلت نجران - ذات الموقع الاستراتيجي المهم - دائرة التنافس، باستيلاء
اليمنيين عليها في جزيرة/يونيو 1933 (73)، مما ظنوا أنهم منهم على كسبهم المفاني، قبلوا
بالاقتراع السعودي السابق، بحيث تترك نجران إلى الجنوب من الخط الحدودي المستهدف. كان
ذلك يعني عرضاً يميناً بإبقاء نجران تحت السيادة اليمنية وهو الأمر الذي رفضه الرياض
بشدة (74).

الاقتراع السعودي يجعل نجران منطقة محايدة

وهكذا، دخلت نجران دائرة الشوء بعد أن ظل وضعها السياسي مهماً لفترة غير بسيطة.
رفضت الرياط امتداد صنعاء بالسيطرة على تلك المنطقة الداخلية، فقامت في مقابل ذلك
اقترحاً بإنشاء منطقة محايدة تضم نجران كلها. يتعهد الطرفان - بحسب الاقتراع السعودي -
بعد الدخول في الشؤون الداخلية لهذه المنطقة المحايدة لنفترض أن يحتفظ بكيان متميز
سياسياً واقتصادياً وإدارياً واجتماعياً. فتكون بذلك أشبه بنقطة عازلة بين الطرفين. رفضت
صنعاء اقتراح الرياض المعتدل وتمسكت بإبقاء نجران تحت سيطرتها العسكرية والسياسية.

الاقتراع السعودي باقتسام منطقة نجران

قدمت الرياط اقتراحًا آخر على طاولة المفاوضات يقضي باقتسام منطقة نجران على
أساس من "المساراة والتكافؤ". لفي هذا الاقتراح مصير سابق، فإنهارت آخر فرصة لحل
دبلوماسي. وفي ظل ما اعتبرته الرياط نمطاً سياسياً يميناً من التسويف والمماطلة، ضربت
موعداً لانسحاب القوات اليمنية من نجران لتفادي لجوئها إلى عمل عسكري في تلك المنطقة.
خط الطائف (آيار / مايو 1934)

وهكذا، أدى بلوغ الخلاف بشأن نجارة طريقةً مسبوقةً إلى نشوب حرب نيسان / أبريل – آيار / مايو 1934، التي حققت فيها الرياض مكاسب إقليمية ذات شأن، من أبرزها السيطرة على تلك الواجهة. أما في تهامة، فقد تقدمت القوات السعودية جنوباً حتى دخلت المدينة، غير أنها سرعان ما أنسحبت منها. لم يكن لصنعاء بد، في ظل نتائج الحرب، من العودة إلى طاولة المفاوضات، التي التأممت في الطائف، والقبول برسم خط حديدي معتدل حافظ على الوضع الراهن علية اندلاع العمليات العسكري، غير أنه ترك نجارة إلى الشمال منه.

تلاحظ هنا أن منطقة الخبر السعودية – اليمنية المشتركة "وفي مقاربة مع مثلثاتها الأخريات" انفردت بكثافة سكانية عالية. أدى ذلك إلى تشكيك عدة لجان وقفت على أرض الواقع بتفاصيلها الدقيقة. وقد تضمنت المادة الرابعة من اتفاقية الطائف وصلاً تفصيلاً لتوزيع القري والأودية والدفاع على جانب الخب حديدي الجديد. وتبناها لذلك، تولت لجنة فنية مشتركة وضع عدد كبير من العلامات الحدودية على الأرض غطت المنطقة الممتدة من الساحل حتى جبل ثار شرقي نجارة. وذلك تتفرد الشبوة الحدودية السعودية – اليمنية بكونها الحالة الأولى – وربما الوحيدة لوقت طويل – التي تضمنت، ليس فقط رسماً لخط حديدي على خريطة مرفقة كما في الحالات الأخرى، بل وتمبيتعه على الأرض أيضاً بعلامات حدوية(76). وجدير بالذكر أنه على الرغم من الملاحظات التي أثارتها الأطراف المحلية في مناسبات عدة سابقة على مبدأ الحدود السياسية الغربية، قامت تسوية الطائف على المبدأ ذاته، وهو ما يعني أنه كان حلاً عملياً وضرورةً صاحب ظهور نظام الدول القومية وتفصيم السياسات الوطنية على الأرض. وهكذا، وضع الجاران العتيدين نهايةً للفصل الأول من ملفهما الحدودي الشائك.

اقتراح تشرين الأول / أكتوبر 1955 السعودي

ترك خط 1934 المنطقة الممتدة من جبل ثار حتى جبل الرياض، إلى الجنوب الشرقي منه، معطلاً منذ ذلك الوقت. دخلت تلك المنطقة دائرة الضوء عندما زار فليبي (philby)، في أثناء تجاوذه في التخوم السعودية الجنوبية، الجوف الواقعة في تلك المنطقة، الأمر الذي أثار شكوك يمنية بالنظر إلى أنه كان برفقة مجموعة حراسة وأمن سعودية. وقد نفى الملك عبد العزيز آنذاك علمه بذهاب فليبي إلى أبعد من نجارة.

مذكرة التفاهم السعودية - اليمنية (شباط / فبراير 1995)

كانت المادة الثانية والعشرون من اتفاقية الطائف قد نصت على أن مدتها عشرون سنة، فتم تمديد العمل بها عشرين سنة أخرى في 1954. وقد دأب الرياض على محاولة الحصول على موافقة صنعاء على إلغاء المادة السابقة وتحويل خط الطائف إلى خط حدودي دائم دون نجاح كبير، نظرًا إلى الحساسية المفرطة التي تثيرها هذه القضية لدى أطراف سياسية يمنية. في أذار / مارس 1973، أصدر رئيس الوزراء اليمني آنذاك عبد الله الحجري بياناً اعتبار خط 1934 دائماً ونهائياً، غير أنه انتهى بعد فترة وجيزة (78). وحق أنه مع مرور الزمن، اكتسب الوضع السياسي الذي أطرته تسوية الطائف صدقية جعلت المادة المذكورة أمرًا غير ذي بال، غير أن استمرار الشد والجذب منذ 1954، أبقى الملف الحدودي بين البلدين عرضة للمزاعمات.

لقد كان لكارثة آب / أغسطس 1990 وحرب الخليج الثانية التي تلتها وضع مدو زاد في اهتمام دول المنطقة بإغلاق ملفات الحدودية العامة. كما أضافت الوحدة اليمنية زمناً لتسوية جميع القضايا الحدودية العالقة بين البلدين، بما فيها المساحة الشاسعة الممتدة من الطرف الشرقي لخط 1934 حتى منطقة المهرة في أقصى شرق اليمن. في هذه الظروف، استهل البلدان مفاوضات في جنيف تميزت بطابع إفراطي، إذ أعلن وزير الخارجية اليمني في مستهلها اعتراف حكومته باتفاقية الطائف. لم يمض وقت طويل حتى وقع البلدان مذكرة تفاهم في شباط / فبراير 1995، كانت في حد ذاتها نقطة مهمة في علاقات الطرفين بصورة عامة، ولمفعلاً الحدودي الشائك بصورة خاصة. فقد وضعت مذكرة 1995 نهاية للتشويه المحيط بالنزاع بإماكين أن خط الطائف دائم ونهائي، الأمر الذي شكل مكساً ملحوظًا للرياض. وقد كلفت إحدى اللجان بإعادة نصب علامات الحدودية لخط 1934 (79). بقي بعد ذلك بعض القضايا الحدودية "البحرية" والأمنية، التي لا تزال موضوعاً لمفاوضات مستمرة حتى كتابة هذه السطور (80).

31
البحث السادس
الحدود السعودية - اليمنية
(الربع الحالي)

ينفرد هذا النزاع السعودي - البريطاني بشأن التخوم السعودية الجنوبية عن غيره من النزاعات بكونه النزاع البري الوحيد الذي لم يشهد تسوية كليّة أو جزئيّة حتى كتابة هذه السطور. فقد تأثرت الخلافات حول تلك التخوم في أواخر الثلاثينيات، في معرض تقدم الطرفين السعودي والبريطاني لاقتراحات حدودية متضادة لصل المملكة العربية السعودية عن مناطق النفوذ البريطاني في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها وجنوبها الشرقي. وفي أواست السبعينات، استأثنت المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية مقاومة شاقة تسوية القضايا الحدودية العالقة بينهما، وعلى رأسها حدوتها البرية الممتدة من جبل تار حتى منطقة المهرة. ولذلك، فإن المفاوضات الجارية حالياً تمت المرة الأولى التي يجري فيها التعامل مع هذا النزاع بين طرفيهتين بعد خموده فترة طويلة.

يرجع النفوذ البريطاني في جنوب شبه الجزيرة العربية إلى 1839 بالسيطرة على عدن، التي شكلت محطة مهمة على طريق الموصلات العالمية البريطانية. ولتن ظل الاهتمام البريطاني محصوراً في عدن طوال قرن ونيفاً، فقد استلزم ذلك تأمين اتصال هذا المرفأ مع محيطه المباشر، الأمر الذي جر السلطات البريطانية في عدن إلى إقامة نوع من النظام التعاوني مع سبع مشيخات خليّية. ظلت قبائل حضرموت غير مشمولة بالنظام التعاوني البريطاني حتى أواست القرن الحالي، نظرًا إلى بعدها النسبي عن عدن، غير أن الاهتمام البريطاني بتلك المنطقة تساعد في أواست الثلاثينيات، عقب تقديم الرياض لخط حومة، الذي أكد فيه حقه في أراض واسعة تمتد - فيما يخص حضرموت - إلى دائرة عرض 17 شماليًا. وفي الوقت ذاته، شمل الخط السعودي الشهير منطقة واسعة إلى الجنوب الشرقي من نجران، وهي النقطة التي وقف عنها خط الطائف.

في صيف 1935، عقدت اللجنة الفرعية للشرق الأوسط، وهي لجنة كانت تابعة للجنة الدفاع الإمبريالي، اجتماعًا خرج بترقير في غاية الأهمية؛ إذ وصفت اللجنة في تقريرها وضع حضرموت والأراضي الواقعة شمال عدن بأنه غير محدد وغير سوي. ولاحظت اللجنة أن الحكومة البريطانية لم تبسط سيطرتها عليها، في الوقت الذي تمنع الدول المجاورة " السعودية،
اليمن، من مدي سياستها عليها. وبناءً على ذلك، اتخذت اللجنة، بالإجماع، توصية بضرورة مد السيطرة البريطانية المباشرة على تلك المناطق. (81)

توافقت الإعلاما العذبة في لندن على تلك التوصية، ولذلك وجه وزير المستعمرات المعتمد البريطاني في عدن للعمل على مد سلطته بطريقة واضحة وفعالة إلى الحقول الشمالية لحضرموت وعدن. من أجل الحصول على حقوق تقدامية عليها. (82) 

وإذًا، عملت سلطات عدن على التمدد نحو تلك الأراضي الداخلية في عملية استغرقت وقتيًا طويلاً، وتطلب إجراءات سياسية وإدارية وعسكرية. فعلى الجانب المدني، كان الأمر يتطلب إنشاء بعض الطرق والمناطق العسكرية، مثل المحافر الأمنية ومهابط الطائرات. (83) 

وعلى الجانب السياسي، اتخذت لندن عدداً من الإجراءات لتعزيز سيطرتها على المنطقة الممتدة من عدن غربًا إلى أراضي ظفار شرقًا.

فقد اقترح المعتمد البريطاني في عدن اعتبار محمية عدن شاملة لحضرموت والتي أصبحت تشمل، بحسب مراسلات سابقة، أراضي قبائل المهرة والقعيطى والكثيري. وقد وافقت الحكومة البريطانية على ذلك رسمياً في شباط/فبراير 1933.

في آذار/مارس 1937، أصدر الملك قانون محمية عدن، الذي يشكل البداية السياسية لظهور دولة اليمن الجنوبي لاحقاً. فقد أكد قانون 1937 القرار السابق، الذي وضع أراضي محمية عدن لتشمل حضرموت وجزيرة سقطرى، كما وضع البداية العملية لظهور مؤسسات جديدة للمحمية في إطار شبه عصري تحت الإشراف المباشر لوزارة المستعمرات. وهكذا تحولت عدن إلى محمية تحت التاج البريطاني، الأمر الذي نقلها من اهتمام حكومة الهند. (85)

ومن ناحية أخرى، تم توسيع النظام التعاوني ليشمل جميع شيوخ وسلاطين تلك المناطق.

وصل عدد الاتفاقيات الحمائية وغيرها إلى أكثر من مئة وعشرين اتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن إنشاء محميات تشمل الأراضي الداخلية لعدن؛ احدهما غربيًا تضم ثمانية عشرة سلطنة ومشيخة وقبيلة تحت إدارة حاكم عدن وأخرى شرقية تضم سبع سلطانات ومشيخات تحت إدارة موظف سياسي بريطاني يعينه الحاكم نفسه. في 1959، بدأت عملية الدمج الفعلي لهذه الكيانات شبه المستقلة بإنشاء اتحاد إمارات الجنوب العربي، الذي ضم في عضويته ستة كيانات قبليات عربية، لتعالج تسييره اتحاد العربي في 1962. 

نقطة حاسمة بانضمام عدن إليه بعد شذ وذب.
الخصائص العامة للنزاع

مشكلة النقص في المعلومات

على الرغم مما يبدو من إطار عصري لترadge القيادة البريطانية على تلك الأراضي، فإن ذلك الأمر حدث بالتدريج وبصورة بالغة في مناطق لم يكن البريطانيون يعرفون عنها إلا أقل القليل. والحق أن جميع الأطراف كانوا يعانون مشكلة نقص في المعلومات، أو اندماجها في بعض الأحيان من مظهر الحياة كافة في تلك المناطق الداخلية. أمام ذلك الوضع، عكست الاقتراحات المتضادة تداعياً عاماً أساسه المطالبة بأكثر مما يعتقد كل طرف أن راغب في - أو قادر على - الحصول عليه فعلًا. بعبارة كسب الوقت لمحاولة جمع المعلومات وممارسة مظاهرة السيادة على أراض جديدة لقوتها مواقفهما التفاوضية وفرض أمر واقع جديد. ومع ذلك فإن الاقتراحات السعودية استندت بصورة عامة إلى قدر أكبر نسبياً من الحقائق الموضوعية. فعلى سبيل المثال، كان التقرير الذي قدمه فؤاد حمزه عن دورة المرأة والأبار التابعة لها لـ161 برتاً، أول محاولة جادة لتقديم أساس موضوعي للتعامل مع ذلك النزاع المطلول. لم يكن لدى البريطانيين اتراضات جوهرية على قائمة الأبار الطويلة تلك، غير أنهم لم يمكنا من تحديد بعضها على الخريطة، كما شددوا على اشتراع بعض القبائل التي يطلبون بتبعتها لعدن في الاستفادة من تلك الأبار.

مشكلة الربيع الخارجي

كانت الرملة أو الربع الحاليًا كما عرفت فيما بعد "نكوينًا جغرافياً لا يمكن تجاهلها، فكان على جميع الاقتراحات المتضادة أن تتعامل معه بشكل أو بآخر. كانت الرملة مصدرًا لقبائل لم يكن أحد في هويتها السعودية، مثل المرة وقحطان والدواسر؛ لأن سلطات عدن جادة بأن قبائل تابعة لها تجول في قطاعها الجنوبي، وتشترك بالتالي مع قبائل سعودية في الاستفادة من بعض الأبار في تلك النواحي. وقد ذكرت وزارة الخارجية أن قبائل تابعة للسلطان القعيطي والسلطان الكهري والسلطان الهمري تصل في تجارتها شملًا بما منعها الربع إلى منطقة حدها الشمالي يصل بين نقطتي تقاطع: إحدى تقاطع خط طول 55.89. مع دائرة عرض 20.5 شمالًا، والأخرى تقاطع الخط البنفسجي مع دائرة عرض 18.5 شمالًا. وكان المنحدر الساحلي في عدن في منتصف الثلاثينيات قد أرسل إلى وزارة المستعمرات في لندن برقياً يقر فيها بعد معرفته بطبيعية المنطقة المحيطة بتقاطع خط طول 55.89. ودائرة عرض 18.5 شمالًا ولا قبائلًا؛ إلا أن خريطة لـ "المجلة الجغرافية" أيلول/سبتمبر 1931 تظهر أن قبائل حضورية " العوامر
والمناهج " كانت تصل في تجواها شمل دائرة عرض 8 أشمالاً في تلك الأرجاء (88). لم يكن من الصعب على السعوديين دحض ذلك الإدعاء الذي يخلط بين مفهوم الديرة القبلية — وهو المفهوم الذي استندت عليه المطالبة السعودية — ونمط التجوال القبلي؛ فمن المعروف أن الربع الخالي جزء من ديرة المرة، وبالتالي فإن تجول قبائل حضرمية تابعة لعدن في حياتها الجنوبية لا يشكل انتحازاً من مفهوم الديرة القبلية، كما هو مألوف في الحياة الاجتماعية القبلية.

مشكلة الولادات القبلية

بتشابه هذا النزاع مع غيره من النزاعات بشأن التجارة الشرقية والجنبية الشرقية من شبه الجزيرة في أن جزءاً واسعاً منه كان يدور حول أراض ومجموعات بشرية لم يكن بعضها — في حقيقة الأمر — خاضعاً للمجال السيادي لأي من طرفين النزاع. فعلى طول الحواف الجنوبية لتلك الكيانات الرملية، يمتلك شريط بري يختلف عرضه من مكان إلى آخر، ظل محاولاً لمنطقة معاهدة من قبل طرفي النزاع. وتمتد تلك الحزام — الذي يفصل بين الأراضي السعودية وأراضي إمارة الفجعبي في المكلا والشحر — من وادي مقيقن في ظفار حتى الرياض إلى الشرق من نجران. وقد عُتبَ من قبل أن ذلك الحزام هو الحد الجنوبي للسلطة السعودية(89)، والحق أنه قبل أن يثور النزاع، لم يكن كثير من أراضي الكنائس القبلية الداخلية — ولا سيما في التجوال الشمالية لحضرموت — تابعاً لأحد من الناحية القانونية (res nullius)؛ ولذلك تسببت طرق النزاع على كسب وسائل تلك القبائل سعياً لنشر علامات سيادتها في تلك التجوال. غير أن ذلك السباق لم يكن متكافئاً؛ فقد أقر البريطانيون أن المرة لم تكن قبيلة الوحيدة التي أعانت ولاها للرياض، التي كسبت إلى جانبها أيضاً الم만ح والكثير والعالم وغير المعروف وليب إيماني والرواشد. كانت النتيجة التي استخلصوا وأيضاً أنها هي إقراهم بله، يبدو أن التنويع السعودي يمتلك بين حشي 51 شرفة 53 شرفة لمصلحة ستين ميلاً جنوب الرمال. طبعاً ما يحين ذلك يروق لهم، وذلك قليلاً النظر في اعتبار الحداثة الجنوبية للكيانات الرملية خطأ حدودياً عملياً.

لقد أدركوا، وقد تعلموا درساً من الخوض في أثناء تجريبهم المريرة على التجارة السعودية — الظبيانية " انظر المبحث السابع"، أن ترك الوضع على ما هو عليه سيكون له صحة الرياض الأقدر. على إدارة سياسة قبليه تكسب من جوانبها ولايات قبائل التجوال الواحدة تلو الأخرى. فعلى سبيل المثال، أمرت زيارته قام بها Rally، وطاف في أثاثها جزءًا واسعاً من التجارة السعودية الجنوبية، واستمالتهم شيخ شبرة إلى الرياض، الأمر الذي أثار غضباً شديداً في كل من عدن وصنعاء. ولذا صمموا على أن يضموا — بطريقة تصفيحة — حداً لوضع وجدوا أنفسهم الخاسرين فيه لاحقًا.
كانت التخوم السعودية الجنوبية كلها اذًا مفتوحة للنزاع والتساوق، غير أن معظم الخلاف تركز على ثلاث مناطق: تقع الأولى إلى الجنوب الشرقي من نجران وتضم العبر التابعة للصياع، وهي منطقة تطلعت إليها صناعا أيضاً. أما الثانية فقد كانت الحزام البري الذي يفصل حضرموت عن كثبان الربع الخالي، والذي يمتد حطرى طول 48 شرقاً و35 شرقاً. أما الثالثة، فهي منطقة المهرة الواقعة في أقصى شرق الحديدة. وقد أدرك البريطانيون حرجته موقفهم في تلك المناطق، فتجاوزوا لم سيطرتهم عليها أو " الاعتراف " بكونها تابعة، بشكل أو نمط، إلإ إحداث قيود نظامهم التعاوني. وهكذا تضمنت سياسة التمدد البريطاني عدة محاولات لقطع الطريق على الرياض، التي كانت قد سبقت بالفعل إلى ممارسة قدر من الهيمنة في أجزاء عديدة من تلك المناطق.

مسألة النفط

في أواخر الثلاثينات، توفرت أسباب جديدة كلها لمزيد من اهتمام كلا الجانبين بمنظمة Casoc (Casoc) وشركة نفط العراق – أي بي سي (ipc) التي تتعلق بالتنقيب عن النفط في مساحات واسعة من تلك التخوم. وظهرت تباعًا لذلك فرق مسح تتعلق في عدة مواقع. كانت عمليات المسح والاستكشاف في بدايتها، وكان من المتوقع أن تستغرق وقتًا طويلًا. ولكن تطلب مبالغ غير قليلة في ظل ظروف عدم التنقيب من الخروج بنجاح واعدة. وفقًا للحق أن المصلاحة النفطية كانت محورًا أساسيًا للنزاع – في أثناء تلك الفترة على الأقل – بشأن مناطق التخوم المشتركة. ففقد دعا وزير الدولة البريطاني للمستعمرات، وبناء على اتفاق الإدارات المعنية، إلى إقامة السلطة البريطانية ومدها بطريقة أكثر وضوحاً وفعالية في التخوم الشمالية من أجل الحصول على حقوق تقدمية، بالنظر إلى احتمال وجود نفط في الحديدة.

وقد أدى انهيار الشركات النفطية العامة في أراضي الطرفين منذ أواخر الثلاثينات في سباق محسوم للتنقيب عن النفط في أنحاء واسعة من شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها إلى شد انتباههما إلى كثير من تلك الفقار. فعلى سبيل المثال، ظهرت فرق متعددة تابعة لشركة كاسوك في شمود، كما ظهرت فرق نفطية متعددة تابعة لأي بي سي شمال الخط اليمنسي وجنوبه في أراض ادعت بريطانيا تبعيتها لعدم ومستقبلي، مع أنها لم تمتلك دائرة عرض 20 شمالًا، وقد تبدل الطرفان الاحتجاجات أو الاعتراب عن القلق حول تلك النشاطات. والزمن السفارة البريطانية في رسالة إلى الخارجية السعودية بموقف يعتبر أن هذه المناطق محل نزاع بين الطرفين، بينما اعتبرت الأخيرة أن المناطق التي حدث فيها المواجهات بين أرامكو وقوات الأمن العدنية ليست
محل نزاع بين الطرفين، مؤكدة عدم أحقية دخول السلطات البريطانية الرسمية لها (92). في هذا الإطار، نصحت لندن لشركة آي بي سي بضرورة الالتزام بخط الرياض في علباتها المسحية والاستثمارية. وبالتحديد، كان على هذه الشركة أن تصح نشاطاتها ضمن خط يمتد من نقاط دائرة عرض 18 شمالاً مع الخط البنفسجي، حتى نقاط دائرة عرض 55 شمالاً مع خط طول 20 شرقاً. كان ذلك يماثل مع خط الرياض لا خض أم الصميم الأكثر تشدداً "انظر الصفحات اللاحقة". في الوقت نفسه، طلقت الشركة الأمريكية "نصيحة" بتجنب تخطي دائرة عرض 20 شمالاً وخط طول 55 شرقاً.

لم يكن من المتوقع أن تتزامن الشركات المعنية بتلك التعلقات التي كانت محاسبة للشركة البريطانية بصورة جلية - حرفياً، غير أن الهدف منها كان التقليل من أو منع، أي مواجهات بين الفرق النفطية والممثلين الرسميين لطريق في النزاع، كما حدث فعلًا في بعض المناسبات (93).

أدى ذلك - على الرغم من بعض الاقتراحات والبدائل التي قدمت أو فكر فيها أعراض تكتيكية إلى أتباع الطرفين بصورة عامة، وحكومة عدن بصورة خاصة، سياسة التسويف آمالًا في كسب الوقت لإتاحة المجال للفرق النفطية التابعة لكل منهما لمسح أكبر جزء ممكن، وممارسة - بالتالي - أعمال السيادة في كثير من مناطق النزاع بغية تقوية مواقفهم التفاوضية.

اقترحات التسوية وإجراءات

الخط البنفسجي (1913–1934)

يعود الخط البنفسجي إلى اتفاق أنجلو-تركي "آدأر/مارس 1914". تحت منطقة فوق لكل منهما في الجزء الجنوب من شبه الجزيرة العربية. بدأ هذا الخط من الطرف الجنوب للخط الأزرق، ثم يتجه باتجاه إلى الجنوب الغربي باتجاه اليمن. وهكذا، "الخط البنفسجي البريطاني" مساحة شاملة من الربيع الخالي تصل إلى دائرة عرض 20 شمالاً. لم يكن هذا الخط يخلو من خلل واضح؛ فعلاوة على عدم إلزاميته القانونية نتيجة عدم إقراره من قبل السلطات العثمانية الزائدة، أدركت مذكرة للمستشار القانوني الخارجية البريطانية أنه - نظره الأزرق - لا يقوم على أساس صلب وفقاً للقانون الدولي، وقد اعترف أحد كبار المسؤولين البريطانيين بأن الخط البنفسجي خط اعتباطي رسم... في وقت لم تتوفر فيه السلطات البريطانية والتركية على حد سواء معلومات ذات شأن بخصوص تلك التخوم، بالرغم من ذلك لم يتفاهم البريطانيون بعدون إلى ذلك الخط كما احصولوا بضعف موقفهم، الذي ثبت لديهم تجاوز أسهم القانونية والعملية، لمحاولة التقليل من خسارتهم في أي حل وسط قد تعتزمه تسوية حدودية مقبلة (94).
وفي خضم ذلك الوضع العام نوعاً ما، كانت الرياض تحتفظ في جعبتها بورقة الحق التاريخي. فبين الحين والآخر، كانت تثور بالحدود الأقصى من مطالباتها الذي يستند إلى حقوقها لتاريخها التي تسبق الوجود البريطاني نفسه في معظم تلك النواحي. كان ذلك يعني، بحسب وجهة نظر الرياض، أن أجزاء واسعة من الأراضي الداخلية في حضرموت وظفار ومسقط تابعة لها، والحق أن تكون هذه الأراضي غير خاضعة لأحد خلال المراحل الأولى للنزاع فتح المجال واسعاً أمام عودة النفوذ السعودي إليها؛ فقد كانت الرياض – كما شهد البريطانيون أنفسهم – الأقدر على إدارة السياسة القبلية بنجاح يجعل السكان المحليين، الذين يعانون من تردي أوضاعهم المعيشية، يتعلمون في كثير من الأحيان إلى انسحابهم تحت السيادة السعودية(9).

اقترح عدن الأول (آذار/مارس 1935)

كانت الدلائل تشير إلى أن الطرفين يتجهان نحو نزاع طويل الأمد على التخوم السعودية الجنوبية، فاتجاه التفكير البريطاني إلى محاولة إيعاد السعوديين قدر الأمكان إلى داخل الصحراء الرملية الواسعة لإتاحة مجال واسع لترسيخ المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية. ومن تلك المحاولات اقتراح تقدمت به عدن في ربيع 1935 في ظل وضع ظبي وجغرافي مشوّب بالغموض. كان هذا الاقتراح يقضي برسم خط مستقيم يصل بين نقاط عرض 8 شمالاً مع الخط البنجسي، وتقاطع دائرة عرض 20 شمالاً، مع خط طول 52 شرقاً. بررت عدن اقتراحها بأن قبائل العوامر والمناطق الحضرمية تصل في تجولها شمال دائرة عرض 18 في الطرف الشرقي من خطها المفترج، وعلى كل حال، كان هدف سلطات عدن هو أن تعطي نفسها مجالاً رحبًا لتوسيع نفوذها في تلك الأرجاء (90).

خط حمزة (خط الراى، نيسان/أبريل 1935)

كان ذلك الخط هو الاقتراح الوحيد الذي تقدمت به الرياض بهيئة رسمية لرسم حدودها الجنوبية. يتشابه الاقتراح السعودي مع دائرة عرض 17 شماليًا في المنطقة الواقعة بين خطى طول 48 و 25 شرقًا، حيث تتلفي بالخط البنجسي الذي يحده في اتجاه جنوب غربي. وهكذا، كان خط حمزة يترك في طرفه الشرقي شريطاً واسعاً جنوب الكيان الرملي يصل عرضه إلى مئة ميلًا تقريباً – ضمن الأراضي السعودية، غير أنه يضيق بالتدريج مع اندلاع الخط البنجسي في الاتجاه الجنوبي الغربي (91).
الرياض تتحول إلى إمكانية تعديل خط حزام
كان ذلك الخط يمثل بالنسبة إلى الرياض الحد الأدنى من مطالبة المعقولة التي كانت تستند إلى انفرادها بممارسة بعض مظاهر السيادة على بعض قبائل وعشائر تخومها الجنوبية. والحق أن الرياض كانت مادة إلى الوصول إلى حل منصف في حين أن الطرف الآخر لم يكن يشاطرها فيما يبدو الاهتمام نفسه. فعلى سبيل المثال، لمح فؤاد حمزة بعد فترة قصيرة من تقديم اقتراحه إلى موافقة حكومته على حل وسط بين اقتراحه والاقتراح البريطاني الأخير، غير أن لندن تجاهل ذلك. كما كانت الحال في التعويم السعودي الشرقية، أسفل البريطانيين فيما بعد لتجاهل ذلك الموقف السعودي المرز. والحق أن عدم اضطرابهم إلى اللجوء إلى الخيار التكريمي أو القضائي على التعويم السعودي الجنوبية أخفي موقفهم الحرج لفترة ليست بالقصيره.

اقترح الخارجية (مارس/يوبيرو 1935)
شرعت الخارجية البريطانية في إعادة تقييم موقف البريطاني بخصوص ذلك النزاع، في ضوء الأدلة التفصيلية التي قدمتها الرياض والتي دعتها جزئياً شهادات بعض الرحلاء
وعترافات بعض مسؤولي حكومة عدن نفسها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف موقف لندن بصورة سافرة. وعلى صعيد آخر، كانت الخارجية البريطانية مهتمة بالحفاظ على صدافة الاهل السعودي في وقت تزايدت خلال النشاطات الإيطالية في اليمن ومنطقة جنوب حوض البحر الأحمر.

في تموز/يوليو 1935، اقترنت الخارجية خطأ مستقيماً يمد من تقاطع دائرة عرض 18 شمالاً مع الخط البنفسجي، حتى تقاطع دائرة عرض 20 شمالاً مع خط طول 55 شرقاً (100).

والفحق أنه على الرغم من أن هذا الاقتراح كان أكثر واقعية من مواقف حكومة عدن المتصلة، فقد ظل بعيداً عن تلبية الحد الأدنى من المطالب السعودية بسبب اقتطاعه جزءاً لا يأس فيه من الحواف الجنوبية للكيان الربيعي ليصبح ضمن محمية عدن.

اقتراح عدن الثالث (آب/أغسطس 1935)

دخلت عدن، مرة أخرى، في الحوار الذي كان يدور بين عدن إدارات برطانية حول تخومها الشمالية. فقد تقدمت في صيف 1935 باقتراح وتصويرة. كان الاقتراح هو إلا يقل الخط المقترح عن دائرة عرض 18 شمالاً؛ أما التوصية فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك بالتمثيل على أن يتضمن الخط المقترح الشريط الصحراوي الذي يقع جنوب كيان الربيع الخالي، والذي يشكل - بحسب وجهة نظرها - جزءاً من دير قبائل "تابعة" لها مثل المناهل والصيعر. بل أن عدن فضلت أن يتضمن مثل هذا الخط ما عرضه عشرون ميلًا من تلك الكيان.

بررت حكومة عدن مطلبها بالإعراب عن اقتراحها بأن دير قبائل "تابعة" لها، مثل الصيعر والعوامر والمناهل والهمراء، تشتم السهوب التي تفصل الربع الخالي عن عمق الأراضي الحضرمية. بل أن الحواف الجنوبية للربع الخالي نفسه تنتمي - بحسب وجهة نظر حكومة عدن - إلى بعض تلك القبائل "المانهل والصيعر" على وجه التحديد أكثر من انتهائيا إلى غيرها من القبائل التي طالب السعوديون بها، مثل يام والمرة والراوشد. وبالتالي في عمق الصحراء الرملية، كان لحكومة عدن رأي يعزوزه الكثير من الدقة - يمثل في اعتبار عدد من الآبار الجنوبية التي ادعاه فؤاد حمزة لقبيلة المرة منطقة مشتركة لجميع القبائل المعنية، بزعم أن القبائل التابعة لعدن ترتدي بالنقر الذي ترتديها به القبائل السعودية. كان تكتيك سلطات عدن كما هو واضح. يتمثل ف تميز مفهوم الديرة القبلية - والذي قام على أساس الاقتراح السعودي الأخير - بهدف تثبيت سيطرة حكومة عدن على الحواف الجنوبية للكيان الصحراء، وإبعاد السعوديين إلى الشمال قدر المستطاع (101).
اقتراح وزارة المستعمرات (تشرين الأول / أكتوبر 1935)

في ضوء اعتراف لندن بأن أغلبية الآبار التي تضمنتها القائمة السعودية السالفة الذكر تابعة للمرة فعلاً، سعت لرسم إطار عام لدورة هذه القبيلة، "منحتها" بموجبه سلسلة مجور، على التخوم السعودية – العمانية، وأبار الشناء. وعلى الرغم من إقرار وزارة المستعمرات بذلك، فقد نادت بخط يقارب ديرة تلك القبيلة من دون أن يطبقها تماماً. كان هذا الاقتراح يقضي بأن يمتد الخط الحدودي المستهدف من نقاط الخط البيئي مع دائرة عرض 18 شماليًا، حتى نقاط خط طول 52 شرقًا مع دائرة عرض 20 شماليًا. وقد وصف وزير الدولة المستعمرات هذا الاقتراح بأنه نهائى ومقول ويتم بالكرم اوفياته ذات، اقترح تقديم مطالب توسعية لمصلحة الشيوخ المرتبين ببريطانيا باتفاقيات حمانية كي تمثل عوائق "صلبة" أمام المطالب السعودية القائمة أو أي مطالب أخرى مستمرة (102). وفي حين أن الخط الجديد "تخلى" عن شريط أراضي ضيق جنوب خط الخارجية السابق، فإنه كان لا يزال يترك الحواف الجنوبية للكيانات الرملية العظيمة إلى الجنوب منه. ومن الواضح هنا أن مثل هذه المرونة التكتيكية تجسد اهتمام لندن المستمر بإبقاء مساحات شاسعة ضمن محمودية عدن، سيعياً وراء مكاسب نفعية محتملة.

خط الرياض (خط رايان، تشرين الثاني / نوفمبر 1935)

كان واضحًا أن قوة خط حمزة تفرض على بريطانيا التقدم باقتراح مضاد بصورة رسمية لتحسين موقفها التفاوضي الذي كان لا يزال ضعيفًا من الناحية القانونية، وذلك باعتباره رسمياً على الخطين البيئي والأزرق. كانت بعثة رايان إلى الرياض محاولة لتقديم اقتراح جديد يسم بالجدية. وقد امتد خط رايان - فيما يتعلق بالتخوم السعودية الجنوبية - من نقطة نقاط دائرة عرض 18 شماليًا مع الخط البيئي، حتى نقطة نقاط دائرة 19 شماليًا مع خط طول 5 شرقًا؛ ومن هناك إلى نقاط دائرة عرض 20 شماليًا مع خط طول 5 شرقًا، ومع أن خط رايان ترك "شروطًا ضيقة من الأرض إلى الجنوب من اقتراح وزارة المستعمرات السابق (Ryan) الإشارة إليه، فإنه لم يخرج عن الإطار العام لمجمل الاقتراحات البريطانية السابقة، وهو الإطار الذي قضى بابقاء الحواف الجنوبية للكيانات الرملية العظيمة ضمن محمودية عدن، وبالتحديد، ترك خط الرياض شرطًا يتراوح عرضه بين عشرين إلى ثلاثين ميلاً من تلك الكيانات ضمن المحمية (103).
في عمق الأرضية الحضرمية، كان الطرفان جادين لثبوت من دعاواهما بناء على معلومات ميدانية. ففي كانون الثاني/يناير 1937، عرض البريطانيون أمام فواد حمزة خريطة قبلية لمناطق النزاع المشتركة في التخوم الحضرمية - السعودية. كانت وجهة النظر البريطانية تقوم على أن خط حزم ، حيث يلتزم كثيرًا من البحر في منطقة المهرة، يقطع آرضي ومجموعات سكانية تابعة لقبائل عدنية. وب بصورة تقليدية، تم البحث في أربعة مواقع آبار إلى الشمال من ذلك الخط، هي تضو ومشصور وسنناو وشومود، بهدف التحقق من تبعيتها القبلية. كان ذلك الأمر - كما أقرت الرياض - خاضعًا للبحث الميداني، الأمر الذي كان يثير إمكانيات أخرى، من بينها استقلال السكان المعنيين (104).

اقترح عدن الثالث (صيف 1937)

اتجهت لندن في تلك الفترة إلى قصر مطالباتها على الأرضية التي تمكّنت دعاوى القبائل الحضرمية بشأنها على أسس راسخة. كان ذلك يعني التخلي عن أحد أهم العمولات التي أدت إلى تشذب - واعتبارية إلى حد ما - المطالب والاتهاقات البريطانية السابقة، ووفق النهج الجديد، كان الاتجاه نحو التخلي عن فكرة إبعاد السلطة السعودية من مناطق تم تقرر ملكيتها بشكل واضح؛ ولذلك طلبت وزارة المستعمرات من حكومة عدن التفتيش في إمكانية " التخلي " عن مزيد من الأرضي بين دائرتي عرض 17و8شمالاً، وخصوصاً غرب خط طول 51.8شرقاً. جسد ذلك التوجه الجديد اقتراح لندن أكثر قليلاً من تصور حل أكثر واقعية، يترك الكثبان الرملية العظيمة إلى الشمال من الخط المستهدف.

وكمما يحدث بين الإدارات البيروقراطية، التي ينظر كلا منها إلى أي موضوع من زاويته الخاصة، أفرغت حكومة عدن حماسة وزارة المستعمرات من محتواها بالاقتراح الجديد لم يتضمن إلا تنازلًا محدودًا، مقارنة بالاتهقات البريطانية السابقة. وقد تخلى الاقتراح الجديد عن قطاع أرضي عرضه عشرون إلى ثلاثين ميلاً على إمتداد جبهة يصل طولها إلى ثلاثمائة ميل. كان هذا يعني أن يمتد الخط الحدودي المقترح من تقاطع الخط البنفسجي مع خط طول 48شرقاً إلى نقطة ما على خط الطول 2و52 شرقاً جنوب دائرة عرض 19شمالاً. لم يكن وزير المستعمرات متحمسًا لهذا " التنازل " المحدود في منطقة مقترحة لن يرى العاهل السعودي - في تدبير الوزير - فيها قيمة تذكر. والحق أن الاقتراح الجديد لم يمس السهوب الممتدة بين خطى طول 25و48شرقاً، بما فيها آبار سنناو وشومود، والتي كانت أكثر المناطق إثارة للنزاع، وعلى أي حال، لم يتم هذا الاقتراح إلى الرياض، مثله مثل أغلب الاتهقات السابقة، حيث أن وزارة
الخارجية البريطانية فضلت عدم إثارة موضوع الحدود الجنوبية السعودية في وقت كان البلدان قد وجها جل اهتمامهما نحو التخوم السعودية الشرقية (105) والحق أن هذا الاقتراح كان أبعد كثيراً مما كان نطاق السياسة البريطانية قد وصل إليه فعلاً؛ ولذلك شددت وزارة المستعمرات على ضرورة جمع معلومات مفصلة عن منطقة التخوم وممارسة السلطة البريطانية عليها بطريقة أكثر ثباتاً من أجل تقوية موقف لندن في أي مطالبات لاحقة. وهكذا ظلت السلطة البريطانية تنتشر ببطء في قفار لم تكن قد أعطيتها كثير اهتمام من قبل. وعلى الرغم من ذلك، ومع تجمع سحب الحرب العالمية الثانية، دخل هذا النزاع مرحلة سكون، فتوقفت المفاوضات والاقتراحات المتمثدة.

اتفاق التوزيع السياسي للقائم (آب/أغسطس 1948)

بيدو من عرض الاقتراحات السابقة أن الاقتراح من حل وسط لذلك النزاع المطول لم يكن أمراً بعد المنال. وفي الوقت الذي اتجهت مطالب الطريفيه بخصوص التخوم السعودي الشرقي إلى التباعد في نهاية عقد الأربعينات، كان نزاعهما الحدودي الجنوبى يجري على وسيلة مختلفة نوعاً ما. ففي خطوة مهمة على طريق حلحلة النزاع الأخير، عند الترقان اتفاقية في العبر لتسوية مسائل الغارات والتعويضات القبلية. وكان أبرز ما تمضخت عنه تلك الاتفاقية هو توزيع الولاءات السياسية لقائن النزاع بينهما. فقد عُرفت قائن كرب والصيرور ونهو والكتيري "بني بدر" والعوامر والمناهل والمهرة وشيوخ البريك على أنها قائن حضرامية؛ بينما سميت قائن يام والدواسر وقحطان على أنها قائنات سعودية (106) ترجع أهمية تلك الاتفاقية إلى كونها وضعت إطاراً عاماً للتسوية بحثاً إطار اتفاقية الحمارة التي مهدت للتسوية الحدودية السعودية - العراقية؛ غير أنها لم تكن كافية بحد ذاتها للوصول إلى حل نهائي؛ فقد كان الأمر يحتاج إلى التوافق على عدة مفاهيم جوهرية وخطوات إجرائية محددة.

كان من الضروري تحديد معنى الديرة القبلية، وهو أمر لم يكن البريطانيون قد استوعبوه تماماً، أو أنهم فضلاً تميمته عن طريق الخلط بين مفهوم الديرة القبلية وأنماط تنقل القائن عبر دير بعضها، وكان هناك غموض - وخصوصاً على الجانب البريطاني - بشأن تبعية بعض الآبار والمراعي الواقعة في جنوب الربع الغربي. ففي حين حصرت المذكرات السعودية المقدمة في 1935 فيقبيلة المرة، أشركت تقارير بريطانية فيها قائن حضرامية. وكانت محصلة ذلك أن الطريفي كان لا يزالان مختلفين حول التبعية القبلية، ومن ثم السياسية، لمنطقة صحراوية تمتد إلى دائرة عرض 20 شمالاً.
وعند الناحية أخرى، كان من المحتم القبول بأن يكون مفهوم الدريدة القبلية أساسياً Cyprus، أو أحد الأسس الرئيسية، للخط الحدودي المستهدف. ففي حين يعد هذا المفهوم الركيزة الأساسية للموقف السعودي، فإن البريطانيين اتجهوا نحو القبول به إطاراً عاماً، دون التقيد الحرفياً به، معتقد أنهم لم يروا ضرورة لتطبيق الخط الحدودي المستهدف مع دير القبانة المعنية.

الرياض تطرح الحد الأقصى لملامحها الحدودية

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، طرحت الرياض الحد الأقصى لمطالبها على تخومها الشرقية، وأعلنت أنها في صدد مراجعة مطالباتها الحدودية في تخومها الجنوبية. وفي السياق نفسه، رفض أحد كبار المسؤولين السعوديين الدخول مع السفير البريطاني في نقاش بشأن الازاع الحدودي السعودي – الغربي، متحاشياً إعطاء أي انطباع بأن حكومته تشك للحالة في سيادتها على كامل المنطقة محل النزاع. وقد المسؤول السعودي وافقاً بأن سيادته بلاده على تلك المنطقة، التي شهدت مواجهات عدة بين ممالي الشركات والحكومات المعنية، أمر واقع يمارس وقابله ولا يمكن تجديده. وهكذا، واعتماداً فيما يبدو - على ترجيحها على تخومها الشرقية، تبنت الرياض موقفاً مؤداه التقليل من أهمية النزاع على تخومها الجنوبية. لا بد أن الموقف السعودي آنذاك قد أثار حيرة حكومتي عدن ولندن أكثر من ذي قبل، لأنه كان يرسم ملامح خيار سعودي جديد لحد الأدنى خط حزمة، بينما يصل حده الأعلى إلى ما هو أبعد من ذلك كثيراً، أفذاً في الاعتبار مذكرة سعودية تعود إلى 1934، اعتبرت فيها الرياض أنها تمارس سيادتها فعلاً على قيبال حضرموت بعدة أوجه، مثل دفعها للزكاة وخصوصها بقوانين السعودية وثبيتها نداء الجهاد.

خط أم الصميم – الرياض (1949)

كانت لندن - التي ألقنت نفسها منجراً، في خضم نزاعها الحدودي مع الرياض على تخوم السعودية الشرقية، نحو خطوات دبلوماسية وتحكيمية لم تكن تجري لمصلحتها - قد وجدت في سياسة التسويف أسلوباً لتحاشي وضع النزاع بشأن تخوم السعودية الجنوبية على طريق مماثل. لكن الحقائق على الأرض كانت تكشف باطراف أن السباق على نشر علاقات السيادة على البشر، والآف الأرض، وعده، لم يكن يجري لمصلحة الأخيرة. ونيل ذلك بدأت السلطات البريطانية المختصة الاستعداد لمرحلة صعبة قادمة. في هذا السياق، تم تبني أحد كبار مسؤولي حكومة عدن في 1954 على لندن التراجع عن خط التحول البطيء في سياستها والتي كانت
تستهدف البحث عن حل دبلوماسي لحدود المحمية الشمالية، والتي تمثلت أساساً في خط الرياض، وهو الاقتراح الوحيد الذي سبق أن قدم إلى الجانب السعودي بصورة رسمية.

وفي الوقت نفسه، شرعت عدد في التفكير في اقتراح جديد يمثل الحد الأقصى من مطالبها بخصوص تخومها الشمالية كلها. كانت النتيجة رسم خط يبدأ من نقطة تقاطع طول 56كرفاً مع دائرة عرض 30°12 شمالاً لينتهي عبرها في اتجاه جبل الرياض حتى يتقاطع مع الخط البنفسجي(108). برت حكومة ضد مطالبها الجديدة المشتركة، التي كانت أكثر تحسناً من معظم الاقتراحات السابقة "خصوصاً خط الرياض، بل والخط البنفسجي في الأرجاء الغربية من التخوم المشتركة". بدعم أن أولاً جديدة توفرت لديها تثبت أن جميع الأراضي الواقعة جنوب خطها الجديد تعود لقبائل موالية لها. والحق أن آن الصميم - الرياض، الذي لم يقم على أساس صلب قبلياً وقانونياً، لم يكن - فيما يبدو - أكثر من خطوة تكتيكية لتغيير الموقف البريطاني التفاوضي، في ضوء عزم الرياض توسيع مطالبها.

العودة إلى الخط البنفسجي

عادت لندن بعد ذلك إلى التمسك بالخط البنفسجي كخط دفاع أخير، في محاولة بإرسال نقوية موافقة في أي مفاوضات لاحقة، على الرغم من إقرار مسؤولين بريطانيين معنوبين بدراسة موافقة التاريخ، الذي وجدوا فيه أنفسهم يطلبون في منتصف الخمسينات بآراء سبق أن "تركوها" للرياض قبل عشرين سنة خلت. ولها تزدادت لندن بين ذلك الخط العشاق وبين تدابير تأخذ في لحسان مفاهيم أخرى، مثل الولادات القبلية، التي وصفها المسؤول نفسها بأنها أقوى نقطة للسعوديين(109).

الخط البريطاني المنفرد (1955)

في إثر انسحاب بريطانيا من عملية التحكم الخاصة بنزعها مع الرياض حول تخومها الشرقية "انظر المبحث السابق"، نجت إلى فرض خط آخر واقع شمل تخوم الشرقية والجنوبية السعودية على حد سواء. انتهى الجمعية من خط 1955من نقطة تقاطع دائرة عرض 99 شمالاً مع خط طول 52كرفاً وعلى إمتداد الأطراف الجنوبية لتكتنث الارملي، إلى تقاطع دائرة عرض 48°48 شمالاً مع خط طول 15°3كرفاً. ومن ثم إلى تقاطع دائرة عرض 10°8 شمالاً مع خط طول 20°1كرفاً. يمتد خط 1955بعد ذلك في اتجاه جنوب غربي حتى يلتقي مع الخط البنفسجي. غني عن الذكر أن الحكومة السعودية - التي أبلغت بهذا الخط رسمياً - رفضت الاعتراف به وباذله إجراءات ناجمة عنه(110). وضع ذلك الإجراء التكميلي نهاية
للتواليد الدبلوماسي السعودي - البريطاني حول التخلص السعودية الجنوبية، ولذا ظل ذلك النزاع خامداً حتى انحساب بريطانيا من جنوب شبه الجزيرة العربية.

الرياض تعيد التمسك بخط حمرة

غابت الصبغة الدبلوماسية على هذا النزاع لثلاثة عقود ونثين، غير أنه معنشأة دولة اليمن الجنوبية الجديدة في 1968، أضيف بعد أيديولوجي إلى ذلك النزاع الخادم، الأمر الذي نقله إلى طور جديد عكس التوتر المتصاعد الذي نشب علاقة الرياض بجارها الجنوبي الجديد. فيبعد وقت قصير من نشأة اليمن الجنوبي، وعلى الرغم من حداثة مؤسساته السياسية والعسكرية، أشعلت أحداث الوطية "تشرين الثاني/نوفمبر- كانون الأول/ديسمبر 1969". وقد اعتبرت حكومة

عدن خلال تلك الأحداث أن الكرّب والصيّهر تابعتان لها، الأمر الذي يجعل الوطية ضمن أراضيها. وجدت بالذكر أن سكان الوطية - التي ربما جاء لنا أن نعتبرها أقصى موقع سعودي في منطقة التخوم الجنوبية وتبعد عن سرحد نحو 370كيلومتر- وارد من قبيلة الصيّهر التي عمرتها خلال 1954، بينما عمرت الكرّب شروعة التي يفصلها عن الوطية نحو 50كيلومترًا. والقبيلتين

أختارا الرعوية السعودية وخصعتا للسلطات السعودية في شروة، ونها تدافعان عن هذه المنطقة. وقد استنجد أحد أبرز المختصين بالنزاعات الحدودية العربية من إشارة بيان سعودي إلى كون الوطية تقع شمال الخط البنفسجي، أن الرياض تعرف واقعياً بذلك الخط في تلك المنطقة بالتحديد، والحق أن محاولة الربط بين تحركات القبائل العنيفة وخط وهمي عفا عليه الزمن قد تبدو متعجلاً (111).

على الرغم من أن تلك الأحداث كانت استثناء لم يعتبر الطابع السلمي العام للكثير من النزاع الحدودي، فإن علاقة الرياض بعدن لم تكن تسمح باستثناء المفاوضات التي اتفقت من منذ منتصف الخمسينيات، وظل ذلك النزاع خامداً. خلال السنين اللاحقة، عكست خرائط أصدرها الطرفان موقفهما الرسمي الأخيرين. فعلى سبيل المثال، أظهرت خريطة سعودية تعود إلى 1986 تمسك الرياض رسمياً بخط حمرة الذي سبق أن أكدها مذكرة وزارة الخارجية السعودية "تشرين الأول/أكتوبر 1955".

مذكرة اللفاح السعودية - اليمنية (1994)

كانت إعادة فتح هذا ملف الحدودي تنتظر حدوث تغيير سياسي حاسم يتتيح التعامل مع قضايا المعدة بأسلوب إيجابي. شكلت الوحدة اليمنية خطوة مهمة على هذا الطريق بنظر إلى توالي صنعاء، وهي التي تربطها بالرياض علاقة جيدة، هذا الملف، في غمرة أوضاع سياسية
اقتصادية مستجدة خلفتها الحرب الافصاحية وتداعياتها. فقد أدت المشكلات المتورطة في الحرب إلى اقتصاد النخبة السياسية اليمنية بصورة خاصة، والرأي العام اليمني بصورة عامة – كما يبدو – بإقالة الملف الحربي مع جارتهم الكبرى. وفي هذه الظروف، وقعت الرياض، ومعننا في شباط/فبراير 1995مذكرة تفاهم كرست خط 1934حديثود ويشنت ست لجان لحل جميع التفاوضات الحربية والسياسية العالية. لا تزال التخويم البرية الطويلة المنتدمة من النقطة التي وقفت عرضا هذا خط 1934محتً عن عدد العقود الحدودية المستهدفة لليمن والسعودية وعمان هي الموضوع الأبرز للمفاوضات الدائرة حالياً.

ظل المسؤولون في البداين يكثرون مفاوضاتهم الثنائية بقدر كبير من التعميم الإعلامي، وسط جو تفاوضي عام، غير أن المفاوضات التي دارت على مستوى اللجان واجهت صعوبات وتباينات ما لبثت أن طغت على السطح منذ أواخر 1994. وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار برفع مستوى التفاوض. ففي آب/أغسطس 1997، اتفقتطرفان في أثناء زيارته للأمير سلطان بن عبد العزيز لصنعاء، على "التعجيل بحل قضية الحدود عبر المفاوضات الثنائية على أعلى المستويات". غير أن ذلك لم يحل دون استمرار التفاوضات في مواقف الطرفين. فعلى سبيل المثال، نصت المادة الخامسة من مذكرة التفاهم على عدم جواز قيام الطرفين بستحداث أي منشآت في منطقة التخويم. وقد أكد اجتماع الجولة الأولى للجنة العليا المشتركة واجتماع الجولة السابعة للجنة العسكرية المشتركة هذا الأمر، وكذلك – في إشارة فيما يبدو إلى عدم الالتزام به – إزالة " أي استعدادات تمثت من أي من الطرفين في المناطق الحدودية بعد توقيع مذكرة التفاهم"، غير أن هذه القضية ظلت – فيما يبدو – عالقة حيث أن اللجنة العسكرية المشتركة اضطرت في جولاتها التالية إلى إعادة تأكيدها، بل وزادت على ذلك – في دلالة مماثلة على توتر الأوضاع في المناطق الحدودية – بالنص على " عدم استخدام القوة أو التهديد بها لحل أي خلاف بينهما". (الثاني)

وعلى صعيد الخط الحدودي المستهدف، أكمل الطرفان "عملًا جيدًا، نسأل مسافة طويلة من الحدود"، غير أن خلالهاهما ثارت بشأن منطقة المهرة في أقصى الطرف الشرقي من تخومهما المشتركة. (الثالث)، وقد لوح نائب الرئيس اليمني – في إطار ما يبدو أنه مناورته للضغط على الطلب باللجوء إلى التحكيم – في حالة عدم قبول الأخيرة "بالنصوص النهائية، فيما يتعلق بقضية الحدود المشتركة، والذي قدمه الرئيس اليمني للأمير سلطان بن عبد العزيز. وفي السياق نفسه، اقترح الرئيس اليمني تأجيل المفاوضات الحدودية لفترة غير محددة"، متعها الرياض بعد توفر الرغبة والقناعة التامة بذلك. وردت الرياض بتصريح هادئ أكدت فيه حرصها "على
حل ما تبقى من خط الحدود مع الجمهورية اليمنية الشقيقة دون تأكيد، خاصة أن المملكة العربية السعودية توصلت إلى حل معظم مواقع الحدود مع الدول المجاورة لها بأسلوب ودي وأخوي.

وعلى الرغم من توقف المفاوضات الحدودية بين الجانبين، فإن من المستبعد إلا يعود إلى إكمال العمل المضني الذي أجزاه في ظل توفر رغبة مشتركة في إقلاع الملف الحدود بينهما بصورة نهائية. لقد ساد مبدأ الصفقات المتبادلة والمواقعة التسوية التي أجرتها الرياض مع جيرائها خلال الأعوام الثلاثين الماضية "الأردن وقطر 1965، عمان 1971، أبو ظبي 1974". ولهاذا، فإنه من المتوقع أن تخرج التسوية الجديدة المنتظرة لهذا النزاع عن هذا النمط المستمر.

بدو أن مجموعة من العوامل تؤثر على شكل التسوية القادمة. فقد مرت عدة عقود منذ بروز هذا النزاع إلى السطح ثم كمبوته مرة أخرى، في وقت كانت الأطراف المعنية تواصل بناء وترسيخ وتوسيع المدى الإقليمي لمؤسساتها السياسية والإدارية والاقتصادية. وقد شهدت السنوات اللاحقة تغييرات اجتماعية - سياسية مهمة فرضت وعياً جديداً يساعد أن تتجاوزه أي تسوية لاحقة.

وفي ذلك أن بعضًا من قبائل الصيحر والكراب التي تاق الطفران، في 1949 على اعتبارها تابعة لبعد، اختارت الرعوية السعودية استقرت في أراض السعودية "شرورة والوديعة"، وخضعت بالتالي للسيادة السعودية فترة طويلة ومتواصلة. وفرض الواقع الجديد بعض التعقيدات التي من المفترض أن تكون ضمن جدول أعمال المفاوضات الحالية. فيما، للصيحر والكراب آثار مشهورة "زمخ، منوخ" في الجانب اليمني من الحدود القائمة من الناحية الواقعية، بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن كثيرًا من أفراد قبيلة المهرة في أقصى شرق التحور المشتركة يحملون هويات سعودية.

ومن الناحية أخرى، زادت ضغوط المطالب التنموية من قبل قطاعات واسعة من المجتمع اليمني على النخبة السياسية الحاكمة. وقد تأجأت تلك المطالب بعد الوحدة اليمنية وما تلاها من حرب أهلية. في هذه الأوجه، تبدو صناعة - كما يظهر - اهتماماً واضحاً بإيجاد صيغة لما استتبع اليمن اقتصادياً وسياسياً ضمن المنظومة الخليجية، وفي حين أن قضايا عدة لا تزال تحول دون تحقيق هذه الرغبة اليمنية فيما بدو، فإن تسوية هذا النزاع الحدودي، وما سيضفي إليه من تمثيل للعلاقات السعودية - اليمنية، سيؤدي إلى مزيد من التقارب بين اليمن الموحد والمنظومة الخليجية.

وعلى الصعيد نفسه، دار لفترة من الوقت في غمرة المفاوضات الحدودية بين الطرفين، حدث هام من خلال محاولة صنع ربط التسوية الحدودية المستهدفة بصفة تتضمن إعاeda منح
الرياض العمالية اليمنية وضعاً مميزاً. وقد لمحت مصادر سعودية قريبة من المفاوضات إلى ذلك، حيث أرجعت التقديرات التي تواجهها المفاوضات الحدودية بين البلدين إلى "تدخل بعض الأطراف الخارجية وسعى اليمن إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية في مقابل تسوية الجزء الباقى من الحدود (116).

المبحث السابع

الحدود السعودية – الظهرانة – القطرية

تشكل القفار الداخلية الواقعة بين واحتي الأحساء والبريمي موضوع النزاع بين الرياض ولندن في تلك الأزمان. يعود وجود السعودي في البريمي إلى فجر القرن التاسع عشر، حيث استمر، مع بعض التقليل، إلى 1869. ومن جهة أخرى، تقابلت نفوذ شيوخ أبو ظبي على الداخل الصحراوي بسبب الموقع والقبيلة، غير أنه لم يبلغ – في الغالب – درجة واضحة تطبيقها سيدة على أبعد من خمسة عشر ميلاً خارج أبو ظبي نفسها؛ وكان ذلك هو الرأى الذي تعارض عليه المسؤولون البريطانيون خلال معظم القرن المنصرم. والحق أنه خلال تلك الأزمان، ترك انحساب السعوديين فرعاً سياسياً تزامناً مع انتعاش شيخية أبو ظبي، التي تمكنت من مد سلطتها في بعض أجزاء الداخل الصحراوي، وخصوصاً بعض قرى البريمي، والغرب من المشيخة، ظل خور العديد من الناحية العملية، خارج نطاق نفوذها؛ غير أن بريطانيا في غمرة تنافس مع تركيا على ذلك الجزء من الساحل - ادعت تبعيتها لأبو ظبي - تمهدًا لإعلان بسط حمايتها عليه في 1906. ظل الخور محل تنازع بين أبو ظبي والدوحة والرياض، غير أن شيخ الدوحة أفرقت الثلاثينات بأنه على الرغم من أن هذا الجزء من الساحل لا يتع أبياً من الأطراف تماماً، فإن الرياض تنفرد بممارسة قدر من الضبط الأمني فيه. وعلى صعيد أخر، وفي العشرينات من هذا القرن، عادت السلطات السعودية في الأحساء ممارسة بعض مظاهر السيادة "مثل حفظ الأمن، وجمع الزكوات من عدة قبائل، الحصول على صكوك البيعة من زعمائها" عبر المنطقة المتدة من الأحساء حتى البريمي، بما فيها صحراء الظهرة والجافورة.

على صعيد آخر، يمكن القول بصورة عامة أن سلطة شيوخ قطر – الذين اعتبرهم المسؤولون البريطانيون معتنين خلال تلك الفترة تجاراً أكثر منهم أمراء – لم يشمل، حتى أواست الثلاثينات - بل وربما بعد ذلك بفترة ليست قصيرة – إلا الدوحة ومحطاتها المباشر. وفيما عدا خور العديد، لم يسبق لشيوخ قطر أن طالبوا بأي أراض خارج الدوحة نفسها. ومن الثابت أن
أمير قطر نفسه كان، لبعض الوقت، يدفع للرياض إثارة سنوية سراً لقاء الاحتفاظ بموقعه السياسي في الدوحة(117).

ومن جهة أخرى، كان النفوذ البريطاني في حوض الخليج يتزايد تباعًا للاكتساب أهمية استراتيجية كرمز للطيران والشرق والغرب واقتصادية مع تزايد أمل قوة على وجود مخزونات نفطية ذات شأن في عدة أماكن فيه. منذ 1914، حافظت حكومة الهند البريطانية على وجود بحري دائم لها، بعد أن كانت قد قطعته في أواخر القرن المنصرم. وبحلول 1916، كانت بريطانيا قد أكملت منظومة اتفاقياتها الدائمة في الخليج بإبرامها اتفاقية مع قطر تعهدت فيها بالدفاع عن تلك المشيكة ضد أي هجوم بحري. وفي 1929، مدّت مسؤولية القوة البحرية الملكية البريطانية لتشمل حوض الخليج بكامله. وما له دلالة واضحة أن بريطانيا وستعت في أواسط الثلاثينات الزراعة بالدفاع عن قطر بسرع البر القطرية(118). وفي السياق نفسه، دأبت السلطات البريطانية المعنية على تشجيع شيوخ المنظومة التعاونية على مد سلطاتها إلى – أو على الأقل اذاع النبأ عليهم – مناطق صحراوية داخلية وباقلاتها، في الوقت الذي كانت الرياض فعلاً تمارس نفوذًا في كثير منها. لم تكن جهود البريطانيين سهلاً دائماً، لأن هؤلاء الشيوخ كانوا في الغالب منصرفين إلى نشاطاتهم البحرية. والحق أنه على الرغم من ذلك كله، ظلت مساحات داخلية شاسعة غير مأهولة لأحد (res nullius) من الناحية القانونية، وهو ما زاد في حرارة النزاع ووسع آفاقه.

اقترحات التسوية وإجراءات الخط الأزرق(1934)

يعود الخط الأزرق – الذي يعد أول سابقة لتقسيم مناطق النفوذ في المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة العربية – إلى مشروع الاتفاقية الأنجلو-تركية تموز/يوليو 1913، التي رسمت منطقتي نفوذ بريطانية وتركية في محاولة لتقسيم الاحتلال بين طرفهما عشية الحرب العالمية الأولى. أظهرت خريطة مرفقة بذلك الاتفاقية أن الخط الأزرق بدأ من نقطة على ساحل الخليج العربي بالقرب من جزيرة الزخونية، ثم يمتد تستيعابة جنوبًا عبر صحراوئ الجافورة لينتهي في كتباي الربع الغربي، تاركًا مساحة واسعة من شرق شبه الجزيرة العربية وجنوب شرقها ضمن منطقة نفوذ بريطاني. الجدير بالذكر أن هذا الخط لم يتبعًا دقيقًا لحدود سياسية قاطعة بالمعنى العصري لهذا المفهوم، وإنما كان مجرد خط اعتباطي مرسوم على الورق، لم يعرّدن اهتمام لحقائق الحياة الاجتماعية القبلية في تلك المناطق الداخلية من شبه
الجزيرة العربية. وعلى أي حال، لم تكن لاتفاقية 1913احجة قانونية بسبب عدم تصديق السلطتين التركية عليه(119).

وإضافة إلى ذلك، سبق لبريطانيا نفسها أن تجاَّلت الخط الأخضر لمصلحة الرباط؛ في حين أن ذلك الخط ترك الأحشاء – بحسب اتفاقية 1913 – تحت السيادة التركية – اعتُرفت المحايدة الأنجول – سعودية "1915"بالمنطقة ذاتها ضمن السيادة السعودية الصريحة، من دون إشارة إلى ذلك الخط أو إلى اتفاقية 1913. كما صرحت اتفاقية 1915 أن الأراضي السعودية في مواجهة المشايخ الخليجية وغيرها "ستكون موضوع تحديد لاحقًا. وفي تجاهل آخر للخط الأخضر، رسم كوكس فيما بعد "خطاً حدودياً" (120) لفظ يختلف عن الخط الأخضر، الأمر الذي يعني أن الخط الأخضر لم يكن أساس "الحدود" التي دعت اتفاقية 1915 إلى تحديدها لاحقًا.

وفي مناسبة أخرى، كررت بريطانيا في تسوية العقير الحدودية "1922" تجاهل خط حدودي آخر "الخط الأخضر" سبق أن قررته اتفاقية 1913 لشكل الحد الجنوبي الأقصى لل الكويت(121).

وعلى أي حال، لم يستثمر المسائل البريطانية المعنية أن الرباط بسطت سياداتها فعلاً على مناطق تقع، بالتاكيد، شرق الخط الأخضر، الذي لم يعد منسماً مع المعطيات الواقعية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى.

والحق أن بعض المسؤولين البريطانيين شكلوا سراً في صلاحيات موقف بلادهم. فعلًا سبيل المثال، فدنت مذكرة بالغة الأهمية، أعدها المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية آنذاك، موقف الوزارة المستند إلى الخط الأخضر. فقد ذهبت المذكرة إلى أن موجب رسم خط على خريطة لا يعني أن السيادة البريطانية، أو سيادة أي من شيوخ المنظومة التعبدية، وصلت إليه فعلاً، الأمر الذي يبقى معظم المناطق المتنازعة عليها، في الأصل، غير تابعة لأحد.

فإذا ما تمكننا دولة ما من ممارسة مظاهر سيادية على جزء بعينه من تلك المناطق لفترة معقولة، فإننا نكتسب بشأنها حقًا بالتقدم، لا تستطيع دولة أخرى نفسها نقضه بمجرد الاحتجاج السلمي، من دون ممارسة قدر مماثل أو أكبر من السلطة عليه، ولمَّا كان السعوديون قد انفردوا تقريباً، بتمارسة قدر ملحوظ من مظاهر السيادة شرق ذلك الخط، فإن بريطانيا، كما خصصت المذكرة، ستجمد نفسها خارجه إذا ما أقامت دعوتها على الخط الأخضر فقط(122). وقد ظل الخط الأخضر لبعض الوقت، أمرًا غير ذي بال النظر إلى انسحاب النفوذ التركي عن حوض الخليج وشبه الجزيرة العربية. غير أن البريطانيين رجعوا إليه في أعقاب وصول السعوديين إلى شاطئ الخليج العربي وانتشار نفوذهم لاحقاً شرق ذلك الخط، متخزين منه موقفاً أولياً لهم في مستهل نزاع حدودي صعب مع الرياض.
وهو الحق أن انبعاث رائحة النفط في شرق شبه الجزيرة العربية ضاعف من أهمية قفار ظلت في غيابهم النسبية فترة طويلة، فقد أستجت تلك الرياح شركات نفط بريطانية وأمريكية للعمل لدى أطراف النزاع، الذين لم يزدهروا مطالب متنازعة. في أيار/مايو 1933 وقعت الحكومة السعودية وشركة ستاندرد أويل أوف كليفورنيا (Socal) في جدة اتفاقية تولت الشركة بموجبها التقني الauważيا في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية، وهي منطقة لم تعرف تحديداً دقيقاً في مواجهة المشايخات الخليجية المجاورة مثل قطر، وأبو ظبي، وعمان، والبحرين.

وعلى صعيد آخر، عرضت "الحكومة البريطانية في أيار/مايو 1935 على شيخ قطر حمايتها ضد أي "اعتداءات" خطيرة على بلاده، لقاء منحه امتيازًا نفطيًا لشركة الامتيازات النفطية المحدودة، وهي ذراع لشركة نفط العراق "أي بي سي". تكن أهمية ذلك الامتياز في أن الشركة أصدرت على إدخال جبل نخش، الواقع في الزاوية الجنوبية الغربية من شبه جزيرة قطر، ضمنه، نظراًً إلى احتمال وجود مكاسن نفطية في جوفه(124). كما شهدت السنوات القليلة اللاحقة توقيع مستنقع وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة اتفاقيات مماثلة مع الشركة نفسها.

كان من المتوقع، بعد ذلك، أن تجول فرق تقني تابعة لشركات مختلفة قفافاً واسعة أصبحت ضمن مناطق امتيازها، وأن تزود تلك الشركات الحكومات المحلية بخبرات وتقارير عن عمليات المسح الجغرافي والجيولوجي لمناطق عملياتها. أدى ذلك كله إلى إجهاض اهتمام واعتراف أطراف النزاع بتلك المناطق، وتصعيد مطالبهم واهميتها. كانت أول مناسبة استخدمت فيها الحكومة البريطانية الخط الأزرق في مواجهة السعوديين مرتبطاً بالنفط. ففي أعقاب توقيع الاتفاقية النفطية بين الحكومة السعودية وشركة سوكال، استفسرت الخارجية الأمريكية من نظيرتها البريطانية عن "الحدود الشرقية السعودية، فأرسلت الأخيرة مسودة اتفاقية 1913 والخريطة المرفقة بها إلى الأمريكيين والسعوديين (125).

خط كوكس (1922)

غدا مؤتمر العقير، كانت الشائعات قد بدأت تنتشر بشأن احتمال وجود مكاسن نفطية مثيرة للاهتمام في شرق شبه الجزيرة العربية، كان ذلك يعني أن التخوف السعودي الشرقية والجنوبية الشرقية سوف تكون مهماً كثراً من الخلافات فيما بعد. وقد لاحظ كوكس أن مثالاً للشركة الشرقية والمغامة - والذي حصل فيما بعد على امتياز سعودي للتقني عن النفط - كان برفقة الوفد السعودي إلى ذلك المؤتمر. ولذلك رسم ذلك الدبلوماسي البريطاني، بمبادرة ذاتية منه، خطةً يفصل بين قطر ومقاطعة الأحساء السعودية حماية لمصالح بقية بلاده النفطية. وبدأ خط كوكس
من رأس خليج سلوى، تاركةً هجرة أثواباً للسعوديين، ليتهيّن شمالي خور العديد التي عدها البريطانيون تابعة لأبو ظبي، كما أطلنا ولم يكن ذلك الخط الاعتباطي يحمل صفة رسمية، ولذلك لم يضطر surtout السعودي – كما يبدو – إلى الرد عليه، ناهيك عن القبول به(126).

اقترح شركة نفط العراق (1933)

على الصعيد الاقتصادي، كانت التكهنات والدلالات تتزايد - وبخاصة بعد اكتشاف النفط في البحرين - بأن الأراضي العربية الخليجية تسحب فوراً بحار نفطية هائلة. ولذلك، اهتمت الشركات النفطية المعنية بتوسيع مناطق استغلالها نحو الإمكان، وإدخال مواقع واعدة ضمن "حدود" البلدان المعنية. فعلى سبيل المثال، نشرت شركة نفط العراق منذ أوائل 1933، أي قبل حصولها على الامتياز النفطي القطر، خريطة لتلك المشيخة تضمنت خطأ "أعطى "شيخ الدوحة، السيادة على شبه الجزيرة الفطرية برمتها. كانت الشركة مهتمة بإدخال جبل نخج، الذي يقع على بعد عشرة أميال تقريبًا من الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة، ضمن "حدودها". بدأ خط شركة نفط العراق على بعد عشرة أميال جنوب جبل نخج، ليتهي إلى بعد ثمانية أميال شمال خور العديد في الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة. وكان ذلك يعني أن الشركة الإنجليزية "أعطت "شيخ الدوحة خطأ يحماشي مع قاعدة شبه الجزيرة.

كان الشيخ القطري قد تعهد - بحسب وجهة النظر السعودية - أنهما زيارته للرياض "أيلول / سبتمبر 1933 " بآلاً يمنح أي امتياز نفطي في الدوحة والمناطق المجاوية لها إلاً بموافقة الرياض السببية؛ غير أن البريطانيين والقطريين أتكلموا ذلك التعهد، والحق أن الضغط البريطاني كان واضحًا في تحقيق شيخ قطر على المطالبة بالقرار الفعلي وتمارسة بعض مظاهر السيادة عليه بعد أن كان مستعدًا لقبول خط شرق قاعدة شبه الجزيرة. وهكذا "صرّح " للمقاضي السياسي البريطاني "ربع 1933" أن خط الشركة الإنجليزية يمثل حدود بلاده. أما من جهة بريطانيا نفسها، فقد وسعت التزامها الدافعي لشمل شبه الجزيرة كله ضمن ذلك الخط، كما هددت القبائل السعودية بالردع إذا عبرت قاعدة شبه الجزيرة بنيه " عدوانية "(127).

الخط الأحمري (خط حمراء، نيسان / أبريل 1935)

في ربيع 1935، قدمت الرياض اقتراحها الأول فيما يتعلق بنزاعها المتصاعد مع البريطانيين بشأن حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية. بالنسبة إلى قطر، يبدأ الخط على بعد خمسة عشر ميلاً تقريبًا شمال قصر سلوى الواقع على الزاوية الجنوبية الغربية من شبه الجزيرة، ليسير باستقامة شرقاً لمسافة خمسة أميال. ومن هناك، يمتد الخط في اتجاه جنوبوي.
شرقي لمسافة إثني عشر ميلاً ثم ينحرف شرقاً ليلائم الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية. على بعد سبعة أميال تقريباً شمال خور الحديد، كانت قبائل المرة وبني هاجر السعودية تنتظرون معظم شبه جزيرة قطر من دون أن يكون له شيخ الدوحة نفوذ عليها، ولذلك لم يكن احترام خط حزمة لقاعدة شبه جزيرة قطر مجانباً للمنطقة.

أما بالنسبة إلى المشيخات المتماثلة، فإن خط حزمة يبدأ مرة أخرى من نقطة على ساحل الخليج العربي تبعد ستة عشر ميلاً جنوب خور الحديد، ليتم جنوبياً لمسافة عشرة أميال تقريباً، وينحرف الخط بعد ذلك إلى اتجاه جنوب شرقي حتى يلامس نقطة تقاطع دائرة عرض 22 شمالاً مع خط طول 56 شرقاً. ويتبع الخط بعد ذلك خط طول 56 شرقاً حتى يلاقى دائرة عرض 19 شمالاً. ومن هناك، يسير خط حزمة باستقامة حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 17 شمالاً مع خط طول 52 شرقاً. من ثم، يتم الخط متطابقاً مع دائرة عرض 17 شمالاً حتى تقاطع مع الخط البنفسجي.

والحق أن أدعو الرياض أن خط حزمة كان يمثل الحد الأدنى من مطالبها في تخومها الشرقية والجنوبية الشرقية منجمم مع المعطيات الواقعية، لأنه يعكس فعلاً حقيقة التفوّد السياسي السعودي في تلك الأزمنة. وقد أفضى رحلة بريطاني معاصر، ثيسيجر (Thesiger) إلى مسؤولين بريطانيين أن اقتراح 1935 السعودي يمثل – بحسب وجهة نظره – الخط الحدودي الحقيقي بين السعودية والمشيخات المتماثلة آنذاك، وأن تحكيماً يأخذ كل الاعتبارات في الحسبان سوف لن يجد صعوبة في تأكيده ذلك وعلى الرغم من هذا كله هدف البريطانيين ذلك الخط الأمر الذي أدى إلى إطلاق عملية مزاوم (128).

الخط الأخضر (ربيع نيسان / أبريل 1935)

كانت الخارجية البريطانية قد أعدت ثلاث خطوط بديلة لإدارة مفاوضاتها المقبلة مع الرياض. تضمنت تلك البدائل "تنازلات" تصاعدية ومترجفة، قياساً بالموقف البريطاني الأولي الملائم بالخطين الأزرق والبنفسجي. لم يكن البدائل الأول "الخط الأخضر" إلا تديلاً طفيفاً على الخط الأزرق. إن "تخلي" هذا الخط عن مساحة محدودة تسبيباً شرق خط الأزرق، كما أصل الحدود السعودية – الظهارية إلى خط طول 52 شرقاً. وعلى وجه التفصيل، يبدأ الخط الأخضر من رأس دوحة سلوا ويتمد جنوباً بشرق إلى نقطة تبعد خمسة أميال شمال هجرة السكك، ثم يتجه جنوباً لينقلي مع دائرة عرض 20 شمالاً، ومن ثم إلى نقطة غير محددة على الخط البنفسجي. وقد رفضت الحكومة السعودية ذلك الاقتراح بسبب عدم تلبية مطالب سعودية رئيسية.

في عدة مواقع.
اقترح إقامة منطقة عازلة في الربع الخالي (1935)

تضمن البديل الثاني "الخط الأضرار" اقتراحًا بإقامة منطقة صحراوية عازلة

تشمل معظم الربع الخالي تقريباً، حيث لندن أنها ستشكل منطقة عازلة تبعد السلطة السعودية عن مناطق نفوذها في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها. تتفرد الرياض - بحسب هذا الاقتراح - بمارساتها سيادتها على السكان لا الأرض. فعلى سبيل المثال، تستطيع الرياض ممارسة سيادتها على القبائل التابعة لها في أثناء تجولها في هذه المنطقة، أما إذا دخلت هذه القبائل مناطق النفوذ البريطاني فإنها ستتخضع للسلطات البريطانية المعنية. لم يقدم هذا الاقتراح للرياض بسبب تخوف السلطات المعنية من وقوف المنطقة المفترضة بالتدرجة تحت النفوذ السياسي السعودي من الناحية الواقعة. وعلل أن اليد كانت تعتبر الربع الخالي تابعة لها، إذ كانت فعلاً تتمتع بنفوذ على قبائل تلك الصحراوات.

الخط البني (حزيران/يونيو 1935)

عندما تمضى الأيون الشاسع بين مختلف الطرفين الحدودية، عمدت بريطانيا إلى زيادة نفوذها في المشايخات الخليجية المعنية ومنطقة التخوم المشتركة اقتصادياً وعسكرياً، ومن ثم حاولت - ومن منطلق القوة - إبداء بعض "المرواية" تجاه الرياض بإجراء تعديل طفيف على الخط الأخضر، فكان ذلك نقلة إلى البديل الثالث "الخط البني". ظل هذا الخط بعيداً عن تلبية الحد الأدنى من المطالب السعودية، حيث احتفظ بجبل نشخ وخور العديد لقطر، واحتفظ كذلك بجزء واسع من الأراضي الشرقية والجنوبية الشرقية لأبو ظبي، ولذلك رفضته الرياض بشدة.

خط الرياض (حزيران/يونيو 1935، تشرين الثاني/ نوفمبر 1935)

ظهرت الاعتبارات النفطية مائلة أمام أعين المسؤولين البريطانيين المعينين، على الرغم من تنادي بعضهم بإبداء مزيد من "المرواية" تجاه الرياض للاحتفاظ بصداقتهما في فترة شهدت تنامياً في النفوذ الإيطالي في الحوض الجنوبي من البحر الأحمر، فقد توفرت أداة على وجود مكاسب نفطية مهمة في تخوم السعودية - الظهرانية - العمانية، فعزز ذلك حرصهما على خط حدودي "مرن" ينتاسب مع مصالح الشركات البريطانية النفطية. وذلك قدم رابان، في أثناء أول زيارة لسفير بريطاني للرياض، اقتراحًا يعرف بخط الرياض.
يبدأ هذا الخط من نقطة على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر تقع على بعد أربعة أميال شمال سلوي، ثم يمتد عشرة أميال حتى يصل إلى نقطة A على الخريطة المرفقة. يسير بعد ذلك مستقيماً حتى نقطة B على الخريطة نفسها في منتصف الطريق بين حلوين ونخيلة - تاركاً الأخيرة عقلة المنasonic ورمث وكافور وطريق الدوحة - أبو ظبي الذي يمر غرب سبخة العمراء، بينما تبقى حلوين وبلديش ورغوان للسعودية. ومن هناك، يمتد خط الرياض باستقامته إلى نقطة تقع دائرة عرض 23 شمالاً مع خط طول 52 شرقاً، وهي نقطة C على الخريطة. ومن ثم، يمتد باستقامته إلى نقاط دائرة عرض 30 و22 شمالاً مع خط طول 55 شرقاً "نقطة F على الخريطة " ثم يسير جنوباً مع خط طول 55 شرقاً حتى نقاط مع دائرة عرض 20 شمالاً "نقطة G على الخريطة " ويتقدم الخط بعد ذلك مستقيماً تاركاً سبخة محوراً للسعودية ورملة مشق لعمان، حتى نقاط دائرة عرض 19 شمالاً مع خط طول شرقاً "نقطة H على الخريطة " ومن ثم يمتد باستقامته إلى نقاط دائرة عرض 18 شمالاً مع الخط البنسيجي.

لدى خط الرياض بعض المطالب السعودية في الجهة الجنوبية الشرقية من التخوم السعودية – الديمائية، غير أن أبقى خور العديد وسبخة مطبي، بالإضافة إلى مشات لا بأس فيها من الداخل الصحراوي، لأي ظبي؛ كما احتفظ بجبل نخش لنجزر، فكان ذلك كله كافياً لرفض الرياض لأطراف بلج بريطاني قبل الحرب العالمية الثانية. وعندما فقدنا أن لنجد أن أطرافنا تميزاً طفيفاً على خط الرياض في 1937، لأن أطراف دخول أطراف الغرب ضمن الأراضي السعودية عندما اكتشف أن أطراف الغرب إلى الساحل مما كان يعتقد في السابق.

الاقتراح السعودي الثاني (1936)

كان بعض المسؤولين البريطانيين قد نصحوا حكومتهم بالسعي نحو حل جاد للنزاع مع الرياض، مشيرين إلى أن الفوارق بين الاقتراحات المتضاربة للتطرف في بعض المواطن أضححت لا تتعدي بضعة أميال! لذلك طلبت لنجد من الرياض التقدم بعرض جديد، في الوقت الذي كانت الرياض راغبة أيضاً في الوصول إلى تسوية تستخدم على أساس حل وسط. وفي هذا الإطار، أبدى سوقيون سعوديون "بصفة غير رسمية" استعدادهم للنظر في حدود تصل إلى خط طول 55 شرقاً، على أن يحصلوا على جبل نخش في مقابل تنازلهم عن خور العديد، وإن بمر الخط الحدودي عبر أطراف الصقى، على أن يشترك السكان من الطرفين في الاستفادة منها. تضمن الاقتراح السعودي أيضاً اقتراحاً بإمتناع الشركات النفطية العامة في أراضي الطرفين عن التنبؤ عن النفط في الأرضي المتنازع عليها حتى التوالي إلى تسوية. كان من الممكن أن
تؤدي مثل هذه الأفكار إلى اتفاق على صفة معقولية تحقيق تسوية مرضية عشية الحرب العالمية الثانية، لولا أن لندن أدارت ظهورها لها(13).

الاقتراح السعودي الثالث (1949)

أدت الحرب العالمية الثانية إلى حدوث تغييرات عميقة في ميزان القوى العالمي وفي الترتيبات السياسية الإقليمية، من أبرزها انكماش الهيمنة البريطانية العالمية وبداية انسحاب النفوذ البريطاني عن بعض أجزاء المنطقة العربية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نفدّت إدارات أمريكا متعاقبة سياساتها الشرق الأوسطية بطريقة لم تتطابق تماماً، إن لم تتألف السياسة البريطانية ذات الماضي الاستعماري العريق. والحق أن واشنطن – الحريصة على مصالحها السياسية والاقتصادية العالمية – قدمت دعماً دبلوماسياً للاستراتيجية، وحاولت التوسط في نزاعها الحدودي مع بريطانيا تارة أخرى.

كانت الاقتراحات السعودية قبل الحرب العالمية الثانية مبنية على ما اعتبرته الرياض حداً أدنى لمطالبها المشروعة والمعقولية في تخومها الشرقية والجنوبية. وقد كررت الرياض حينذاك الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود حقوق تاريخية لها في كثير من تلك الأراضي، فإنها كانت راغبة في الوصول إلى تسوية وسط لذلك النزاع المستمعصي، أما وقد رفضت لندن تلك التسوية، فقد اعتبرت الرياض نفسها غير ملزمة باتقراحيها السابقين، ومن ثم قدمت اقتراحاً جديداً يمثل الحد الأقصى لمطالبتها. تضمن اقتراح 1949مطالب الرياض القديمة " جميل نخيل، خور العديد، سبخة مطي، صحراو الجافورة، بالإضافة إلى مناطق سكنت عنها الخطي الأحمر، وبخاصية البيروني وجل صحراو الظفرة، وعلى وجه التحديد، بدأ الخط السعودي الجديد على بعد ستين ميل فقط غرب أبو ضبي وانتهى على مسافة خمسة وعشرين كيلومتر شمال غرب واحة البيروني.

كان الاقتراح السعودي الجديد إذا حيل ما يقرب من أربعة أخماس الأراضي، التي كانت تطالب بها بريطانيا لأب ضبي، إلى مناطق متنازل عنها، وفي حين أطلق في يد بريطانيين من جراء ضخامة المطالع السعودية الجديدة التي وضعت موقفهم الضعيف على المحك، لم توفر المكروهة البريطانية المضادة على أكثر من الارتداد إلى الخطين الأزرق والبنسيجي من جهة، والتصريح المثير للدهشة بأن سلطة الرياض والمشيخات المعنوية في المناطق المتنازل عليها ليست محددة بوضوح. وكان ذلك يعني بساطة إقراراً بريطانيا بأن هذه المناطق غير تابعة لأحد من الناحية القانونية، الأمر الذي يحيل خطوط 1913و1914 إلى أطلال (132).
الاقتراح السعودي بعقد مؤتمر مائدة مستديرة

فرض تأميم حكومة مصدق للنفط الإيراني وضعاً جديداً رأى لندن والشركات الغربية العاملة في المنطقة في ضرورة لتهيئة النزاعات الحدودية على الجانب العربي من الخليج لحماية المصالح النفطية العربية من مزيد من الاعتداءات الإيرانية من جهة، ولتطبيق طاهرة مصدق من الاستيراد من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، وأجل إحباط ابتداء أعمال لجنة تقصي الحقائق، وجهت الحكومة البريطانية إلى الأمير فيصل دعوة لزيارة لندن للتباحث بشأن جميع القضايا العالقة بين الطرفين.

افتتح الضيف السعودي خلال هذه الزيارة ظهر مؤتمر مائدة مستديرة يضم أطراف النزاع العرب، ومن ضمنهم أولئك الذين لا يرغبون ببريطانيا بعلاقات تعاونية بالإضافة إلى بريطانيا نفسها، لمحاولة الخروج من المازق الذي وصل إليه هذا النزاع المستحكم. وفاقت لندن على الاقتراح السعودي الجديد، مشترطة ترؤسها وفود المشايخ الخليجيين، وفي تلك الأثناء، كان على الشركات النفطية والأطراف المعنية الامتثال من ممارسة أي نشاطات في المناطق المنتازعة.

الإقرار السعودي بإرسال لجنة تقصي حقائق (أيار / مايو 1950)

قدمت الرياض، أول مرة، اقتراح بإرسال لجنة لتقديم الحقائق في المناطق المنتازعة عليها، للتبث في حقائق الحياة الاجتماعية والولاء السياسي للقبائل المعنية. ولم تر لندن – التي رفضت اتخاذ المعيار السعودي المتمثل في الحق التاريخي أساسًا لحل مفروض - بدأ من الموافقة على هذا الاقتراح، على الرغم من عدم ارتياحها إلى لجنة سكانتها على الأرجح ضعف موقفها السياسي لمصلحة الرياض. وكان على هذه اللجنة - بحسب التصور البريطاني – ألا تمتلك سلطة قضائية، بل ينبغي تزويدها ذا طابع غير ملزم؛ وقد وافقت الرياض على ذلك كان لابد بعد ذلك من فرض شرط يجعل موافقة الرياض مستبعدة. وهكذا اشترط على الرياض التقدم بأي خطة تثبت مطالبة نواب الحياة الأخرى الرشيقة؛ فتحاولت الرياض الوقوع في المطب البريطاني بقبولها ذلك على أن تقدم لنحن نفسها بمذكرة مماثلة. كان الأمر إذا مفتوحاً للمámara من قبل لندن، التي لم تكن في الحقيقة متمسكة لاستبدال المفاوضات الثنائية بسيفيرة قد تخرج القضية من قضائها، غير أنها أمام إمكانية تحويل ملف النزاع إلى الأمم المتحدة أو إلى محكمة العدل الدولية أو إلى تحكم دولي، فرمت الدخول في لعبة التسويف والمماطلة، فقامت تشكيل اللجنة مبدئياً (13).

تشكل اللجنة مبدئياً (13).
عليها. وهكذا، عقد مؤتمر الدمام "كاتون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1952"، الذي حضره بعض الشيوخ العرب المعينين "شيخ أبو طبي وقطر"، بالإضافة إلى الرياض ولندن.

اقترح 1952 البريطاني

في مواجهة ما اعتبرته لندن تشددًا سعوديًا مفاجأة، انتهت تكتيكة جديدة تمثل في توسيع مطالبها في التخوم الرياضية بصورة خاصة. وقد قدمت خلال مؤتمر الدمام اقتراحًا أكثر تشددًا حتى من خط الرياض المعدل نفسه. تماشي الطرف الغربي من الخط الحدودي الريفي - السعودي "بحسب المطلب البريطاني الجديد" مع الخط البحري (1935)، بينما ذفع الخط نفسه في التخوم الجنوبية ليعطي أبو طبي مساحة إضافية من الأرض جنوب البحرين، إلى درجة أنه جعل أم الزامول عقد البناء الحدود الريفي - العثمانية المفترضة.

الاقترح البريطاني بالعودة إلى خط حمراء (1952)

على صعيد غير رسمي - حاول الوفد البريطاني خلال المراحل الأخيرة للمؤتمر استمالة نظيره السعودي للعودة إلى خط حمراء كأساس للمفاوضات، مع استعداد خور الحدود، التي يفترض أن تبقى لأبو طبي. لم تر الرياض - التي باتت مقتطعة بصلابة موقفًا جديدًا من جهة، وبعض الأسس القانونية للموقف البريطاني من جهة أخرى - بأسًا في التمكنت باقتراحها الأخير (1949) الذي عدته مليًا لحقوقها التاريخية في مناطق النزاع، ومنسجمًا مع توعيز نفوذها السياسي فيها بعد الحرب العالمية الثانية (134).

الخط السعودي - القطري (1952)

في الوقت الذي كانت المواقف البريطانية متصلة بخصوص جميع المناطق المتاخمة عليها مع الرياض، توصلت الأخيرة والدوحة إلى اتفاق حدودي مشترك من وراء ظهر السلطات البريطانية. كان هذا الخط الذي بقي سراً لبعض الوقت، يمد إلى الشمال قليلاً من الخط الذي طالب به البريطانيون آنذاك. وقد التزم الطرفان لاحقًا بذلك الخط، حيث أنثأت الرياض خلال الخمسينات مركزًا حدوديًا في سلوي، جنوب الطرف الغربي الغربي من الخط الحدودي الواقعي مباشرة، والتزامت الدولتين الحدودية المنطقة من ذلك المركز بهذا الخط حتى خور العبد. احتفظ الخط السعودي - القطري للدولة بجعل نخش - بعد أن كان نقطة النزاع الرئيسية بين البلدين - في مقابل بقاء هجرتي السكاك وأُثناء للرياض، كما تنازلت الدوحة عن
الاقتراع السعودي بإجراء استفتاء (تشرين الأول / أكتوبر 1952)

اقترحت الرياض لاحقاً تشكيل لجنة ثلاثية: سعودية - بريطانية - أمريكية تتولى الإشراف على إجراء استفتاء لنقرر المناطق المتزامنة عليها، غير أن بريطانيا رفضت الاقتراع، معتبرة أنه "لا يستوفي الجوانب التاريخية لحقوق الأطراف المتزامنة" (136).

اتفاق تجميد الأوضاع (Standstill Agreement)

(تشرين الأول / أكتوبر 1952)

في ظل فشل مؤتمر الدمام في تحقيق افتتاح بخصوص النزاع السعودي - الظبياني، عاودت الرياض وجودها الرسمي في واحة البريمي، كما استطاعت حشد تأييد شعبي ذي شأن بين قبائلها. وردت لندن بإحكام قيضتها على تلك الواحة (137). كان ذلك التصعيد المتبادل مقدماً نحو تهدئة النزاع، وهو الأمر الذي تم التوصل إلىه بوساطة أمريكية إلى اتفاق تجميد الأوضاع في المناطق المتزامنة عليها – ومن ضمنها البريمي والليوا – على ما هي عليه. كان على الطرفين، وفقاً للمعاهدات القائمة، أن يلتزموا بتجميد نزاعهما المزعوم، إلا أنه تعرض لانتكاسات تمثلت في انسحاب لندن منه احتجاجاً على سمعة "انتهاكات سعودية". فنشرت عدداً من النزاع العسكري في البريمي والظهيرة واحة الليوا، ولم تثبت لندن أن تراجعت عن انسحابها - بضغط أميري فيما يبدو في ظل تهديد سعودي "أيولى/سبتمبر 1952" باللجوء إلى مجلس الأمن. ظلت الرياض/ خلال تلك الفترة المضطربة، متمسكة بقيود فرضت مسبقًا على نشاط الشركات النفطية، غير أن اقتراحًا "شخصياً" للسفير الأمريكي "تشرين الأول / أكتوبر 1952 تنجح في تقليص منطقة الحظر النفطية إلى البريمي فقط" (138).

الاقتراع السعودي بإنشاء منطقة محايدة (1954)

كان قد سبق لبعض المسؤولين البريطانيين أن ناقشوا في أكثر من مناسبة إنشاء مناطق محايدة في الأراضي المتزامنة عليها مع الرياض، على أساس أن يمارس العاهل السعودي نفوذاً شخصياً على قبائل المنطقة من دون الأراضي محل الاهتمام غير أنهم خلصوا بعد مناقشات

60
مستشارية إلى أنها لن تشكل عوائق ملحة ضد امتداد النفوذ السعودي المستقبلي. كانوا حينذاك يتمتعون بنفوذ طاغ في وزايا شبه الجزيرة العربية الأربعة، ولذلك ظلت الفكرة في أدراجهم. لكن مع تضعيف نفوذهم الإقليمي ومزاحمة الأمريكيين لهم في تلك الأرجاء، لم يعد الأمر خاضعاً لخياراتهم الذاتية تماماً. إن ما له دلالة مهمة في هذا الصدد أن أرامكو، التي اعتبرت أن منطقة امتيازها تشمل جميع الأراضي التي تطلب بها الرياض في تخومها الشرقية والجنوبية الشرقية، أعلنت عدم التزامها بمتلك هذه المنطقة المحاذية المفترضة (140).

وهذه المرة، كانت الرياض هي التي تقدمت باقتراح في هذا السياق؛ وكان الاقتراح السعودي غير الرسمي يقضي بأن تشمل المنطقة المفترضة جميع الأراضي التي تقع بين اقتراح "1949" السعودي و"1952" البريطاني، باستثناء خور العديد التي تؤول بسبب هذا الاقتراح إلى الرياض. والجديد في اقتراح الرياض هو عرضها منح شركة بريطانية امتيازاً نفطيًا يشكل نصف حقوقها النفطية المرتقبة في هذه المنطقة المفترضة (141).

اتفاق إنشاء منطقة محاذية وهيئة تحكم (تموز / يوليو 1954)

كان السفير البريطاني في جدة قد تقدم سابقاً، " بصورة شخصية "، باقتراح "شباط / فبراير 1952" يقضي بتعيين الطرفين جهة أو هيئة تحقيقية محاذية لتنظر في نزاعهما المستقل. وبالمثل إلى فشل المفاوضات الثنائية في الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه ذلك النزاع المستحلك، اقترحته لندن "تشرين الثاني / نوفمبر 1952" إجابة النزاع على آلية تحقيقية، في محاولة لإجهاض احتلال اللجوء إلى القضاء الدولي. أرفعت الرياض موافقتها على الاقتراح البريطاني باقتراح تكميلي "1953" بإقامة منطقة محاذية تشمل جزءاً كبيراً من الأراضي المتنازع عليها، أما لندن، فقد كانت، طبعاً، مهتمة بنقلية المنطقة المحاذية المفترضة قدر الإمكان.

نص المشروع الجديد على سحب الطرفين لقواتها من البريطاني - التي غدت قطب الرحى في نزاعهما المستعصي - وإقامة منطقة دائريّة محاذية حول تلك الواحة لفترة انتقالية تتولى في أنتهاشها قوة بوليسية صغيرة مشتركة حفظ النظام. شكل الطرفان أيضاً هيئة تحقيقية خاصة تتولى بحث النزاع من كل جوانبه، ومن ثم تصدر حكماً ملزمً ونهائياً (142). لكن عمل الهيئة واجه عراقيل خلال فترة وجيزة؛ فقد قدمت لندن شكوى في أول اجتماع لها ضد "الإهادات سعودية " لاتفاق التحكيم. اشتملت الهيئة بالنسبة في الشكوى البريطانية، غير أن العضو البريطاني ما لبث أن استقال أثناء الاجتماع، الذي كان مخصساً لبث شكوى بلاده. وعثثاً حول رئيس اللجنة وأعضاؤها إقناعهم البريطاني بالرجوع عن استقالته، وهو ما أدى بهم إلى تقديم استقالاتهم.
اتباعًا، فتهاوت الآلية الجديدة وهي لا تزال غضة. كانت الالتزامات البريطانية منصبة أساسًا على زيادة عدد أفراد الشرطة السعودية عن خمسة عشر فردًا بحسب اتفاق التحكيم، وزيادة عدتهم وأسلحتهم، بالإضافة إلى استمالة الرياض زعماء قبيلتين عديدين في المناطق محل النزاع بطريقة غير مشروعة، وقد اعتقب البعض أن تملص لندن من اتفاق المنطقة المحايدة والتحكيم لم يكن إلا تهريباً من حكم متوافق في مصلحتها. على الرغم من ذلك. ظلت الرياض متمسكة باتفاق التحكيم، وطالبت لندن بالعودة إليه، غير أن الأخيرة رفضت معتبرة أن "الالتزامات السعودية " جعلته مغلى (143).

الخط البريطاني المنفرد (تشرين الأول / أكتوبر 1955)

تمثلت خطوة لندن التالية في احتلال المنطقة المحايدة وباقي المناطق المتنازع عليها. كما أعلن في مجلس العموم فرض خط الرياض - بعد تعديل 1937 - بصورة متنورة كخط حدودي واقعي يفصل بين الأراضي السعودية ومناطق النفوذ البريطاني في شرق شبه الجزيرة العربية وجنوبها. بالإضافة إلى ذلك، وزعت قرى واحة البريمي التسع بين عمان وأبو ظبي بحسب مطالبهم السابقة، حيث أخذت الأولى ثلاثة منها.

يمرت خط الرياض بعد تمثال الخط التالي:

- تقع خط طول 020 و12شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً، وهي نقطة تقاطع خط الرياض مع الخط الذي طالبت به قطر خلال مؤتمر الدمام.
- تقع خط طول 018 و49 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 016 و46 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً، 'تحديث 1937'.
- تقع خط طول 017 و52 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 019 و55 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 022 و55 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 020 و55 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 021 و52 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 023 و51 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 024 و50 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.
- تقع خط طول 025 و48 شرقاً مع دائرة عرض 35°24 شمالاً.

- يمرت خط 1955 بعد ذلك في اتجاه جنوب غربي حتى يلتقي الخط الحدودي اليمني الشماليandelni (144).
القترح الأمريكي الأول (1956)

تزامنت تلك التطورات مع الأحداث العاصفة الممتلئة في تأسيم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، فأدى ذلك كله إلى قطع العلاقات الدبلوماسية السعودية البريطانية. ومع تزايد الاستقطاب العالمي وإرهاصات الحرب الباردة العربية، حثت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بريطانيا — ضمن اهتمام حلف بغداد باحتواء الحركة القومية العربية والنفوذ الشيوعي في المنطقة العربية — على تخفيف حدة نزاعها مع السعودية. وفي هذا الإطار، وفي ظل انهيار العملية التكميلية، قدمت واشنطن اقتداحاً دعا إلى إعطاء خور عديد للقطر، في مقابل حصول الرياض على الساحل الممتد من الخور إلى جبل الظنة جنوباً، بالإضافة إلى البريمي. لم يكن من المتوقع أن تقبل لندن بذلك الاقتراح في ضوء مواقفها وإجراءاتها السابقة.

القترح الأمريكي الثاني (1958)

قدم الأمريكيون الاقتراحاً آخر بإحياء فكرة المنطقة المحايدة، على أن تمتد من التخوم السعودية — القطرية حتى أم الزامل دون أن تشمل البريمي. كان معنى الاهتمام الأمريكي هو السعي نحو تقليل الاشتباكات بين الشركات البريطانية والأمريكية العاملة في مناطق النزاع، قلب البريطانيون النظر في تلك الفترة لبعض الوقت لإجراء تعديلات عليها بحيث تبقى البريمي خارجها، غير أن معارضة حكومة عدن لها حسمت رأي لندن، مجسهة آخر اقتراح أمريكي بخصوص هذا النزاع (145).

القترح الأmericanي بإجراء استفتاء في البريمي

في أواخر السبعينات — تعاملت الأمانة العام للأمم المتحدة مع ملف ذلك النزاع. فعلى سبيل المثال، حصل الأمين العام للأمم المتحدة على تعهد من طرفيه بعدم اتخاذ إجراءات قد تؤدي إلى إثارته، وفي مرحلة لاحقة، اقترح إرسال لجنة قضائية حقوقية إلى البريمي. حظي الاقتراح الأمريكي الأول بموافقة الطرفين، فوصلت أول لجنة دولية إلى تلك الواحة، حيث تقفدت منطقة عملها، وقامت بتقريراً يوصى بإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة. بدأت الرياض إلى الموافقة على توصية اللجنة، لكنها بتشبام مع اقتراحها السابق الذي طرحته في 1952، لكن لندن وأبو ظبي رفضاً تشكيك تلك اللجنة لأنها — بحسب وجهة نظرهما — ستكون بمثابة استفتاء شعبي، فكان ذلك نهاية للجهود الدولية القصيرة الأمد (146).
الاقتراح 1967 السعودي

قدمت الرياض، خلال زيارته أمير أبو ظبي الجديد، الشيخ زايد، لها "تيمان / أبريل 1967"، اقتراحًا جديدًا أعطى تلك الإمارة جزءًا أكبر من صحراء الظفرة في مقابل احتفاظ الرياض بالبريمي وآبار النشبة الواقعة جنوب صحراء الظفرة. لم ترد أبو ظبي أو لندن على الاقتراح السعودي الجديد، فظل الوضع على ما هو عليه.

الانفتاحية السعودية - القطرية (قانون الأول / ديسمبر 1965)

كانت الرياض والدوحة، منذ اتفاقهما غير الرسمي خلال مؤتمر الدمام، قاب قوسين من تسويات نزاعهما الحدودي. وقد أبلغ الطرفان عن صفة رسمية بتوقيع اتفاقية كان الأولى / ديسمبر 1965، التي منحت جبل نخش لقطر، في مقابل بقاء هجرتي السكك وأنابك للأحداث، التي حصلت على اعتراف قطري ببيعة حور العدين لها. كانت الخطوة التالية - بحسب هذه الاتفاقية - تثبيت الخط الحدودي الجديد على الأرض، غير أن ذلك لم يحدث آنذاك.

اتفاقية جدة (1974)

على صعيد آخر، وفي ضوء إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي، شجعت دول غربية المشتقات المعنية على تنمية علاقاتها البنية والدخول في تجربة وحدودية من نوع ما للمساعدة في حفظ الاستقرار في الخليج العربي، والختيف من حدة الفراغ السياسي المتوقع. والحق أن دول المنطقة نفسها كانت حريصة على الوصول إلى ترتيبات سياسية وآمنة تمكنها من حماية استقلالها واستغلال ثرواتها النفطية لبناء مجتمعات عصرية. كانت تلك الاعتبارات وراء ولادة الإمارات العربية المتحدة، بعد مرحلة مخاض شهدت خروج قطر والبحرين من تلك العملية الإيجادية كدولتين مستقلتين.

بالإضافة إلى ذلك، ساعد نزاع إيران في تلك الفترة إلى الاضطلاع بدور رئيسي على الصعيدين الأمني والسياسي في حوض الخليج، على إكساء العلاقة بين الدول الصغرى الجديدة من جهة، وبينها وبين المملكة العربية السعودية من جهة أخرى مسحة من الهدوء، ولذلك توصل أطراف النزاع في وقت قصير إلى تسوية كثيرة من القضايا الحدودية الخلافية القائمة بينهم. وفي 1971، وقعت الرياض اتفاقًا مع مسقط أنهى الخلاف بين البلدين بخصوص البريمي، حيث اعترفت الأولى ببيعة ثلث قرى في تلك الواجهة للأخيرة، الأمر الذي كان يعني إقرارًا بالوضع القائم آنذاك. أذن ذلك بقرب تسوية قضية البريمي نهائياً. وهكذا كان الأمر. في 1974، توصلت الرياض وأبو ظبي إلى اتفاقية جدة التي كانت صفقة متوارثة، إذ احتفظت أبو ظبي.
بوجيهها، بقرى البريمي الست التي كانت في حيازتها — بما فيها العين قاعدة الواحة — وجل صحراط الظفرة. وفي المقابل، حصلت الرياض على خور العديد — الذي يشمل منطقة ساحلية بطول خمسة وعشرين كيلومتراً تقريباً أصبحت تصل بين أراضي أبو ظبي وقطر — وجزء من سبخة مطى، وثمانين بالمئة تقريباً من آبار الشبكة النفطية. أما بالنسبة إلى استغلال تلك الآبار، فقد وضعت اتفاقية 1974 له ترتيباً مختلاً عن الترتيب الذي أرسلته بروتوكولات العقير ’1922’ بشأن منطقة السيادة المشتركة السعودية — الكويتية، والذي استمر حتى بعد اقتراحها، فقد قررت اتفاقية جدة أنه في حالة اكتشاف النفط على الحدود المشتركة، سواء اكتشف قبل الاتفاق أو بعده، تؤول ملكية حقل النفط برمتها إلى الدولة التي يقع فيها الجزء الأكبر من هذا الحقل .(149).

تعديل اتفاقية جدة

في 1993، اتفق الطرفان السعودي والظبياني على تحريك الطرف الغربي لخطهما الحدودي المشترک إلى الغرب قليلاً على ساحل خور العديد. لا تتوفر معلومات عن مشاركة المساحة التي أضيفت لأبو ظبي، كما أنه ليس معلوماً سبب أجراء هذا التعديل لاتفاقية 1974، أو ما إذا كانت الرياض قد عوضت لقاء المساحة التي تنازلت عنها في موقع آخر .(150).

تحديد الدوحة لاتفاقية 1965

في أوائل التسعينات، أُوحى وقوع بعض الحوادث الحدودية البرية والبحرية الصغيرة بين الرياض والدوحة أن الخلف الحدودي بين البلدين لم يغلق تماماً، وخصوصاً في ضوء تكوين الأخيرة في الماضي في إجراءات تنفيذ خطة 1965 الحدودي على الأرض. وقد تردد أن الدوحة تأمل بالحصول على مساحة إضافية في منطقة الخفوس الساحلية في أقصى الطرف الجنوبي الشرقي من الخط الحدودي المفترض، عن طريق تحريك مركزها الحدودي إلى الجنوب قليلاً، مستغلة عدم تثبيت خط 1965 على الأرض. وفي أعقاب وقوع اشتباك بين دوريات حدودية تابعة للبلدين في المنطقة المذكورة، أعلنت الحكومة القطرية إلغاء اتفاقية 1965 من طرف واحد، غير أنها بعد بضعة أيام قررت قرارها السابق بأنه تجميد لاتفاقية 1965! لم يكن هذا الإجراء أو ذلك — على ما يبدو — أكثر من محاولة للفت النظر إلى مطالبها الجديدة.
تعديل اتفاقية 1965

سارع الطرفان بوساطة مصرية إلى عقد قمة ثنائية وقعا خلالها اتفاقاً في المدنية المنورة "1992" وافقت الرياض فيه كما يبدو على النتائج عن مساحة من الأرض لم يكشف النقاب عنها. نص اتفاق المدنية المنورة كذلك على تشكيل لجنة فنية مشتركة للاتفاق مجددًا إجراءات الترسيم. لقد واجه عمل اللجنة في البداية بعض الصعوبات وسط تكهنات بأن سوء فهم حصل على مساحة الأرض التي أمل القطرانون بالحصول عليها من السعودية.  

أن ذلك لم يمنع الطرفين من المضي في عملية تبادل علامات حدودية على طول خط 1965 المعدل، وهو الأمر الذي يؤكد أن يتم أثناء كتابة هذه السطور (151).

غنى عن الذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي ترتيبا علاقات وثيقة ومميزة، عبر أن التنسيق بين الاتفاقيات الحدودية العديدة التي أبرمتها فيما بينها، والتي تعالج قضايا متتالية، لم يرق إلى المستوى المطلوب بعد. فعلى سبيل المثال، أعلنت عمان مؤخرًا في مذكرة رسمية للأمم المتحدة، عدم اعتراضها باتفاقية جدة التي اعتبرتها تشجع أراضي خاضعة للسيادة العمانية، وتتعارض بالتالي مع اتفاقين سابق أن وقعتهما مع أبو ظبي في 1959olving و1960(152).

المبحث الثامن

الحدود السعودية- العمانية

تحور الخلاف بين البلدين على مناطق الظاهرة و هي أجزاء عمان الداخلية الواقعة غرب جبال حجر والبريمي في الشمال من جهة، والأراضي الداخلية من ظفار في أقصى الجنوب من جهة أخرى. فعلى صعيد الداخل العماني، كان نفوذ سلاطين سقطر مركزاً على منطقة الباطنة، وهو شرط ساحلي يقع بين خليج عمان وسلسلة جبال حجر، بينما ظل نفوذهم غرب هذه السلسلة باهتاً. خلال الحرب العالمية الأولى، تصاعدت المعارضة الشعبية والقبلية في منطقة الظاهرة ضد سلاطين سقطر وحلفائهم البريطانيين، متخذة إطاراً دينياً تمثل في بعث نظام الإمامة الأراضي. أسفرت وساطة بريطانية عن توقيع الطرفين معاهدة السيب 1920، التي أعطت الإمامة الأراضي سيادة على قبائل المنطقة الممتدة من صور إلى البريمي بصورة تقريبية، بينما بقيت القبائل القاطنة بين لكيان الأراضي والربع الخالي خارج سلطة أي من الطرفين.
كان ذلك الترتيب بين السلطان وال الإمام شأناً داخلياً ثانوياً لا يسقط بالضرورة دعاوى ومطالب أطراف أخرى، وعلى الأخص الرياض وأبو ظبي. فقد مارست الرياض خلال القرن التاسع عشر نفوذاً على عدد من قبائل تلك المناطق "التعيم، بني كعب، بني قتيبة، الدروهم، الميابهة، العمواق". وفي القرن العشرين، عاد النفوذ السعودي إلى الرياض وهو ما وراثته، وهو الأمر الذي حقق البريطانيون منه، دون أن يسلموا به رسمياً. ولقد جهودهم تضمنت تلقي محافر سابقات، فمن ناحية، غدت معاهدة السيب عقبة كاذبة، بالنظر إلى أن الكيان الأراضي شكل حاجزاً بين الباطنة والرياض، التي غدت حجر الزاوية في التنافس الثلاثي وبين مسقط وأبو ظبي والرياض. ومن ناحية أخرى، عانى الموقف البريطاني بخصوص الرياض توترًا وضعفاً واضحين، بالنظر إلى أن أيّاً من الطرفين الأولين لم يسلم بتعمل تلك الواحة للأيام. في الوقت الذي كانوا يحاولون إبطال دعاوى الرياض بشانها، لم يكن البريطانيون قادرين على "منحها" لأي من حلفائها المحليين دون إغباض آخر. ومن ناحية ثالثة، كان سلطان مسقط منصرفين عادة على الاهتمام بشؤون الأراضي الداخلية من عمان وظفر فكان على البريطانيين إقحامهم في هذه القضية.

وعلى صعيد الداخل الظفاري، امتد نفوذ سلطن مسقط إلى بعض أجزاء منه فترة مبكرة، مع بقاء أكثرها غير تابع لأحد من الناهج القانونية. وخلال الثلاثينات، مارست الرياض نفوذاً على بعض قبائل تلك النواحي، الأمر الذي أثار حفيظة البريطانيين، وصلت في حركات مواجهتهم أن السلطان العماني لم يبد مكتراً للأيام، مفضلًا الإنصاف إلى الاهتمام بشؤونه الخاصة. لم تكن تلك النواحي تدخل دائرة الضوء لولا أن رائحة النفوذ بدأت تفوق منها، وهو ما استقطب اهتمام الطرفين والشركات النفطية ذات العلاقة. فقد دفعتهم المصاوقة النفطية إلى محاولة لملمة الأجزاء الداخلية من ظفار ضمن السيادة السلطانية. ومن جانبها، اجتذب الرياض في أواخر 1954 على قيام شركة سيتي سيرفسز (City Services) الأمريكية العامة في ظفار بحفر بئر نفطية في شصور. وفي المقابل، فإن مجموعة صغيرة تابعة لشركة أرامكو عملت في تلك الأرجاء لبعض الوقت تحت حماية بعض أفراد الأمن السعوديين. وكما كان الحال على التحوم السعودية – العدنية، كان البريطانيون يحاولون دفع السعوديين بعيداً عن الساحل قدر المستطاع، بل ومد سيادة مسقط داخل الربيع الخليجي لمسافة تراوح بين عشرين وثلاثين كيلومتراً. في المقابل، اهتم السعوديون بالحفاظ إلى الأجزاء الداخلية من ظفار، مدعومين بتعمل بعض قبائل تلك الأجزاء لهم، بينما اعتبروا أمر الربيع الخليجي مفرغاً منه.
اقتراحات التسوية وإجراءاتها

خط الأزرق (1914)

يترك الخط الأزرق مساحة واسعة من شرق الربع الخالي تصل إلى خط طول 50 شرقاً تقريباً ضمن منطقة النفوذ البريطاني، تاركاً وادي مقشن وشيشور إلى الشرق منه بمسافة "جريحة". وقد سبق إيضاح تهويه الموقف الذي يرتكب إلى هذا الخط؛ كما سبقت الإشارة إلى أن مطالبة لندن بلندن كانت تهدف في المقام الأول إلى إبقاء النفوذ السعودي بعيداً عن مناطق كانت (res nullius).

خط حزمة (نيسان / أبريل 1935)

يتم هذا الاقتراح السعودي فيما يخص ظفار - بين نقطة تقاطع دائرية عرض 17 شماليًا مع خط طول 52 شرقاً، حتى نقطة تقاطع دائرية عرض 19 شماليًا مع خط طول 56 شرقاً، تاركاً وادي مقشن وشيشور ضمن السيادة السعودية.

اقتراح الخارجية البريطانية (تموز / يوليو 1935)

بدأ فيما يتعلق بظفار – من تقاطع دائرية عرض 20 شمالًا مع خط طول 55 شرقاً، ليشير في اتجاه غربي، تاركاً شريطًا من الكتابة الرملية ضمن السيادة العمانية. وعني عن الذكر أن وادي مقشن وشيشور يقعان جنوب هذا الخط بمسافة كافية للأغراض البريطانية والعمانية.

اقتراح وزارة المستعمرات "تشرين الأول / أكتوبر 1935"

يتمد فيما يتعلق بظفار – من نقطة تقاطع دائرية عرض 19 شمالًا مع خط طول 53 شرقاً حتى نقطة تقاطع دائرية عرض 20 شمالًا مع خط طول 54 شرقاً. وهو – كما هو ملاحظ - يشترك مع الاقتراح السابق في حرص أصحابه على مروره عبر كثبان الربيع الخالي، في محاولة واضحة لتترك أكبر مساحة ممكنة من الأرضي لمسقط من جهة، وتكويز الموقف التفاوضي البريطاني من جهة أخرى.

خط الرياض (تشرين الثاني / نوفمبر 1935)

يتمد فيما يخص ظفار – من نقطة تقاطع دائرية عرض 19 شمالًا مع خط طول 53 شرقاً، حتى نقطة تقاطع دائرية عرض 20 شمالًا مع خط طول 55 شرقاً. ولنكن كان الخط هذا

68
يترك شريطًا ضيقًا بينه وبين الاقترابين السابقين، فإنه ينشأ معهما في حرسه على إبقاء، ليس فقط شيوص ومقش، بل أيضًا جزء لا يُنسى فيه من الحواف الشرقية من كثبان الربع الخالي ضمن السيادة العمانية(156).

خط سلطان مسقط (1937)

في أيار / مايو 1937، حصن البريطانيون سلطان مسقط على التقدم بضمانه بخصوص الحد الأقصى لسلطته في ظفار. كان ذلك مرتبطًا ببدء شركة سيتي سيرفس عمليات التقليب عن النشاط في ظفار، في وقت كان كثيرًا من أراضيها الداخلية يعتبر من الناحية القانونية غير تابع لأحد. يمتد الخط "العماني " - الأول من نوعه - فيما يخص ظفار، من نقطة تقاطع دائرة عرض 19 شمالًا مع خط طول 20 شرقًا، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 20 شماليًا مع خط 55 شرقًا. غني عن الذكر أن التحديد الفني لهذا الخط يصح من أمام البريطاني، ويوضح أن غرضه كان مماثلاً للاقترابات البريطانية السابقة، وذلك من حيث حرصه على ضم مساحات واسعة تحت السيادة العمانية لأجل تعزيز المصالح النفطية لمسقط من جهة، والشركة النفطية العامة في ظفار من جهة أخرى، وقد كرم السultan المطلوب بذلك الخط في 1953، مع مفارقة بسيطة غير مهمة (157).

خط أم الصميـم – الريان (1949)

يمتد – فيما يخص ظفار – من دائرة عرض 20 شماليًا بقليلًا في اتجاه شمالي شرقي، حتى نقطة تقاطع دائرة عرض 30 أو 21 شماليًا مع خط طول 56 شرقًا (158). ويلاحظ هنا أن هذا الخط أكثر تشدداً من الاقترابات البريطانية السابقة، وهو أمر مفهم ضمن نزوح الطرفين نحو تصعيد مطالبهما المتضادة في تلك الفترة، ومن ثم مع تشدد الخط نفسه في النزاع السعودي - العدنية.

الخط البريطاني المنفرد (1955)

يترك هذا الخط لعمان مساحات واسعة من الداخل، بما فيها أجزاء من كثبان الربع الخالي. ولم يكن السultan – حسبما أوضح سابقاً – يعلم الكثير عنها، ناهيك عن مد سلطته إليها.
اتفاقية 1971

كانت أول خطوة عملية لحل النزاع بشأن الظاهرة اتفاقية عقدتها الرياض ومسقط في 1971، لفترة تنازلت الرياض لعمان بموجبها عن ثلاث قرى في البريمي.

اتفاقية حفر الباطن (1990)

في مؤشر إيجابي على تسوية وشيكية، أغلقت خريطة سعودية رسمية تعود إلى 1986 مطالب الرياض في ظفار، وظهر الخط الحدودي السعودي – العماني في تلك الخريطة متماشياً مع خط 1955 البريطاني.

في آذار / مارس 1990، وقع الطرفان في حفر الباطن أول اتفاقية لرسم خط حدودي مشترك ينقف بصورة عامة مع خط الرياض المعدل، وإن كان قد تزداد أنها منحت الرياض ممرًا غير سيادي إلى بحر العرب لقاء تنازلها عن مطالبها في ظفار. وفي أيار / مايو 1991، تبادل الطرفان وثائق التصديق على اتفاقية الحدود الدولية بينهما. وبحلول آذار / مارس 1995، أنهت شركة ألمانية جميع أعمال تخطيط الحدود على الأرض، والتي يربو طول على 650كمًا، ووضع العلامات الحدودية بأحدث الطرق الفنية المتوفرة (١٥).

المبحث التاسع

 نحو تصنيف أولى الإراعات الحدودية البرية بين السعودية وurarafa

سياجي اعتماد إثني عشر معيارًا تكون أساساً للتصنيف، وهي:
- البعد الاقتصادي للنزاع.
- البعد الاجتماعي للنزاع.
- البعد الفعلي للنزاع.
- البعد الاستراتيجي للنزاع.
- نوعية النزاع.
- الفترة الزمنية للنزاع.
- مدى تدخل قوى أجنبية في مسار النزاع.
- أنثر التدخل الأجنبي في تقرير الخط الحدودي النهائي.
هل تم تثبيت الخط الحدودي على الأرض؟
هل أدخلت تعديلات على التسوية السابقة؟
هل تمت تسوية النزاع؟
طبيعة النزاع العالق.

البعد الاقتصادي للنزاع الحدودي

يتم التصنيف هنا بين النزاعات الحدودية بحسب تأثير مواقف الأطراف ذات العلاقة بحسابات اقتصادية، مثل وجود مك암ن نفطية أو مصادر مائية أو مناطق زراعية أو رعوية.
وجدير بالذكر أن البعض الاقتصادي للنزاع الحدودي قد يظهر في مراحل النزاع المتقدمة أو مراحل اللاحقة. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نصنف النزاعات الحدودية على النحو التالي:

اً – نزاعات تضمنت بعداً اقتصادياً واضحًا:
1 - النزاع السعودي – الكويتي.
2 - النزاع السعودي – البحريني.
3 - النزاع السعودي – القطري.
4 - النزاع السعودي – الأردني " وادي السرحان".
5 - النزاع السعودي – العراقي.
6 - النزاع السعودي – اليمني " الربع الخالي".
ب – نزاعات لم تتضمن بعداً اقتصادياً واضحاً:
1 - النزاع السعودي – اليمني " جنوب عسير".
2 - النزاع السعودي – العماني.
3 - النزاع السعودي – الأردني " معان والعقبة".

البعد الاجتماعي للنزاع الحدودي

فقد توجد تجمعات سكانية قري هجر... ذات شأن في منطقة التخوم المشتركة بما قد يؤثر على مسار النزاع وطبيعته. وعلى هذا النحو، يجرى التمييز بين:

أ – تخوم ذات مناطق استيطانية:
1 - التخوم السعودية – اليمنية " جنوب عسير".
2 - التخوم السعودية – القطرية.
3 - التخوم السعودية – الأردنية " وادي السرحان، معان والعقبة".
البعد القبلي للنزاع

يعني هذا المعير بأثر التسوية على نمط الهجرات والتقلبات القبلية، من حيث كون التخوم المشتركة ممراً للقبائل في أثناء تحركيها الفصلية. فقد أدى رسم الحدود السياسية وتقييم السيادات على الأرض – وبغض النظر عن نصوص الاتفاقيات الحدودية التي تجيء عادة أنماط الهجرات والتقلبات القبلية المتعرف عليها – إلى إعاقة تحركات القبائل عبر الحدود المستحدثة، التي قسمت أحياناً بعض الدور القبلي بين الأطراف المعنيين. وفي المقابل، رسمت بعض الخطوط الحدودية في مناطق توافمت – بصورة أو بأخرى – مع النمط العام للتحركات القبلية.

فلم تؤد إلى إعاقةها بشكل كبير. وما يجدر ذكره أنه حتى في التخوم التي لم تشهد تسوية ما، فإن شكلًا من الحدود الواقعة تبلى عبر الزمن في بعض المواقع، تبعاً لاهتمامات الأطراف المعنيين وقراراتهم الاقتصادية والإدارية والعسكرية، وفي هذه الحالة، فإن الأثر الذي تتركه الحدود الواقعة لا يختلف عن أثر الحدود الرسمية.

وهكذا تتوزع التسويات والتقلبات الحدودية إلى:

أ - تسويات ونزاعات أثرت بعمق في نمط الهجرات القبلية:

1 - التسوية السعودية – العراقية.
2 - التسوية السعودية – الأردنية "وادي السرحان، معان والعقبة".
3 - التسوية السعودية – الكويتية.
4 - النزاع السعودي – اليمني "الربع الخالي".

ب - تسويات لم تؤثر كثيراً في نمط الهجرات القبلية:

1 - التسوية السعودية – قطرية.
2 - التسوية السعودية – الظهرانية.
3 - التسوية السعودية – العمانية.
4 - التسوية السعودية – اليمنية "جنوب عسير".
البعد الاستراتيجي للنزاع

ينصرف هذا التصنيف إلى اعتقاد أحد أطراف النزاع أو جميعهم بوجود أهمية عسكرية أو أمنية للمنطقة المنازار عليها. وهكذا يمكن التفريق بين:

أ - نزاعات ذات بعد استراتيجي واضح:
1 - النزاع السعودي - الكويتي.
2 - النزاع السعودي - العراقي.
3 - النزاع السعودي - القطري.
4 - النزاع السعودي - الظبياني.
5 - النزاع السعودي - الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة".
6 - النزاع السعودي - اليمني "جنوب عسير".

ب - نزاعات ذات بعد استراتيجي ضعيف:
1 - النزاع السعودي - العمان.
2 - النزاع السعودي - اليمني "الربع الخالي".

نوعية النزاع

غلب الطابع الدبلوماسي على بعض النزاعات الحدودي فُاعلت موضوعاً لمفاوضات وصفقات دبلوماسية، مع عدم استعداد حدوث مظاهر عسكرية محدودة. وفي المقابل، تخلت بعض النزاعات الحدودية مظاهر عسكرية متعددة بدأ بالغزوات القبلية الخطيرة حتى الإشتياعات بين القوات المسلحة للأطراف المعنية، ويستوي هذا أن العمليات العسكرية سبقت أو لحقت رسم الخط الحدودي، وهكذا يتم التفريق بين:

أ - نزاعات ذات طابع دبلوماسي (160):
1 - النزاع السعودي - الظبياني.
2 - النزاع السعودي - القطري.
3 - النزاع السعودي - العمان.
4 - النزاع السعودي - الأردني "معان والعقبة".
5 - النزاع السعودي - اليمني "الربع الخالي".

ب - نزاعات ذات طابع عسكري:
1 - النزاع السعودي - الكويتي.
2 - النزاع السعودي – العراقي.
3 - النزاع السعودي – الأردني " وادي السرハン ".
4 - النزاع السعودي – اليماني "جنوب عسير ".

الفترة الزمنية للنزاع

ينص من هذا التصنيف إلى الفترة الزمنية التي استغرقا حلال النزاع. ويعني قصر الفترة الزمنية أن تستغرق تسويته النزاع فترة لا تتجاوز عشر سنوات (161). بينما تصنف النزاعات التي تستغرق أكثر من ذلك بأنها طويلة. ولذلك تتقسم النزاعات الحدودية إلى:

أ – نزاعات قصيرة الأمد (162):
1 - النزاع السعودي – البحريني.
2 - النزاع السعودي – العراقي.
3 - النزاع السعودي – الأردني " وادي السرハン ".
4 - النزاع السعودي – اليماني "جنوب عسير ".

ب – نزاعات طويلة الأمد:
1 - النزاع السعودي – القطري.
2 - النزاع السعودي – الخليجي.
3 - النزاع السعودي – العماني.
4 - النزاع السعودي – اليماني "الربع الخالي ".
5 - النزاع السعودي – الأردني "معان والعقبة ".

 مدى تدخل قوى أجنبية في مسار النزاع

نظراً إلى سيطرة بريطانيا على مناطق واسعة محيطة بالململكة العربية السعودية " أو نجد أو الحجاز ونجد "، فقد اتسمت القضايا الحدودية السعودية كافة بتأثيرها بموافقة أو بمبادئ اتخذتها بريطانيا في أثناء بعض أو جميع مراحل تلك النزاعات. كما أن دولّاً أجنبية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، تدخلت في بعض النزاعات بطريقة أو بأخرى، إلا أن التصنيف الحالي ينص على الفرق بين كون هذا التدخل أو ذلك مباشرأ أو غير مباشر. ويأتي لفظ " مباشرأ " أن تكون الدولة الاستعمارية قد تدخلت بنشاط وفي عدة مناسبات في مراحل النزاع بتقديم مبادرات و/ أو التفاوض نيابة عن أحد الأطراف؛ بينما ينص على لفظ " غير مباشرأ " إلى عدم تدخل الدولة الأجنبية في النزاع بصورة نشطة، على الرغم من أن ذلك لا يعني عدم وجود
بعض التأثير خلف السطر كدعم دبلوماسي لأحد أطراف القوى الخارجية في مسار النزاع على النحو التالي:

أ - مباشر:

1. النزاع السعودي – العراقي.
2. النزاع السعودي – الكويتي.
3. النزاع السعودي – الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة".
4. النزاع السعودي – الطيبياني.
5. النزاع السعودي – القطري.
6. النزاع السعودي – العماني.
7. النزاع السعودي – اليمني "الربع الخالي".

ب - غير مباشر:

1. النزاع السعودي – اليمني "جنوب عسير".

أثر التدخل الأجنبي في تقرير الخط الحدودي النهائي

ينصرف هذا التصنيف إلى ما إذا كانت دولة أجنبية قد اشتركت بصورة مباشرة في رسم الخط الحدودي النهائي أن شبه النهائي، على النحو التالي:

أ - تدخل مباشر:

1. الخط السعودي – العراقي.
2. الخط السعودي – الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة".
3. الخط السعودي – الكويتي.

ب - تدخل غير مباشر أو منعدم:

1. الخط السعودي – اليمني "جنوب عسير".
2. الخط السعودي – الطيبياني.
3. الخط السعودي – القطري.
4. الخط السعودي – العماني.

هل تم تثبيت الخط الحدودي على الأرض

يرى بعض الباحثين أن التسوية الحدودية تمثل ثلاث مراحل هي: التخطيط الأولي، بمعنى رسم الخطوط الكبرى على الخرائط، والترسими، أي نسبة الخط الحدودي إلى مواقع جغرافية
محددة، والتمييز، حيث يجري تعيين الخط الحدودي على الأرض بواحدة "كتل خرسانية، أسوار..." [ع. ي. الدقة (161)].

وهكذا يمكن التمييز بين:

أ – خطوط حدودية مثبتة:

1 – الخط الحدودي السعودي – العمان.
2 – الخط الحدودي السعودي – اليمني "جنوب عسير ".
3 – الخط الحدودي السعودي – القطري.

ب – خطوط حدودية غير مثبتة:

1 – الخط الحدودي السعودي – العراقي.
2 – الخط الحدودي السعودي – الكويت.
3 – الخط الحدودي السعودي – الأردني "وادي السرحان، معان والعقبة ".
4 – الخط الحدودي السعودي – البحري.

هل أدخلت تعديلات على التسوية السابقة

استمرت بعض التسويات الحدودية من دون تغيير يذكر في شكل الخط الحدودي، بينما حدثت تغييرات ارتحائية على خطوط أخرى، بناءً على رغبة أحد أو جميع الأطراف ذات العلاقة.

هكذا تختلف التسويات الحدودية من حيث كونها:

أ – تسويات حافظت على شكلها الأصلي:

1 – التسوية السعودية – اليمنية "جنوب عسير ".
2 – التسوية السعودية – البحري.
3 – التسوية السعودية – العمان.

ب – تسويات أدخلت عليها تعديلات ارتحائية:

1 – التسوية السعودية – الكويت.
2 – التسوية السعودية – العراق.
3 – التسوية السعودية – الأردنية "وادي السرحان، معان والعقبة ".
4 – التسوية السعودية – القطري.
هل تتم تسوية النزاع

يجري التفريق هنا بين نزاعات توصل الطرفان فيها إلى تسوية جميع أو معظم القضايا

والعلاقة بينهما، وأخرى ظل قائمة. ولذلك يمكن تصنيف النزاعات كالتالي:

أ - نزاعات حلّت بصورة نهائية أو شبه نهائية:

1 - النزاع السعودي – العراقي.

2 - النزاع السعودي – الأردني " وادي السرايح، معان والعقبة ".

3 - النزاع السعودي – القطري.

4 - النزاع السعودي – الظبياني.

5 - النزاع السعودي – العماني.

6 - النزاع السعودي – الكويتي.

7 - النزاع السعودي – اليمني "جنوب عسير ".

ب - نزاعات قائمة:

1 - النزاع السعودي – اليمني "الربع الخالي ".

طبيعة النزاع العلائق

قد يكون النزاع العلائق نشطا، حيث يشكل قضية بارزة في علاقات الأطراف المعنية، أو

خامدة، بمعنى أن الطرفين يعالجنهان بعيدا عن الأضواء الإعلامية، عن دون أن يشكل بنداً بارزاً

في علاقتها الثنائية، أو أن النزاع ليس مدرجاً في جداول أعمال اتصالاتهما الثنائية بصورة

واضحة، وعلى هذا يجري التصنيف بين:

أ - نزاعات نشطة:

1 - النزاع السعودي – اليمني "جنوب عسير ".

2 - النزاع السعودي – اليمني "الربع الخالي ".

ب - نزاعات خامدة:

1 - النزاع السعودي – الظبياني.

2 - النزاع السعودي – العماني.
المبحث العاشر

ملاحظات ختامية

رصد أحد الباحثين وعياً جيوسياسياً متزايداً لدى النخب السياسية العربية يجعلها تجد السير نحو إغلاق ملفات النزاعات الحدودية المتبقية، وهو الأمر الذي يدل، ضمن مؤشرات عديدة، على استمرار وترسيخ نظام الدولة الوطنية العربية (164). واحترام أن كله يساعد على التعامل مع ما يتبقى من ملفات حدودية هو أن موضوعها، في الغالب، مناطق نائية بعيدة عن مراكز التجمع المدنية التي تتزايد أهميتها باستمرار كقلب الرحم في الحياة السياسية العربية. ومن ضمن العوامل المساعدة في حلحلة النزاعات الحدودية القليلة المسمونة، أو التي استفاقت بعد مرحلة جمود، أن الثقافة السياسية العربية المعاصرة — كما هو واضح في الإعلام والإنتاج الثقافي العربي بصورة عامة، وعلى الرغم من التراجع الذي سجله الفكر العربي القومي الوحدوي خلال العقود الثلاثة الأخيرة — ما زالت تعرض عن ضمير عربي يصر على تحديم هذه النزاعات وتجاوزها، ويرفض بإصرار أن تكون مادة لتصفيق حسابات سياسية أو عسكرية.

ولقد تناول بعض الباحثين والسياسيين العرب هذا الموضوع بكثير من الاهتمام الجاد؛ ومن الممكن — اعتقاداتاً على دراسة الحالية وبعض الدراسات الأخرى المتوفرة — استخلاص مجموعة من الاقتراحات — التي لا تهدف إلى أن تكون حصرية بالضرورة — لتطوير التعامل مع القضايا الحدودية والعلاقات العربية بصورة عامة:

- تأكيد احترام سيادة كل بلد عربي بحدوده القائمة ضمن مقتضيات الشرعية الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يبرز أهمية ميثاق الشرف العربي المعروض حالياً على جامعة الدول العربية.

- تأكيد سيادة كل بلد عربي على موارده الطبيعية وغيرها بعيداً عن المزايدات والمهامرات التي لا تنتمى مع توزيع القوى العالمي والإقليمي، ومقتضيات الشرعية الدولية (165).

- تأكيد تحريم استخدام القوة لتسوية الخلافات العربية (166). من دون استثناء، والالتزام بتسويتها سلمياً، ضمن أطر ثنائية أو جماعية.

- العمل على تطوير نظام جامعة الدول العربية بغية تسهيل العمل العربي المشترك ضمن صيغ جماعية سياسياً واقتصادياً وبحيثياً وثقافياً واجتماعياً. وفي هذا الإطار، فإن المشروع المطروح حالياً لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ينضم مع الحد الأدنى من متطلبات العمل القومي والتحديات المعاصرة.
- التخلي عن قاعدة الإجماع كأساس لقرارات الجامعة العربية لمصلحة قاعدة الأغلبية، إن الوضع المثير للاهتمام الذي اعتمدته ميثاق الجامعة، والقاضي باعتبار القرارات المتخذة بالأغلبية ملزمًا لمن وافق عليها فقط، معوق للعمل العربي المشترك بما لا يستطيع مزيدًا من التعلق، وفي هذا الصدد، يكتسب مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يخضع حالياً للمناقشة ضمن جامعة الدول العربية، أهمية واضحة. معلوم أن ميثاق الجامعة يقصر صفة الإلزم بالنسبة إلى قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالخلافات بين أعضائها، على ما لا يتعلق باستقلال أطرافها أو سياستهم أو سلامة أراضيهم، ومن الواضح أن عمومية هذا النص تجعل ولاية أجهزة الجامعة فيما يتعلق بالنزاعات العربية الحدودية خاصة من منظوة بإرادة أطراف هذه النزاعات؛ وفي هذا ما لا يحتاج إلى تعليق (167).

- بالنظير إلى العضو والتناقضات التي تكتفت بعض أصول الحدود العربية الواقعة والرسمية، والمتمثلة في وثائق أصدرتها السلطات الاستعمارية أو الحماية أو الانتدابية الغربية، أو شاركت في إصدارها في أوقات مختلفة والأغراضاها الخاصة، فإن الاقتراب من تسوية هذه النزاعات يقضي إرسال المفاوضات والتسويات الحدودية المستهدفة على مبدأ توافق المصالح الذي يقضي حلاً وسطاً ما يتاسب مع القيم العربية، قبل اللجوء إلى وسائل قضائية (168).

- معالجة النزاعات الحدودية إبتداءً ضمن إطار تفاوضي ثنائي. إن من شأن ذلك أن يقلل من تداعيات الخلافات العربية البينية على مجمل العلاقات العربية - العربية.

- التفريق بين النزاعات البارزة والنزاعات السائمة، فإن نزاعاً بارداً يمكن أن يبقى على الرف بانتظار فترة لاحقة قد تكون أكثر ملاءمة له بvoie ضاحية منصفة.

- إضافية طابع وظيفي مرن على الملفات الحدودية العربية لحلحلة النزاعات المستحيلة، وبخاصة المتعلقة بمناطق تحتوي على مكامن ثروات طبيعية مهمة. وقد أثبتت بعض تجارب التسوية الحدودية العربية " السعودية - الكويتية، السعودية - البحرينية، السعودية -الطيفي، أن اتفاقاً على إدارة مشتركة للمنطقة محل النزاع، بما في ذلك استغلال مشترك لثرواتها الطبيعية، يسهل إلى درجة كبيرة رسم خط حدودي يأخذ طابعاً إدارياً، بعد أن يتم تفريغه من مضامينه الاقتصادية والاستراتيجية.

- تغليب مفهوم الأمن القومي العربي على المصالح الوطنية الضيقة والقصيرة المدى، وترجمة ذلك عملياً في التعامل مع الملفات الحدودية العربية - العربية. يستلزم ذلك التعامل مع الملفات الحدودية العربية - العربية بعقل متفنن يستوعب إمكان إجراء تعديلات محدودة على بعض التسويات الحدودية بالتراضي بين أطرافها، وبما يجعلها متساقسة قد الإمكان مع
مستجدات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولقد اثبتت بعض التجارب العربية إمكان القيام بالأطراف المعنية بتبادل بعض المناطق الخصورية لتلبية مستجدات حيوية مستدجة لبعضهم. إن الحفاظ على استباق الأوضاع في المناطق الحدودية سياسياً واستراتيجياً قد يتلزم تمكين أحد أطراف التسوية الحدودية من حق استثمار أو استخدام مواقع تخومية تابعة لطرف آخر، بما يحقق مصلحة حيوي للطرف الأول، بل ربما المصلحة المشتركة في المدى الطويل. ويفتضح هذا التشديد على حرمة الاتفاقيات الدولية والزمامتها، من دون إقفال الطابع السياسي للتسويات الحدودية والمشار إليه أنتاً، حيث أن المعول عليه هو جعل هذه الاتفاقيات بصورة عامة، والتسويات الحدودية بصورة خاصة، قابلة للاستمرار وأدعى إلى التزام أطرافاً بها (169).

وضع آليات عربية لمساعدة أطراف النزاعات الحدودية العربية المستعمرة في الاقتراض من تسويات مرضية لها، عن طريق الاستقصاء وجمع الحقائق والوساطة والتوافق والتحكيم. وقد تتضمن مثل هذه الآليات تشكيك لجان مؤقتة أو دائمة ضمن المجالس الإقليمية العربية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وغيره من المجالس التي من المؤمل تفعيلها. كما أن إنشاء وتفعيل هيئة لتسوية المنازعات العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية يبقى ضرورة ملحة.

إنشاء وتفعيل محكمة عدل عربية كإطار قضائي عربي يتم الأحكام إليه في حالة استتغلال الوسائل السياسية السابقة الإشارة إليها على المستويين الإقليمي والعبري (170). وقد أثبتت التجارب العربية السابقة، بإيجابياتها وسلبياتها، أن إخراج النزاعات العربية البنية من الأطر العربية أفضى في أغلب الحالات إلى عواقب وخيمة على الأمن القومي العربي والعلاقات العربية — العربية.

تطوير التعامل مع الحدود السياسية العربية كمناطق اقتصادية وتبادل ومشاريع مشتركة، وبما يقتضي التخلي عن اعتبارها سدوداً منيعة أمام حركة انتقال الأشخاص والأفكار والسلع ورؤوس الأموال. إن الاتجاه المعاصر نحو فتح الحدود الوطنية ضمن تكتلات إقليمية كبرى يجعل الأسلوب المشدود، الذي ما زالت بعض العواصم العربيةمصرة عليه في التعامل مع حدودها، غير ذي معنى.
الهامش

تهديد

(1) أنظر إلى سبيل المثال: أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية، جون كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية. راجع كذلك: John B. Kelly, Arabia, the Gulf, and the West.

(2) لقد كتب بعض الدراسات العربية في السنوات الأخيرة، غير أنها لم تتعلق في تجاوز الإطار المشار إليه، راجع: Richard Schofield and Gerald Blake, eds Arabian Boundaries, 1853-1957, Primary Documents, especially Vols. 5, 6, 7, 9, 10, 13, 15, 17, 18, 19, 20, 21, 22 (henceforth AB); Richard Schofield and Gerald Blake, eds., Arabian Boundary Disputes, Vol. 20 (henceforth ABD).


(4) الجدير بالذكر أن هذه الدراسات تمتاز بالرصانة وقدر ملحوظ من الموضوعية، غير أن الحاجة تظل قائمة لدراسة تقوم على وجهة نظر عربية موضوعية. والمؤمل أن تلبي الدراسة الحالية جزءًا من هذه الحاجة على الأقل.

أولاً: الوضع السعودي- الكويتي

Richard Schofield, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, pp. 38-49.

(5) وأخيرًا: خالد محمود السعدون، العلاقات بين نجد والكويت، ص 170-178، 197-207، 213-230، 247-269.

(6) AB, op cit, Vol. 9, pp. 74, 76.

(7) Penelope Tuson and Emma Quick, Arabian Treaties, eds., Vol. 4, pp. 38-40.

(8) كتب الجدير بالذكر أن حصة المناطق الداخلية في شبه الجزيرة العربية من واردات الكويت من البضائع كانت قد قدرت أولاً بالثليثين.


(10) Ibid, Vol. 9, pp. 82.
Ibid., Vol. 9, pp. 400-404 (12)

(13) أظهر النص الرسمي للإتفاقية في مجموعات المعاهدات، إصدار وزارة الخارجية السعودية، الجزء الأول، ص 8-9. وكذلك: 67-66

(14) مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، ص 8-9.

(15) AB, op. Cit, vol. 9, pp. 382-383

(16) H. R. P. Dickson, Kuwait and its Neighpoors, pp. 278-280


(18) وهي إتفاقية صداقية وحسن جوار تتتعلق بقضايا الوعي والنقل، وإتفاقية تجارية، و أخرى لتسليط المجرمين، عقدت كلها في آذار/مارس 1942. أظهر النص الرسمي لها وكذلك بعض الرسائل المتبادلة بهذا الصدد في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، ص 275-284. أظهر كذلك: سعيد، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 305-316.


كما عقد الطرفان إتفاقية تسوية أوضاع أملاك السعوديين في الجزء الكويتي من المنطقة المقسمة. أظهر:

ساعاتي: مصدر سابق، ص 85-93.

ثانياً: الصراع السعودي – العراقي

لم تكن الصراعات القبلية ظاهرة جديدة على الحياة السياسية العربية آنذاك، غير أنه يمكن القول إن استحداث الحدود السياسية أدى إلى تفاقمها لبعض الوقت. وقد علمت الأطراف المعنية على كتبها بوصفها تهديداً لوضع مستحدث تمثل في خطوط ودية مرسومة على
13 Tuson and Quick, op. cit., pp. 56-60.
14. Tuson and Quick, op. cit., p. 61
15. Tuson and Quick, op. cit., p. 62
16. Tuson and Quick, op. cit., p. 63
17. Tuson and Quick, op. cit., p. 64
18. Tuson and Quick, op. cit., p. 65
19. Tuson and Quick, op. cit., p. 66
20. Tuson and Quick, op. cit., p. 67
21. Tuson and Quick, op. cit., p. 68
22. Tuson and Quick, op. cit., p. 69
23. Tuson and Quick, op. cit., p. 70
24. Tuson and Quick, op. cit., p. 71
25. Tuson and Quick, op. cit., p. 72
26. Tuson and Quick, op. cit., p. 73
27. Tuson and Quick, op. cit., p. 74
28. Tuson and Quick, op. cit., p. 75
29. Tuson and Quick, op. cit., p. 76
30. Tuson and Quick, op. cit., p. 77
31. Tuson and Quick, op. cit., p. 78
32. Tuson and Quick, op. cit., p. 79
33. Tuson and Quick, op. cit., p. 80
34. Tuson and Quick, op. cit., p. 81
35. Tuson and Quick, op. cit., p. 82
36. Tuson and Quick, op. cit., p. 83
John Habib, *Ibn Saud’s Warrios of Islam* (29)

 conceive, translated from the Arabic. 

 Leatherdale, op. Cit., pp. 123-128; Dickson, op. cit., pp. 266-267, 276-277


 to 108.

 to 13.

 Tuson and Guick, op. cit. pp. 74-78 & AB, VOL. 5, pp. 88-89.


 *Anatexi* إیراثه، وعبد العزيز عبد الغني إیراثه، نجديون وراء الحدود.


 Ibid., vol. 9, pp. 511-519, 615-616.

 Ibid., vol. 9, pp. 438, 459-460.

 


 Ibid., vol. 9, pp. 592-594.

 Ibid., vol. 9, pp. 445, 505-506.

 Ibid., vol. 9, pp. 523.
(48) وقد سبقت الإشارة إلى ظروف عند المفاوضات السعودية - البريطانية التي أسفرت عن التوصل إلى اتفاقية حداء وبحرية إن الحصار السعودي لجدة (خريف 1925).

(49) أنظر النص الرسمي لاتفاقية حداء والمراسلات الملحقة بها في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 14-18، وكذلك: 70-71.

رابعًا: الزواج السعودي - الأردني (معان والعقبة)

Leatherdale, op. cit., pp. 41-49 (50)

Leatherdale, op. cit., pp. 41 (51)

(52) وكان مجلس الانتداب البريطاني في فلسطين قد "قرر" في 1922 أن تبدأ حدود الأردن الجوية العربية مع فلسطين على مسافة ميلين غرب الرياض، لأن ذلك بداية لنحت منفذ عملي للسعوديين. وقد أقرت عصبة الأمم ذلك الإجراء. أنظر: "تاريخ الأردن المعاصر، عبد الإجارة، ص 61-63، وكذلك: العلاقات الأردنية - البريطانية، ص 63، حيث يذكر أن تاريخ التنازل والضم رسمياً هو 24/6/1925.

(53) تذكر مصادر أخرى خطاً أن الخط ترك مسافة سبعة كيلومترات إلى الجنوب من العقبة. أنظر: "الصحيح هو ماورد في المتن حيث نصت على ذلك رسالة كلينتون إلى الملك عبد العزيز والملحقة بمعاهدة جدة.

(54) نصت رسالة كلينتون إلى الملك عبد العزيز (20 أيار/مايو 1927) على ما يلي "... كنا بحثا في مسألة الحدود بين الحجاز والشرق الأدنى، وكانت شرحت لجلالتملك موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة. كما هو مبين في مسودة الملحق (1) التي قدمتها إلى جلالتملك وأخبرت جلالتملك أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقررة على التمكين بذلك الموقف. "مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 39. راجع أيضاً تقريراً مهمًا عن أسباب قرار بريطانيا لخفض حدودي من جانب واحد في: AB, op. cit., vol. 5, pp. 375-397.

(55) رداً على رسالة كلينتون السابقة، ذكر الملك عبد العزيز في رسالة جوبية (20 أيار/مايو 1927) أنه قد أخذ "علماً بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقررة على موقفها، ولكن نرى أن تسوية هذه المسألة بصورة نهائية أمر متغير في الظروف الحاضرة، ومع ذلك، نظرًا لرغبتنا الصادقة في المحافظة على العلاقات الدولية المؤسسة على صلات الصداقة المتينة، رأينا أن نبع لسعداتكم عن استعدادنا لإبقاء المسألة الحاضرة على ما هي عليه في منطقة معان والعقبة، مع الوعد بأن لا نتدخل في إدارتها إلى أن تحين الظروف المناسبة لتسوية هذه المسألة نهائية. "مجلة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 40.

(57) Abu- Dawood, op. Cit., pp. 94 - 97

(58) اعتبر العائص الدارسة مغتصبين للجزء الجنوبي من عسير، حيث أن الأوائل كانوا قد حكموا عسراً من أبو عروس قبل فترة الحكم التركي للمنطقة، ومن ناحية أخرى، ساءت العلاقات بين الملك حسين والأدارسة في أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب خلاف على القنفذة، ولذلك وجدت أنها في مكة عوناً لها ضد صربيا.


(60) محمد أحمد العقيلي, تاريخ المخلوف السليماني, الجزء الثاني, ص 760, 825, 913- 915.

(61) جاء في الاتفاقية أنه يوجد " في مملكة الإمام محمد بن علي من القبائل والبلدان. ما هو في ملك آل سعود سابقاً تركه الإمام عبد العزيز له لأجل محبته للخير ومعاناته عليه. وحسن سيرته ". أنظر نص الاتفاقية في: الكتب الأدبية السعودية, إصدار وزارة الخارجية السعودية, ص 177- 178.

(62) عصام الدين المري, عسير في العلاقات السعودية اليمنية, ص 61, 88 - 96.


(64) المصدر نفسه, ص 57، 58، 171- 172. أنظر نص التعليمات الملكية في العقيلي, مصدر سابق, الجزء الثاني, ص 1308- 1402.

(65) أنظر تفصيلات المعارك الدبلوماسية والعسكرية بين بريطانيا والإمام، يوجد في تلك المناطق في: فاروق عثمان, ابن وسياسة البريطانية في البحر الأحمر, جد ظهور, سجدة بريطانيا في جنوب اليمن.

Leathertdale, op. cit., pp. 143-146, 148-150

(66) Ibid., p. 265 (67)

(68) والحق أن بريطانيا كانت لها حسابات أخرى لم تقل أهمية عن ضمان استمرار علاقتها الحساسة مع الرياض. فبريطانيا كانت مهتمة أيضاً بأن توفر صناعة قدر – ولو محدود – من الاستقرار والسياقة على الكيانات الپبليمة اليمنية، والتي كانت تنظم بدءاً من الاستقلال الذاتي؛ فالوجود السياسي والعركي البريطاني في عدن كان يستلزم التعامل مع سلطة مركزية واحدة في صنعاء، بدلاً من عدة كيانات فردية غير مرتبطة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت بريطانيا معاهدة مع اليمن في تقارب 1934، أثرت فيها صناعة حافزاً لدعم تدخل بريطانيا مباشر في النزاع السعودي – اليمني، الحموت آنذاك. وكانت إيطاليا قد عقدت معاهدات صداقة وتجارة مع المملكة ود والبحار (1932) لم تتحفا تمامًا في إزالة الشكوك من علاقات الطرفين. والمعروف أن الأولى لم تعرّف بضم الأخرى لعسير. Leatherdale, op. cit.

87
ساساً: الأرتعي السعودي – اليمني (الربع الخالي)


Ibid., vol. 20, p. 137.

(82) برقيه من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (30/12/1936) في: (Olivier Lytteton (1953/5/23)) رساله سرية من الحاكم في عدن إلى وزير الدولة للمستعمرات أوليفر لابتون، Ibid., vol. 20, p. 877-879.


(84) Ibid., vol. 20, pp. 797-80.


(88) أنظر مذكرة الخارجية البريطانية التي سبقت الإشارة إليها في هامش (87) وكذلك: مذكرة سريه أعداها القسم لشرقي قبل ذلك بعض سنوات. Ibid., vol. 20, pp. 123, 849.

(89) أنظر مذكرة أعداها قسم الأبحاث في الخارجية البريطانية بعنوان "مثيرات الموقف خصوص خطة الرياض من مشن إلى الريان" (19/12/1954) في: Ibid., vol. 20, pp. 200-204.

(90) أنظر: المذكرة السابقة. جدير بالذكر أن تقارير توماس وثيسبرجر وما من الرحالة الذين لم تكن لهم أي صلة بالمصريين، وهو ما يبنى على تقاريرهم تهامة الإنجاز. أخذت بعض تلك المعلومات.


(91) أنظر: برقيه من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (20/12/1936) في:


H. Anderson, Aramco. The United States and Saudi Arabia.
ABD, op. cit., vol. 20, pp. 914-916.

(93) راجع تقريرًا سريًا عن الحدود الشمالية لبحيرة عدن الشرقية في:


(94) أشارت إلى مذكرة متحدة من الخريجة البريطانيّة إلى السير ب. راليس، op. cit., vol. 20, pp. 111-119, 856-858

(95) أشار إلى مذكرة متحدة من الخريجة البريطانيّة إلى السير ب. راليس، op. cit., vol. 20, pp. 779-796

(96) راجع من المندوب السياسي في عدن إلى وزارة المستعمرات في لندن (29/3/1935)، راجع: Wilkinson، op. cit., pp. 190-190-142

(97) راجع أيضاً: Wilkinson، op. cit., pp. 190-190-142

(98) راجع مذكرة التي أعدها قسم الأبحاث في الخريجة البريطانيّة حول خط الرياض من:

ABD، op. cit., vol. 20, pp. 200-204

(99) أشار إلى مذكرة من وزير الدولة للمستعمرات إلى المقيم في عدن (1936/3/15) في:

Ibid., vol. 20, pp. 146-151

(100) راجع بيان الدبلوماسي إلى القائم بأعمال القائم في عدن (25/11/1935)

Ibid., vol. 20, pp. 141-142

(101) يذكرنا هذا بالقول المعروف: مالذي فهو لي وما لديك قابل للتفاوض!... أنظر مذكرة أعدها إنغرامز، المفوض السياسي في محمية عدن (8/8/1935)، في:

Ibid., vol. 20, pp. 765-769

Ibid., vol. 20, pp. 143-144

(102) راجع أيضاً المذكرة التي عقدت في ngồiما القسم الشرقي في خريجة البريطانيّة بشأن التحولات السعودية الجنوبيّة الشرقية، مرفقاً بها خريطة (30/6/1940) في:

Ibid., vol. 20, pp. 829-848

(103) راجع تقريرًا عن هذه المحادثات التي عقدت في أيام 1948 أعده الوكيل البريطاني في المكلا:

Ibid., vol. 20, pp. 177-169

والجدير بالذكر أن العبرة التي تبعت عن شروط تفاوض نازحياً إلى الشمال، تقع على مفترق الطريق المؤدي إلى نجران ومشروطات واليمن ومحمية عدن الغربية، وهي تقع ضمن دير الصغير الذين انضموا إلى

89

Ibid., vol. 20, pp. 900-906.


Ibid., vol. 20, pp. 5/6/1954


Ibid., vol. 20, pp. 945-962, 963-964; Schofield, (Borders and Territoriality in the Gulf and...), the Arabian Peninsula during the twentieth in Schofield, Territorial Foundations of the Gulf States... op. cit., pp. 24 – 27.

(111) جدير بالذكر أنه يوجد في الودائع ماء طيب.


(113) جدير بالذكر أن مذكرة وتهمة تجهيز اللحوم إلى التحكم، غير أنه يبدو أن كثيراً من الحكومات العربية تفضل استفادة الخيارات السياسية قبل اللحوم إلى الخيار القضائي.


(114) "الخليجية", العدد 2709, 16/12/1997.


(115) راجع بحيث أن نقل القبائل لرؤيتها السياسية واستقرارها على الجانب الآخر من الحدود - وإن كان ضمن د이라는 القبائل المعروفة - أمر متوقع. وقد حصل فعلاً في أكثر من مناسبة خلال الفترة الانتخابية التي كانت الدولة الوطنية العربية تتجه فيها نحو الترسيخ السياسي وإدارياً واقتصادياً وعربياً، وهو الأمر الذي ترافقت مع اتخاذ موقف السيادة بدأ إقليمياً أكثر وضوحًا على الجانب الرسمي والشعبي، وقد حدثت حالة مماثلة على النحو العربي - السعودية بانقلال الطفيف بزعامة حمود بن سويط إلى الجانب السعودي من الحدود واستقرماه في أحد المواقع التابعة لهم. وكان ذلك تعديلاً واعظاً لمقررات مؤتمر المحمّره (أيار / مايو 1922) أنّه الطرفان بصورة ضمنية لاحقاً.
سابعاً: الزواج السعودي – الطبياني – القطرى
(117) كيلي، مصدر سابق، ص 131-151. R
راجع كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 49-509.

أظهر كذلك:

أظهر أيضاً: عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، 1916-1949، ص 80-90, 94, 98.
(118) كانت بريطانيا قد خصصت قبل ذلك سنتين ما يقرب من ثلث قواتها الجوية لتفاوض في أعقاب
نداء السباعي، ألمانيا في التخوم السعودية – العراقية: 222 وحيدرة بالذكر Leatherdale, op. cit., p. 222
أن الاتفاقية المذكورة سابقاً مع باقي مشيخات الخليج لا تُحتوي على تعدديات مماثلة، وإن كانت جميع
الإتفاقيات قد فهمت أن الحماية البحرية البريطانية للمشيخات العربية الداخلية في النظام الداخلي متحفظة من
الناحية الفعلية. ويمكن بسهولة تفسير تضمن الاتفاقية الأجل – قطواري لالتزام دفاعي بظروف الحرب
AB, vol. 16, pp. 73-77, 533-537

ويعتبر ذلك فقد وضع القطران اتفاقية في ذكرى / مارس 1941 لتنسيم
Ibid., vol. 18, pp. 45-48
(119) منطقة نفوذها في جنوب شبه الجزيرة العربية رسمًا بموجبه خطأً بفسيخياً – إشارة إلى اتفاقية تموز /
يونيو 1913 والخط الأزرق بالتحديد. وحيدرة بالذكر أن انظر فيباً وثائق التصديق على اتفاقية 1914
في حزيران /يونيو من السنة نفسها. أنظر: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد
الأول، ص 375-378, 380-385, وكذلك كيلي، مصدر سابق، ص 166-169. وكانت مفاوضات سابقة بين
بريطانيا وتركيا قد أدت توتيرها سلسلة برتوكلات 1903, 1904, 1905) فصلت بين مناطق نفوذهما
في اليمن. أباظة، مصدر سابق، ص 295-549, 370-377, وكذلك طه، مصدر سابق، ص 295-
374.

أظهر هامش 133.
(120) أظهر أن:
AB, Vol. 16, pp. 64-66, 95-103, 124-125, 402-403, 528-532
(121) R

راجع كذلك:
وعبد العزيز المنصور، مصدر سابق، ص 79-84. راجع أيضاً المادة الأولى من اتفاقية 1915
.Tuson and Quick, op. cit., pp. 31-32

91
(123) أنظر نص الاتفاقية الرئيسية بين الحكومة السعودية وشركة سوكال في مجموعة المعاهدات، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 339-352؛ وقد ورد فيها أن منطقة الامتداد "هي كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية.. بما فيها الجزر البحري والمياه الساحلية..".
AB, vol. 16, pp. 531-532, 533-537.
(124) المنصور، مصدر سابق، ص 565-584
(125) وكذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 49-418, 443-491، والمنصور، مصدر سابق، ص 122-123.
AB, VOL. 16, pp. 387-397, especially pp. 389-391 and 394-395
(126) المنصور، مصدر سابق، ص 79-97، راجع كذلك:
AB, vol. 16, pp. 533-537, 665-669
(128) الاقتراح كان أول عرض سعودي لرسم حدود سياسية لمملكة على النمط العربي. أنظر: Leatherdale, pp. 839-848, إثنا أن الحق هو أن المملكة سبق لها أن حلت اليمن في العقد نفسه وفي عدة مناسبات على رسم حدود سياسية "عصرية" بينهما. وقد أقرت اتفاقية الطائف (آيار/مايو 1934) خطأ حدوديًا على النمط العربي بين البلدين.
(129) أنظر كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، المجلد الأول، ص 385-386، وكيلي، مصدر سابق، ص 145-147، والمنصور، مصدر سابق، ص 103.
AB, vol. 9, pp. 829-848, vol. 16, pp. 95-117, 545-553, 554-561&vol. 18, pp. 77-103
(130) أنظر أيضاً عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 491-502, 503-507, 881-891
راجع كذلك: المنصور، مصدر سابق، ص 107-108.
138.
(137) راجع كذلك: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 426، 427، 502، 505.
(138) AB, vol. 18, pp. 675-692 (137) أنظر: Ibid., vol. 18, pp. 149-152 (138) ص 408-411، 418، 427.
(139) أنظر: عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 422، 425. أنظر كذلك: pp. 153-159
Wilkinson, op. cit., pp. 269 (140)
.Ibid., pp. 270(141)
(142) AB, vol. 17, pp. 49-100, 101-177, 179-214, 273-286, 287-325& vol. 18. pp. 161-
(143) أنظر أيضاً: دارة الملك عبد العزيز، الرياض، وعرض حكومة المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ص 428-437. راجع أيضاً 341-337، 449.
(144) مصادر سابقة، ص 258-270.
(145) أنظر على وجه الخصوص: كيلي، المصدر نفسه، ص 271-314، 402، 403. جدير بالذكر أن
(146) أنظر AL-Shamlan, op. cit., pp. 341
AB, vol. 17, pp. 327-343&Mann, op. cit., pp. 81-88
Ibid., vol. 16, pp. 658-660&A. AL-Shamlan, op. cit., pp. 360-361 (146)
.Kelly, op. cit., pp. 74-77(147)
(148) أنظر كذلك النص الرسمي للأتفاقية في: مجموعة المعاهدات، الجزء الثاني، ص 465-469.

93
(149) Nasser Abu Al-Ruwais, *Politics of the Arab Gulf* (Beirut: ABD, 1985), 14, 94. See also *Schofield, Border Disputes in the Gulf: ... op. cit.*, pp. 201-211.


(160) يلاحظ هنا أن الاحتكاكات المسلحة في أثناء النزاعات 1ـ 2ـ 5 كانت استثناء لم يظهر من طابعها العام.
(161) من الواضح هنا أن اختيار عدد محدد من السنين يظل في نهاية الأمر مبنياً على حسابات ذاتية.
(162) مع أن اقتصاد المنطقة المجاورة في 1ـ 2 قد استغرق فترة طويلة إلا أن إنشاءها كان ضمن تسوية حدودية سريعة. كما أن البلدين أدارا شؤون تلك المنطقة بنيها حسباً في معظم الأحوال.
(163) عادة: ملاحظات خاتمية
Schofield, Border Disputes in the Gulf: ... op. cit., pp. 4-14
(164) مصطلح الفقي، تجديد الفكر القومي.
(165) حول النزاعات العربية العربية راجع الدراسة المهمة لأحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية 1945ـ 1981.
(166) حول مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية راجع: مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، إصدار كلية الحقوق والعلوم السياسية والأقتصادية، تونس، 1981; جامعتنا الدولية العربية، والمواقع والمطروح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981؛ جملة مطر وعلي الدين هلالي، " جامعة الدول العربية: طرح إشكاليات التطوير "، ونثراً نصاً تطيرة، " جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد "، ص 7ـ 21، 35ـ 48 على التوالي، " شؤون عربية "، 69، آذار / مارس 1992. أنظر كذلك:
(167) عبد الرحمن إسمااعيل الصالحي، " تحديد لجامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية "، وإسماعيل قرية، " جامعة الدول العربية في ظل أحيان التقطبية، الوضع الراهن والمستقبل "، ص 56ـ 93، 94ـ 113، على التوالي، " شؤون عربية "، 81، آذار / مارس 1994.
(168) قد يدعو إلى حل حدل الوسط أحد الأطراف في معرض تعلقنا على الاتفاقية الحدودية العربية اليمنية " إلى التنازل عن بضعة كيلومترات هذا أو هناك ضمن إطار تغلب المصلحة المشتركة. وقد أظهرت التسوية الحدودية السعودية أطرة " أن مرونة المواقف السعودية أفسنت إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق 1965 واتفاق 1995 التكميلي.
(169) يعطي الاتفاق الحدودي السعوديـ الأردني " 1965 مثالًا بارزاً على صفة تبادل أراض عدت اتفاقاً. ربما يكون قد استهلك، الأمر الذي أدى إلى جعله قابلاً للحياة والاستمرار في هذا إطار، منحت السعودية " مصر في غمرة تصاعد الصراع العربيـ الإسرائيلي " حق استخدام جزر صنافير وتيران في حوض البحر الأحمر الشمالي.
(170) راجع هامش 167.
المراجع
مراجع عربية مختارة

- أباظة، فاروق عثمان، "عن وعند السياسة البريطانية في البحر الأحمر، القاهرة"، 1976.
- أبو علي، عبد الفتاح، "الدولة السعودية الثانية، الرياض"، 1974.
- أحمد، أحمد يوسف، "الصراعات العربية"، 1945–1981.
- الأشعل، عبد الله، "الحدود في الخليج العربي، القاهرة"، 1978.
- تنتيرة، "بيكر مصباح، "جامعة الدول العربية في ضوء مبادرات النظام العالمي الجديد"، شؤون عربية، 1971–1981.
- حكومة المملكة العربية السعودية، "عرض حكومة المملكة العربية السعودية المقدم للتحكم في تسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية"، 1955.
- دارة الملك عبد العزيز، "مجمع وثائق بريطانية مترجمة، الرياض".
- الزركلي، خير الدين، "شبه الجزيرة في عبد الملك عبد العزيز، بيروت"، 1985.
- سهاتشي، أمين، "الحدود الدولية للملكيتي العربية السعودية، القاهرة"، 1991.
- السوداني، "العلاقات بين نجد وكوبيت، الرياض"، 1983.
- عبد الله، أمين، "تاريخ الدولة السعودية، الرياض"، بدون تاريخ.
- طه، جاد، "سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة"، بدون تاريخ.
- العجيلي، محمد أحمد، "تاريخ المخلاف السياسي، الرياض"، 1982.
- الفقي، مصطفى، "تجديد الفكر القومي، القاهرة"، 1994.
- القباع، عبد الله سعود، "العلاقات السعودية–اليمن، الرياض"، 1982.
- قرة، إسماعيل، "جامعة الدول العربية في عالم أحادي القطبية، الوضع الراهن والمستقبل"، شؤون عربية، 81، آذار/مارس 1994، ص 94–113.
- كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، "مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، تونس، 1981.
- كيلي، جون، "الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب خيري حماد، بيروت"، 1971.


Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.


Schofield, Richard and Gerald Blake, eds., Arabian Boundaries, 1853-1957, primary Documents, especially volumes, 5, 6, 7, 9, 10, 13, 15, 17, 18, 19, 20, 21 and 22, Buckinghamshire, 1988 .